كتاب في جريدة
أصدرته منظمة اليونسكو عام 1996
عدد 89 الأربعاء 4 كانون الثاني/يناير 2006

مختارات من

الثقافة العربية وعصر المعلومات

نبيل علي
رسوم سامية حلبي





الشريك الثقافي



المؤسسة الراعية

بيان صحفي

الشيخ محمد بن عيسى الجابر: "معاً نبني مجتمعاً عربياً قائماً على السلام والتسامح واحترام الإنسان"

باريس، ١٤ تشرين الثاني ٢٠٠٥: لمناسبة إكتمال العِقد الأول لـ «كتاب في جريدة» كأكبر مشروع ثقافي عربي احتضنته منظمة اليونسكو، وبالتزامن مع الذكرى الستين لتأسيسها، أقيم في مقر المنظمة في باريس يومي ١٤ و١٥ تشرين الثاني/نوڤمبر ٢٠٠٥، إحتفال ثقافي كبير برعاية كل من السيد كويشيرو ماتسورا، مدير عام منظمة اليونسكو ومعالي الشيخ محمد بن عيسى الجابر، المبعوث الخاص لمدير عام اليونسكو للتربية والتسامح والسلام والديمقراطية، راعي «كتاب في جريدة»، وبحضور عدد من وزراء الثقافة العرب وكوكبةٌ من أعلام الكتاب والمبدعين ورؤساء تحرير كبريات الصحف من جميع العواصم العربيّة، وأعضاء السلك الدبلوماسي العربي في اليونسكو وفرنسا، بالإضافة إلى عدد من الشخصيّات الثقافية والإعلاميّة.

قدّم الحفل الكاتب والشاعر شوقي عبدالأمير، المندوب الدائم المساعد للعراق في اليونسكو، مشرف «كتاب في جريدة»، بكلمة أشاد فيها بدور اليونسكو الرائد وبدعم معالي الشيخ محمد بن عيسى الجابر في إحتضان العمل العربي المشترك، موضحاً أنّ الهدف هو العمل يداً بيد مع منظمة اليونسكو في المنطقة من أجل التصدي للأخطار والتحديات التي تهدّد مصير الأجيال في هذه المرحلة الحساسة من التطور الإنساني.



UNESCO - 10ème Anniversaire Kiteb Fi Jarida Paris le 14 et 15 Novembre 2005 //© Ph Sayeh MSADEK www.parisphot-presse.com

وفي كلمته، تحدّث مدير عام منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة كويشيرو ماتسورا عن أهمية «كتاب في جريدة» في إنعاش الحياة الثقافية العربية من خلال إشاعة المعرفة والتأكيد على حريّة التعبير. كما أكد أن مشروع «كتاب في جريدة» وجد الإهتمام الكبير لدى منظمة اليونسكو منذ ولادته وأن الفضل يعود لمعالي الشيخ محمد بن عيسى الجابر في إحياء المشروع الذي سيستمر في تعزيز التعاون الثقافي بين العالم العربي واليونسكو.

واستهل معالي الشيخ محمد بن عيسى الجابر كلمته بشكر السيد المدير العام لليونسكو والسادة الوزراء والسفراء وهيئة رؤساء التحرير والهيئة الاستشارية لـ«كتاب في جريدة» وكل الضيوف الحاضرين. وأشار معالي الشيخ إلى أهمية بناء مؤسسة تكاملية مع منظمة اليونسكو في إطار مشاريعها الثقافية والتعليمية والتراثية وبالأخص «كتاب في جريدة» وخطة تنمية الثقافة العربية (آرابيا)، وأعلن التزامه بتخصيص مبلغ مليون دولار يوضع في Fund-In-Trust لتمويل برامج يتفق عليها في هذا اللقاء. وفي الختام اقترح معالي الشيخ محمد بن عيسى الجابر أن تضاعف إصدارات «كتاب في جريدة» كما تمنّى من الصحف العربية غير المشاركة أن تشارك في هذا العمل النبيل حتى تصل إصدارات «كتاب في جريدة» إلى عشرة ملايين نسخة في الشهر.

وخلال الحفل قدم معالي الشيخ محمد بن عيسى الجابر مع مدير عام اليونسكو أربع جوائز للفائزين وهم: جائزة الإبداع من أجل الطفل للفنان محي الدين اللباد من مصر، جائزة المرأة للسيدة رجاء عالم من المملكة العربية السعودية، جائزة التنمية المستدامة للدكتور مهدي الحافظ من العراق، وجائزة الدراسات والبحوث الفكرية للدكتور محمد عابد الجابري من المغرب، هذا وقد إعتمدت هذه الجوائز سنوياً.

وكان الشيخ الجابر قد قدم لمدير عام منظمة اليونسكو تحفة تذكارية تعبر عن تلقّي العلم، في حين قام المدير العام بدوره بتقليد الشيخ محمد بن عيسى الجابر الميدالية الذهبية لذكرى الستين لتأسيس منظمة اليونسكو.

وتخلل الحفل كلمات كل من معالي وزير الثقافة الفلسطيني الأستاذ يحي يخلف الذي أشاد بالمشروع ذاكراً أن الكتاب استطاع أن يدخل كل بيت في فلسطين برغم كل العقبات والمنع التي اعترضت طريقه وتمنى أن تتضاعف أعداد الكتاب. وتحدث معالي وزير الثقافة اليمني الأستاذ خالد الرويشان معدداً المكاسب التي جناها القارئ اليمني حيث تعدى عددهم المليون، كما أوصل للشيخ تحيات الكثيرين منهم. كما أشاد بالكتاب المستشار الإعلامي لملك البحرين الأستاذ نبيل يعقوب الحمر. وفي كلمة وكيل وزارة الثقافة العراقية الأستاذ جابر الجابري أفاض في فائدة الكتاب الذي استطاع أن يدخل البيوت والمقاهي والشوارع فضلاً عن العقول ومراكز الذاكرة ووعي المواطن العربي وأن الكتاب قد وحد الأمة العربية.

كما تحدث المندوب الدائم لجمهورية العراق لدى اليونسكو السفير محي كاظم الخطيب رئيس المجموعة العربية معداً ما يقوم به معالي الشيخ محمد بن عيسى الجابر من دور كبير في هذه المنظمة لفائدة الأمة العربية.

وفي كلمته، أشاد رئيس خطة التنمية الثقافية العربية أرابيا المندوب الدائم لدولة الكويت لدى اليونسكو السفير عبد الرزاق النفيسي بالعلاقة الوثيقة التي ترتبط بمشروع «كتاب في جريدة» وخطة تنمية الثقافة العربية أرابيا. ومن جهته تحدث رئيس المجلس الثقافي الأعلى في مصر، ممثل الهيئة الاستشارية لـ«كتاب في جريدة» الدكتور جابر عصفور عن المشروع منذ ولادته والمراحل التي مر بها وأنه من المشاريع الناجحة والتي تتقدم يوماً بعد يوم وأن الشعب العربي ينتظر الأفضل في الأعداد القادمة منه. واختتم الأستاذ علي ناجي الرعوي رئيس تحرير جريدة «الثورة» اليمنية وممثلاً عن هيئة رؤساء تحرير الصحف الشريكة متحدثاً عن الفوائد التي جنتها الصحف والقارئ في الوطن العربي من المشروع مشيداً ومؤكداً على استمرارية الشراكة.

ويجدر الذكر أنّ «كتاب في جريدة» قد أصدر منذ عدده الأول قرابة تسعين مؤلفاً من روائع الإبداع العربي قديمه وحديثه، بمعيّة كبريات الصحف العربية الشريكة التي حملت إلى قرائها مجتمعة ما يربو على مائة وخمسين مليون كتاباً طيلة هذه الفترة مُؤسِّسَةً لتقليدٍ غير مسبوق في العلاقة بين منتجي الثقافة ومستهلكيها.

إنّ «كتاب في جريدة»' هو حجر الأساس للصرح الثقافي المزمع بناؤُه اليوم بعيداً عن التأثيرات الخارجية ذات الطابع السياسي أو الديني، وإعادة ترميم الجسور المنقطعة بين دول العالم العربي، وذلك تحت رعاية منظمة اليونسكو، ممثلة بمديرها العام السيد كويشيرو ماتسورا ومؤسسة MBI Foundation التي أنشأها ويرعاها معالي الشيخ محمد بن عيسى الجابر، مبعوث المدير العام لليونسكو للتربية والتسامح والسلام والديمقراطية في العالم العربي.

كتاب في جريدة يختتم أعماله ويتبنى نشر ثلاثين كتاباً خلال المرحلة المقبلة

اختتمت في مبنى اليونسكو في العاصمة الفرنسية أعمال المؤتمر السنوي لـ«كتاب في جريدة» التي عقدت لمناسبة الذكرى العاشرة لإنطلاق المشروع، ففي الجلسة المخصصة لاختيار الإصدارات للمرحلة القادمة ناقش المجتمعون أهمية التنوع المعرفي في طبيعة الإصدرات المقترحة وتوسيع دائرة المختارات لتشمل أكثر من حقل في حقول المعرفة وتقدم صورة أغنى عن طبيعة كل من هذه الحقول.. وجرى في هذا السياق اختيار ثلاثين إصداراً مقترحاً لنشرها خلال المرحلة القادمة مما يضفي طابعاً جديداً على نوعية تلك المختارات.

وجاء اختيار الإصدرات على النحو التالي:

- ديوان الشعر العربي (مختارات شعرية من الشعر العربي ما بعد الرواد)
- مختارات شعرية لبدوي الجبل
- مختارات شعرية من أبي تمام
- مختارات من (المقدمة) لابن خلدون
- ابن بطوطة (مختارات من كتاب رحلاته)
- الشاه نامة للشاعر الفارسي الفردوسي – مختارات –

مختارات من رموز الحرية في العالم وتشمل مختارات لكل من:

- سيمون بوليفار
- نلسون مانديلا
- جواهر لآل نهرو
- عمر المختار
- رواية من أعمال سلوى بكر
- رواية من أعمال عالية ممدوح
- رواية من روايات محمد زفزاف
- (زهرة الجاهلية) رواية لسالم بن حميش
- من أدب الطفل (مختارات من حسن عبد الله)
- نبيل علي (مختارات عن المعلوماتية)
- الديمقراطية وحقوق الإنسان (محمد عابد الجابري)
- (عن حوار الثقافات) سيد ياسين
- (العلمانية) لعزيز العظمة
- رضوى عاشور (مختارات)
- مختارات قصصية من السودان
- عبد الحميد بن هدوكة (رياح الجنوب)
- مختارات شعرية مترجمة لـ"جورج شحادة"
- بتول الخضيري رواية (كم بدت السماء قريبة)
- أحمد أبو دهمان (الحزام)
- كلنا نحب البحر – مختارات قصصية من الامارات
- عبد الرحمن الكواكبي – طبائع الاستبداد
- محمود شقير – مختارات قصصية –
- أمين صالح (رهائن الغيب)
- ضد الارهاب – كتابات مختارة

وفي حفل العشاء المخصص لتكريم المساهمين في المشروع تم توزيع الجوائز التقديرية على المساهمين بحضور كل من معالي الشيخ محمد بن عيسى الجابر راعي المشروع والسيد مارسيو باربوزا نائب المدير العام لمنظمة اليونسكو والشاعر شوقي عبد الأمير المشرف العام ومؤسس المشروع. وتلقى وزراء الثقافة العرب المشاركين في المؤتمر وكذلك السادة رؤساء التحرير في الصحف الشريكة بالمشروع واعضاء الهيئة الإستشارية لـ «كتاب في جريدة» هدايا تقديرية على هيئة منحوتة فنية تمثل القارئ العربي وهي من تصميم الفنان العراقي منقذ سعيد إضافة إلى دروع خاصة للسادة رؤساء تحرير الصحف العربية. وفي كلمته في الحفل أكد معالي الشيخ محمد بن عيسى الجابر راعي المشروع إن وجوده لرعاية هذا المشروع يمثل أكثر الأنشطة أهمية في حياته معلناً إعتزازه أن يكون بين هذا الحشد من مثقفي الوطن العربي.

وكانت الجلسة الصباحية لليوم الختامي من المؤتمر قد خصصت لمحور الأنترنيت ونقل المعرفة في العالم العربي وساهم فيها كل من الدكتور نبيل علي والدكتور كامل الدلال والناقد فخري صالح والشاعر قاسم حداد والفنان صالح بركات..

ففي دراسته المعنونة «الأنترنت ونقل المعرفة في العالم العربي» اهتم الدكتور نبيل علي بموضوعة تقديم المعرفة من منظور عصر المعلومات مستعرضاً دورة اكتمال اكتساب المعرفة عموماً والانترنت بشكل خاص، عبر ثلاثة محاور هي محور اللغة العربية ودورة اكتساب المعرفة من منظور الانترنت ومحور التربية العربية واستيعاب المعرفة من منظور الانترنت ومحور البحث العلمي وإنتاج المعرفة الجديدة في العالم العربي من منظور عصر المعلومات.

فيما خلص الدكتور كامل الدلال في بحثه الموسوم (التربية والأنترنت في العالم العربي) إلى أن التربية في العالم العربي أصبحت شأناً مجتمعياً وإصلاح أمرها ليس من اختصاص التربويين وحدهم وقرار تطويرها لا يترك لهم وحدهم تماماً كقرار الحرب الذي لا ينبغي أن يترك للعسكريين وحدهم.

أما الناقد فخري صالح فقد رأى في تأملاته الشخصية عن الثقافة والمعلوماتية والانترنت إن القرن الحالي قد يشهد غياباً شبه كامل لعادات الكتابة القديمة ما يعني إن انقلاباً أساسياً حصل في طريقة الكتابة قد ينتج أساليب أكثر صفاء وتماسكاً لغياب الاحتكاك المثير للأعصاب بين القلم والورقة.

وعن الشعر العربي في الانترنت تحدث الشاعر قاسم حداد عن المسافات الضوئية التي بدأت تخترق الشاعر معرفياً وروحياً معتبراً إن الشعر وجد مكانه الجديد الذي يليق به في غمرة هذا الضوء، كما تعرض لتجارب عدد من مواقع الأنترنت ذات الإهتمام بالشعر العربي بشكل خاص.

أما الفنان صالح بركات فتحدث عن الفن التشكيلي والأنترنيت في العالم العربي وعالج نماذج حيوية من تجارب عملية في هذا المجال مؤكداً جدوى وفعالية التعامل في ميدان الفنون التشكيلية عبر الأنترنت.

ملاحظة للمحررين

كتاب في جريدة الإنطلاقة الجديدة / MBI Foundation

٢٠٠٣/٠٩/١٩: وقّع السيد كويشيرو ماتسورا مدير عام منظمة اليونسكو مع الشيخ محمد بن عيسى الجابر بروتوكولاً هاماً لدعم الثقافة والتربية في العالم العربي تتبنّى بموجبه مؤسسة MBI Foundation دعم مشاريع اليونسكو في التربية والثقافة في المنطقة العربية وتضمن الرعاية الكلية لـ"كتاب في جريدة" باعتباره مُؤسسةً ثقافيةً مستقلة تعملُ خارج مكاتب اليونسكو ولكن تحت رعايتها الثقافية.

٢٠٠٣/٢١/٢١: بدعوة من الشيخ محمد بن عيسى الجابر، إلتئم في بيروت المؤتمر الأول للانطلاقة الجديدة لـ«كتاب في جريدة» بحضور كوكبة متميّزة من الأدباء والإعلاميين وممثلي منظمة اليونسكو والدبلوماسيين العرب في المنظمة برعاية وزير الثقافة اللبناني يومذاك غازي العريضي.

٢٠٠٤/٠٩/١٦: أقرَّ المجلس التنفيذي لمنظمة اليونسكو في دورته رقم (١٧٠) اعتبار «كتاب في جريدة» وبرنامج أرابيا Arabia (تنمية الثقافة العربية في الخارج) مشروعين متكاملين لمنظمة اليونسكو في المنطقة العربية.

٩١–٢٠٠٤/١١/٢٢:عُقد برعاية وزير الثقافة المصري الأستاذ فاروق حسني والشيخ محمد بن عيسى الجابر وحضور عدد كبير من أعضاء الهيئة الإستشارية ورؤساء تحرير الصحف العربية المؤتمر الثاني للانطلاقة الجديدة ترافقه ندوة عن "النشر والرقابة في العالم العربي".

٢٠٠٥/١١/١٤:موعد المؤتمر الثالث للانطلاقة الجديدة بمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس «كتاب في جريدة» في إطار الإحتفالات بالذكرى الستين لتأسيس منظمة اليونسكو برعاية السيد كويشيرو ماتسورا والشيخ محمد بن عيسى الجابر.

د. نبيل علي
الثقافة العربية وعصر المعلومات

رؤية عربية لمستقبل الثقافة العربيّة



لماذا هذا الكتاب؟ لا يكفي للإجابة على هذا السؤال ترديد أن عصر المعلومات يغزو العالم والعرب كجزء من هذا العالم، ولا أننا لا بُدَّ أن نوسّع من دائرة إهتمامات "كتاب في جريدة" ولا أن قرّاءنا هم قرّاء الكومبيوترات وليس الصحف أو الكتب وحسب،

إن هناك سبب هام يقف وراء هذا الإختيار يكمن في شخص الدكتور نبيل علي وبحوثه الجديدة في ميدان الثقافة المعاصرة، ذلك أنه يؤكد لنا بصوتٍ عالٍ يصدر عن أشداق كومبيوتراته قبل أن يتفوه بذلك بصوته الخفيض أن "الثقافة اليوم هي منظومة شاملة تجمع اللغة والتربية والإعلام والإبداع الفني ونظم القيم والمعتقدات وهي قائمة بهيكليّة متراكبة معقّدة تخضع قبل كل شيء لنظام هندسي يحكم ارتباطاتها ويصوبُ دلالاتها".

أي وباختصار فإن المثقف النموذجي اليوم هو "مهندسٌ" هذه التركيبة من العناصر التي تجمع السياسيّ إلى البيئي إلى التربويّ إلى الإبداعي إلى الرمزيّ.

وهو يجد أن هناك أربع قوى تتحكم بالمنظومة الثقافية هذه، موزعة بين السياسة والاقتصاد والعسكرية والرمزيّة.. هكذا يضع الرمزيّ إلى جانب العسكري مشيراً إلى أن تطور المجتمعات قد بدأ في مراحله الأولى مستنداً إلى مزاوجة العسكري بالسياسي كما في العصور البدائية ومشيراً إلى أن التطور قد حصل بلقاء السياسيّ بالاقتصاديّ لكنه يؤكد على أن المرحلة الحاليّة هي التي تجمعُ بين الاقتصاديّ والرمزيّ.

كما يدعو نبيل علي إلى "إحداث تكتل عربي لتنمية المجتمعات العربيّة معلوماتيّاً" وهو يؤكد سهولة ذلك حيث أن التكتلات العربية قد تستحيل أمنيّاً وإقتصادياً ولكن على الأقل معلوماتيّاً سيكون ذلك ممكناً. كما يشير إلى أن العولمة اليوم هي مشروع إقتصادي ولكنه يدعو إلى عولمة المعرفة مؤكداً وفي أكثر من مناسبة "أنا رجل لستُ أكاديمياً.. أنا قادم من الصناعة.. كل ما فكرت به صنعتُه وسأبقى أفعل ذلك.."

ليست هذه لغة مألوفة بين "المثقفين" ولكننا فعلاً أمام عصر جديد يقول كلمته وقد لا نصغي لها.. ها هو نبيل علي المهندس الصناعي، المختص بهندسة الطيران ومكلّم الكومبيوتر يطرق على شاشة أحلامنا أنه مستعد لاستبدالها بالشاشة الضوئيّة.

شوقي عبدالأمير

– ولد الدكتور نبيل علي في: ١٩٣٨/٧/٢٥ بمصر.

– درس هندسة الطيران بكلية الهندسة بجامعة القاهرة، وحصل منها على شهادة البكالوريوس في علوم هندسة الطيران عام ١٩٦٠، ثم الماجستير في العام ١٩٦٨، فالدكتوراه في العام ١٩٧١ في الاختصاص ذاته.

– عمل خلال هذه الفترة مهندس طيران بالقوات الجوية المصرية ومهندساً حربياً في مجالات التدريب وإصلاح الطائرات والأبحاث المتطورة.

– عمل في المجال الأكاديمي محاضراً غير متفرغ بالجامعة الأمريكية بالقاهرة لتدريس مبادئ أنظمة التشغيل الخاصة بالكمبيوتر، ومحاضراً غير متفرغ بكلية الهندسة جامعة القاهرة لتدريس مادة تصميم الطائرة.

– عمل أستاذاً زائراً بقسم اللغويات بجامعة كاليفورنيا – لوس أنجلوس – الولايات المتحدة الأمريكية، وأشرف على العديد رسائل الماجستير والدكتوراه في مجال علم اللغويات الحاسوبية للغة العربية من خلال عمله بالمركز القومي للبحوث بمصر.

– من بين أبرز إنجازاته الرئيسية في مجال استخدام البرمجيات: تطبيق أول نظام حجز طيران آلي في المنطقة العربية، إضافة إلى تصميم ما يربو على العشرين برنامجاً في مجالات البرمجيات التعليمية والثقافية من بينها برنامج خاص بالقرآن الكريم. كما له إسهامات ريادية في مجال علم اللغويات الحاسوبية للغة العربية.

يعمل في الوقت الحالي مديراً لشركة هندسة اللغة بالقاهرة وهو عضو اللجنة الدائمة للثقافة العلمية بالمجلس الأعلى للثقافة – مصر.

وقد أصدر عدداً من الدراسات في مجال مقاربة المعلوماتية في الثقافة العربية منها:

– توقعات تكنولوجيا المعلومات في تعليم اللغة العربية
– خطة عمل لتنمية شبكة مواقع تمثل الثقافة العربية
– العرب وعصر المعلومات
– اللغة العربية والكمبيوتر
– الترجمة الآلية: منظور لغوي تقابلي.
– تعريب الكمبيوتر: وجهة نظر مستقبلية.
– الأعراب والتشكيل الآلي للغة العربية المكتوبة.
– النحو العربي من منظور علم اللغويات الحاسوبية.

مختارات من كتاب الثقافة العربية وعصر المعلومات الصادر عن سلسلة عالم المعرفة – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب – دولة الكويت ٢٠٠١

سامية حلبي

من مواليد القدس (فلسطين) سنة ١٩٣٦. انتقلت مع عائلتها إلى الولايات المتحدة سنة ١٩٥١. تخرجت من جامعتي لانسينغ (ميشيغن) سنة ١٩٦٠ وبلومينغتن (إنديانا) سنة ١٩٦٣، مع شهادة عليا بالفنون. شاركت في العديد من المعارض الفردية والمشتركة حول العالم ولها أعمال في كبريات المتاحف العالمية أبرزها المتحف البريطاني ومتحف غوغنهايم. قامت بنشر كتاب "فن التحرير الفلسطيني" بالإنكليزية سنة ٢٠٠٣. اهتمت منذ عشر سنوات بفن الحاسوب الكومبيوتر وأقامت العديد من البرفورمانس او الحفلات الحيّة حيث تستعمل برنامجها الخاص لإنتاج لوحات على شاشة الكومبيوتر على وقع التأليف الموسيقي ومن ثم تقوم بطباعة هذه الأعمال بنسخ محدودة. تعيش وتعمل في نيويورك.

الراعي
محمد بن عيسى الجابر
MBI FOUNDATION

المؤسس
شوقي عبد الأمير

المدير التنفيذي
ندى دلّال دوغان

الإستشارات الفنية
صالح بركات
غاليري أجيال، بيروت.

المَقَّر
بيروت، لبنان

*** يصدر بالتعاون مع وزارة الثقافة**

تصميم و إخراج
Mind the gap, Beirut

سكرتاريا وطباعة
هناء عيد

المطبعة
پول ناسيميان،
پوميغرافور برج حمود بيروت

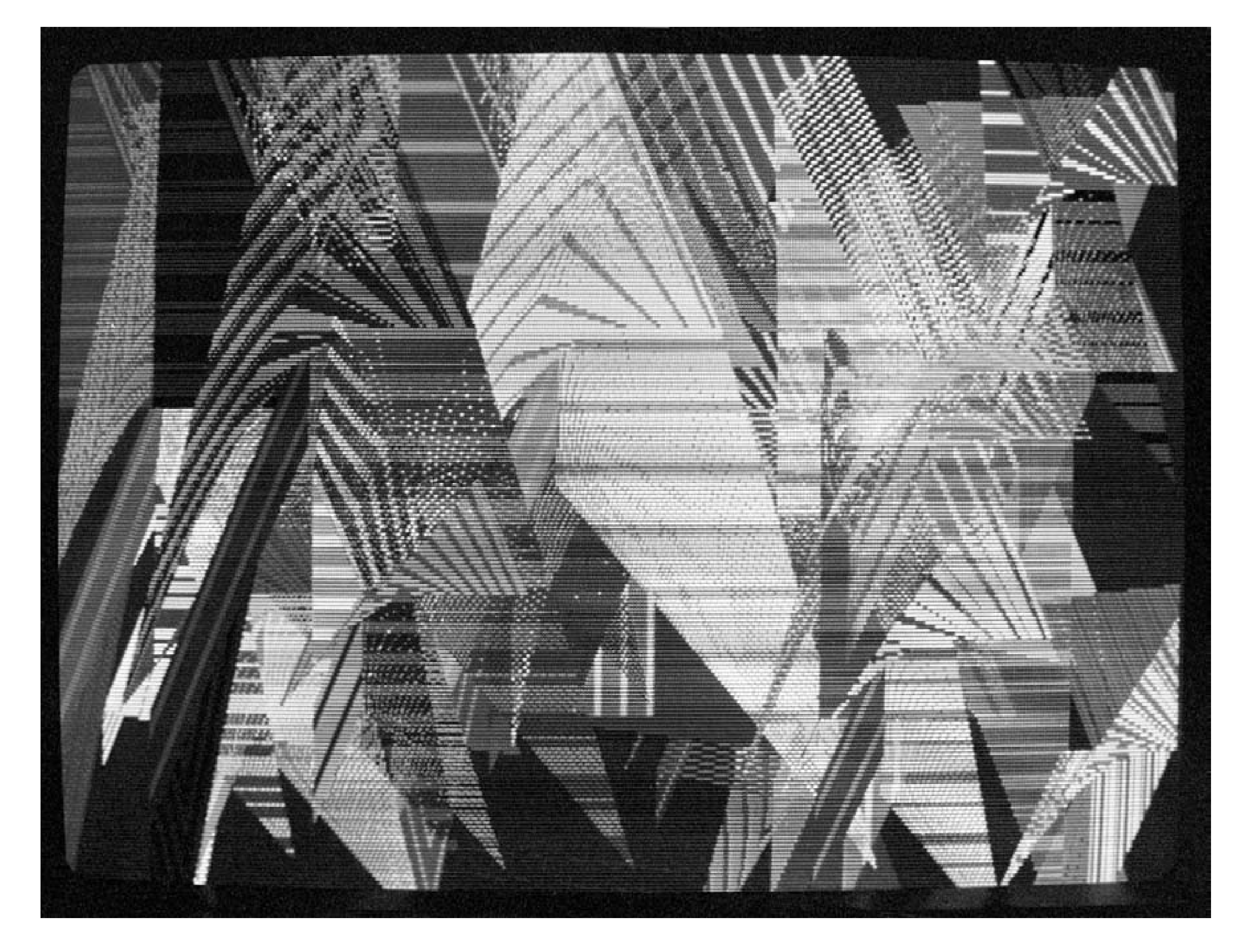
الإستشارات القانونية
"القوتلي ومشاركوه. محامون"

الإستشارات المالية
ميرنا نعمي

المتابعة والتنسيق
محمد قشمر

الصحف الشريكة
الأهرام القاهرة
الأيام رام الله
الأيام المنامة
تشرين دمشق
الثورة صنعاء
الخليج الإمارات
الدستور عمّان
الرأي عمّان
الراية الدوحة
الرياض الرياض
الشعب الجزائر
الشعب نواكشوط
الصحافة الخرطوم
العرب طرابلس الغرب وتونس
مجلة العربي الكويت
القدس العربي لندن
النهار بيروت
الوطن مسقط

خضع ترتيب أسماء
الهيئة الإستشارية
والصحف للتسلسل الألفبائي
حسب الاسم الأول



كتاب في جريدة
العدد الرابع والعشرون
التسلسل العام: عدد رقم 89
(4 كانون الثاني 2006)
ص.ب 1460-11. بيروت، لبنان
تلفون/فاكس 630 248 (1-961+)
تلفون 219 330 (3-961+)
kitabfj@cyberia.net.lb
kitabfj@hotmail.com

مختارات من كتاب الثقافة العربية وعصر المعلومات
د. نبيل علي

الفصل الأول: العرب وحوار الثقافة والتقانة

١ : ١ نهايات وما بعديات

في البداية، ليكن حديث النهاية. وليس ثمة تناقض في ذلك مع عصرنا هذا الذي نسعى هنا إلى تمثله، عصر يلهث فيه قادمه يكاد يلحق بسابقه، وتتهاوى فيه النظم والأفكار على مرأى من بدايتها، وتتقادم فيه الأشياء وهي في أوج جدتها، عصر تتآلف فيه الأشياء مع أضدادها. فالمعرفة قوة والقوة أيضاً معرفة، معرفة تفرزها هذه القوة لخدمة أغراضها وتبرير ممارساتها وتمرير قراراتها. وثمة علاقة بين هذا التضاد المعرفي – المعلوماتي، والتضاد الحاكم في عصرنا، الذي أصبح فيه العلم هو ثقافة المستقبل، في حين اقتربت الثقافة من أن تصبح هي علم المستقبل الشامل، الذي يطوي في عباءته فروعاً معرفية متعددة ومتباينة. ودعنا نستطرد في حديث الأضداد، فما أعجب أضداد عصرنا، ذلك الذي تتعلم فيه الأجيال اللاحقة من أجيالها السابقة، مثلما تتعلم السابقة من اللاحقة، بعد أن أصبحت معرفة من سبق تتهالك بمعدل يفوق في سرعته معدل اكتسابه لها. وثمة صلة ما بين هذا ومعكوس التاريخ لدى ميشيل فوكو، الذي يزعم أن الماضي لا يؤدي إلى الحاضر، والحاضر هو الذي يهب الماضي معناه وجدواه. لقد اختلطت الأضداد وتداخلت في أيامنا حتى أعلن جان بودليار "نهاية الأضداد"، نهاية تضاد الجميل والقبيح في الفن، واليسار واليمين في السياسة، والصادق والزائف في الإعلام، والموضوعي والذاتي في العلم، بل ونهاية تضاد "هنا وهناك" أيضاً.

لقد دان العالم لسيطرة الصغير متناهي الصغر، من جسيمات الذرة وجزيئات البيولوجيا الجزيئية؛ والأخطر من ذلك أنه قد دان لسيطرة "ذرة" المنطق الصوري التي بلغت ذروتها في ثنائية "الصفر والواحد"، الثنائية الحاكمة التي قامت عليها تلك التكنولوجيا الساحقة الماحقة: تكنولوجيا المعلومات. إننا حقاً نواجه ثورة معرفية عارمة، ونواجه عالماً زاخراً بالمتناقضات، يتوازى فيه تكتل دوله مع تفتت دويلاته، ولا يفوق نموه الاقتصادي إلا زيادة عدد فقرائه. وها هي شبكة الإنترنت، التي أقيمت أصلاً لاتقاء ضربة نووية محتملة ربما يقدم عليها الخصم السوفييتي أنذاك، ها هي تلك الشبكة، وليدة الحرب الباردة، يروجون لها كأداة مثلى لإشاعة ثقافة السلام، ونشر الوفاق والوئام بين الأنام. إنها البشرية تمارس هوايتها الأبدية في مزج الآمال بالأوهام، فلا حرج ولا تناقض بين حديث السلام هذا، والمئة والخمسين حرباً التي نشبت منذ الحرب العالمية الثانية؛ الأمر الذي يبدو وكأن كبار عالمنا يصدرون لصغاره حروبهم وصراعاتهم وأزماتهم، يفتتونها حروباً أهلية، وصراعات عرقية ودينية ولغوية، وبطالة وتغريباً وتهميشاً واستبعاداً، وكل درجات هذا الطيف القاتم لاستغلال أيامنا. وربما تساير نزعة تفتيت الكوارث تلك، نزعة اللامركزية التي تسود هذا العصر، وتتبدى – أكثر ما تتبدى – في شبكة الإنترنت، شبكة بلا محور وبلا قمة وبلا هرمية أو تراتبية.

لقد استدرج التعقد إنسان هذا العصر إلى شباكه حتى كاد يتجاوز قدراته على الحل. فعلى الرغم من كل ما يزهو به عصرنا من ثراء معرفته ووفرة معلوماته، وقدرة نظمه وآلاته وديناميكية تنظيماته وسرعة قراراته؛ برغم كل هذا، ما زال يستبيح لنفسه أن يسلم أقداره لعبث الأيدي الخفية التي تحرك اقتصاده وعولمته، ومعظم نظمه الاجتماعية، وأمور بيئته وأوضاع جماعاته. وصدق من قال: كم نحن جوعى للحكمة والمعرفة، ونحن غرقى في بحور المعلومات والبيانات..!!.

يا له من مخاض عسير حقا، ذلك الذي تمر به البشرية وهي على أعتاب مجتمع المعلومات، ومع رهبة الولوج إلى هذا العالم المغاير المثير والمخيف، يحلو حديث النهايات وما بعد النهايات. يحمل الجدول التالي بثلاثية: النهايات والمابعديات ومنفيات "بلا".

جدول: ثلاثية النهايات والمابعديات ومنفيات "بلا"

ما بعديات

منفيات "بلا"

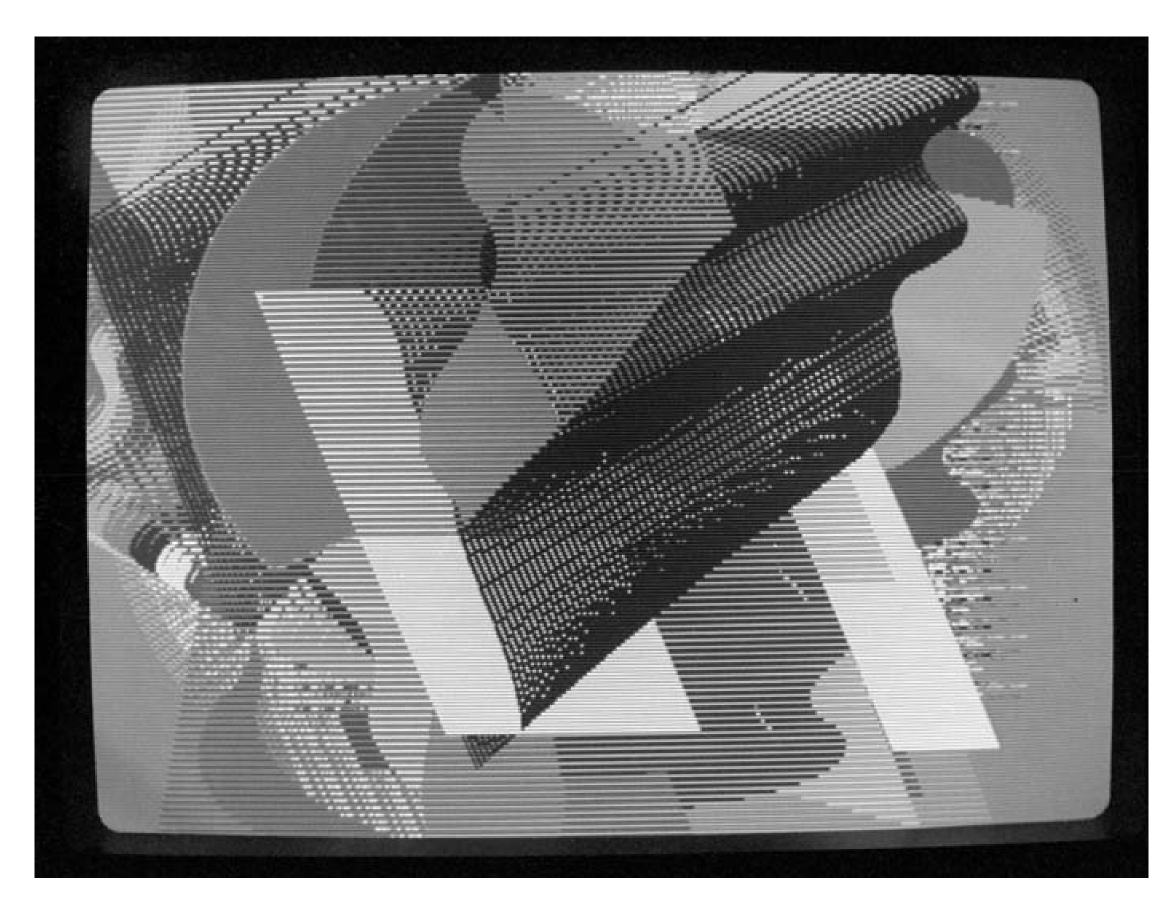
نهايات

ما بعد الصناعة
ما بعد الحداثة
ما بعد الفوردية
ما بعد التيلورية
ما بعد الكينزية
ما بعد الكولونيالية
ما بعد السياسة
ما بعد الكتابة
ما بعد الرمز
ما بعد البترول
ما بعد الإنسانية
ما بعد عصر المعلومات

مصانع بلا عمال
تعليم بلا معلمين
أفلام بلا ممثلين
برمجة بلا مبرمجين
مركبات بلا سائقين
مدرسة بلا أسوار
مجتمع بلا نقد
أقلام بلا أحبار
هواتف بلا أرقام
كتابة بلا أقلام
مكاتب بلا جدران
مكتبات بلا رفوف
موظفون بلا مكاتب
رواية بلا نهاية
سياسة بلا نواب
ترحال بلا انتقال
حضور بلا تواجد
جيرة بلا قرب
جنس بلا رفقة

نهاية المكان
نهاية المسافة
نهاية التاريخ
نهاية الجغرافيا
نهاية الدولة
نهاية القومية
نهاية المدينة
نهاية المدرسة
نهاية المدرس
نهاية الكتاب
نهاية المؤلف
نهاية الورق
نهاية الفيزياء
نهاية المكتبة
نهاية المتحف
نهاية الميتافيزيقا
نهاية الأيديولوجيا
نهاية الأضداد
نهاية العمل
نهاية الطبقة المتوسطة
نهاية الوسطاء
نهاية الذاكرة

إن "النهايات" هنا إما بدافع فكر متطرف متسرع، تشابهت عليه الظواهر المؤقتة وكأنها قاربت غاياتها أو استنفدت أغراضها، وإما بدافع الحسرة على ما كدنا نفقده أو نودعه خزائن النسيان. أما "ما بعد"، فيعلن القطيعة على "ما قبل"، مفضلاً ظلمة "آت مجهول" عن نور يضلله يبعث به إليه "سالف معروف"، لما يرى – أو يتراءى له – في هذا السالف من أوجه القصور والتناقض. وتتخذ "منفيات بلا" موقفاً وسطاً ما بين النهايات والمابعديات، تكتفي في نفيها باستقطاع عناصر أساسية من الأشياء والظواهر، وقد أمكن ذلك بفضل ذلك الذكاء الاصطناعي الذي تهبه تكنولوجيا المعلومات لغير ذوات العقول. إنه حقا مجتمع التعلم. فكما يتعلم الإنسان ذاتياً، كذلك تتعلم الأدوات والآلات وأجيال الإنسان الآلي والنظم والجماعات والمؤسسات بل الفيروسات أيضاً. وها نحن نصبو، من خلال تضافر تكنولوجيا المعلومات مع هندسة الوراثة، إلى إكساب الخلايا ملكة التعلم ذاتياً؛ كي تدرك خلية السرطان كيف توقف نموها العشوائي، وتذود عن بقائها ضد الضمور خلية الأعصاب غير المتجددة، وتتجدد خلية الشعر تلقائياً لتهزأ بداء الصلع الذي كان يلهو بموتها.



١ : ٢ ماذا يجرى من حولنا؟

مرة أخرى، نجد لقاءنا مع شظايا النصوص، نحاول أن نلتقط منها ملامح ما يجري من حولنا على الساحة العالمية الثقافية – المعلوماتية:

ما هذا الذي يشاع عن حال أهل الثقافة والتقانة هذه الأيام، فما إن يلتقي أهل الثقافة حتى يخوضوا في حديث تكنولوجيا المعلومات، وما إن يجتمع أهل تكنولوجيا المعلومات حتى ينزلقوا إلى حديث الثقافة. هل نضجت هذه التكنولوجيا وتأهلت للقاء الثقافة؟ أم أن أهل الثقافة قد أدركوا – أخيراً – مدى خطورة هذه التكنولوجيا الفريدة، بعد أن أصبحت صناعة الثقافة أهم صناعات هذا العصر بلا منازع.

وما كل هذا الضجيج حول الإنترنت، وطريق المعلومات الفائق السرعة Information Superhighway? وكيف أصبحت هذه الأمور، ذات الطابع الفني، قاسماً مشتركاً في سياسات الحكومات وبرامج الأحزاب السياسية، من الحزب الديموقراطي الأمريكي إلى حزب العمال البريطاني، ومن حكومة سنغافورة إلى حكومة ساحل العاج؟ وهل يقصد آل جور نائب الرئيس الأمريكي، وصاحب مصطلح طريق المعلومات الفائق السرعة، أن يكون هذا الطريق الجديد بمثابة النظير العصري لسلفه طريق السيارات السريع؟ وكما كان السالف هو شريان نقل "بضاعة" الصناعات الأمريكية التقليدية محلياً، فسيكون اللاحق هو شريان نقل "بضاعة" صناعة الثقافة الأمريكية عالمياً.

وهل لنا – استطراداً على ما سبق – أن نعي حرص آل جور في أن ينقل طموحه المحلي خارج حدود بلاده، حيث نادى مؤخراً بإقامة بنية أساسية معلوماتية عالمية ينعم بها، سواء بسواء، أغنياء عالمنا وفقراؤه. ولنسترق السمع إلى تلك الصيحة السامية النبيلة، والتي تواترت مثيلاتها منذ ظهور الكمبيوتر. يقول آل جور: "دعونا نتجاوز الإيديولوجيا، لنتحرك سوياً صوب هدف مشترك لبناء بنية أساسية معلوماتية عالمية لصالح جميع الدول، من أجل خدمة اقتصادنا الحر، ولتحسين خدمات الصحة والتعليم وحماية البيئة والديموقراطية". وكم كان فطناً جون ستراتون عندما لفت نظرنا إلى "سندويتش" آل جور الوارد في دعواه تلك، حينما وضع أحلام التنمية البشرية من صحة وتعليم وحماية بيئة بين شطري هذا السندويتش ونعني بهما "الاقتصاد الحر والديموقراطية"، مسفراً بذلك عن أيديولوجيا النموذج الرأسمالي، الذي يسعى القطب الأمريكي لتعميمه من خلال مخططه للعولمة، ويا لك من شاطر يا آل جور ويا له من "شاطر ومشطور.."!!.

ولا يكتمل المخطط العولمي، إلا بدعم من المنظمات العالمية، لإضفاء لمسة الشرعية الدولية على ممارسات العولمة الأمريكية، وها هو الاتحاد العالمي للاتصالات "آي تي يو" يلبي النداء، ويعلن عن استراتيجيته لإقامة هذه البنية التحتية المعلوماتية العالمية ملخصة في التوجهات الخمس التالية:

– تنمية من خلال الاستثمارات الخاصة

– منافسة وفقا لقوانين السوق

– قواعد وتنظيمات مرنة لتسهيل عمل مؤسسات الاتصالات وتنظيم المنافسة بينهم

– لا تفرقة في حق النفاذ إلى شبكات الاتصالات

– التوجه العالمي لخدمات الاتصالات

وكما هو واضح، يسير الاتحاد العالمي للاتصالات على نفس الدرب في تأكيده الصريح على قوانين السوق الحرة، وذلك في شأن بنية تحتية حيوية أصبحت من المقومات الأساسية لتنمية شعوب العالم. ويكفي هذا دليلاً على أن المنظمات الدولية ستستخدم كسلاح في يد القوي لفرض سيطرته وتأمين مصالحه، في إطار تلك الظاهرة المسماة بـ "العولمة"، التي تجوب جميع الديار تحيطها وصيفتاها: الشركات المتعدية الجنسية على جانب، والمنظمات الدولية على الجانب الآخر.

وماذا يفعل فقراء هذا العالم، وكلفة إنشاء هذه البنية التحتية تقدر بتريليونات الدولارات. وما دمنا قد عرجنا على حديث التريليونات فلنوفه حقه، بالإشارة إلى حجم معاملات التبادل في العملات والأوراق المالية، والذي يقدر بـ ١٫٢ تريليون دولار يومياً (نعم يوميا..)!!، وتبلغ نسبة ما يخص مضاربات البورصة منه ٩٥٪. حقاً.. إنه – وكما أطلق عليه البعض – "اقتصاد الكازينو"؛ اقتصاد خائلي virtual مستقل عن اقتصاد الواقع، يفصل ما بين العمل وعائده، وما بين الإنتاج وقيمته، وما بين الاستثمار الفعلي ودوران رؤوس الأموال لمجرد الدوران دونما استثمار، لينتهي بنا الأمر إلى ذلك الاغتراب الذي يعاني منه معظم البشر في هذا العصر.

لماذا يدعو الكونجرس الأمريكي كاتباً للخيال العلمي ليحاضره في مستقبل صناعة المعلومات، في إطار قيامه بوضع سياسة جديدة لنظم الاتصالات، في الولايات المتحدة؟. هل أصبحت بيانات الواقع غير كافية لاستخراج المؤشرات وتحديد التوجهات؟ وذلك بعد أن تاهت الخطوط الفاصلة بين ثلاثية: الواقعي والمحتمل والخيالي كنتيجة لقدرة الإنجاز الهائلة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات؟.

ولنترك الكونجرس الأمريكي لنذهب إلى الكنيست الإسرائيلي، الذي دعا هو الآخر عالمنا الفذ أحمد زويل؛ ليحاضره عن ثمرة خياله العلمي، وقد حوله ابن قرية محافظة البحيرة إلى واقع عملي، بعد أن نجح في سحق الزمن إلى وحدة الفمتو ثانية (واحد على ألف تريليون من الثانية)، التي تتعامل معها آلة تصويره الفائقة السرعة، ولا يجد الكاتب فكاكاً من أن يربط بين آلة تصوير زويل العجيبة تلك، التي تستطيع التقاط ما يجري داخل جزيئات أنسجتنا، وتفوق إسرائيل في مجال التكنولوجيا الحيوية، وما لهذه التكنولوجيا من استخدامات عسكرية ومدنية يصعب التكهن بها. وهل لنا أن نتصور ما يعنيه تضافر آلة التصوير الزويلية تلك مع شقيقاتها على متن الأقمار الصناعية الإسرائيلية وأقمار أنصارهم، التي تطوف بسمائنا، تلتقط ما يجري على أراضينا، وما يرقد تحت سطحها؟.

وما هذا الذي أدى إلى انهيار الاتحاد السوفيتي دون حرب، ودون انقلاب عسكري أو تدخل أجنبي؟ هل يمكن أن يكون ذلك – كما يزعم البعض – بسبب عجز حكومة السوفييت أن تستمر في تضليل شعبها في عصر شفافية المعلومات (الجلاسنوست)؟ وهل لنا أن نصغي – بالتالي – إلى ما يردده كثيرون من أن شبكة الإنترنت، وما تنقله من معلومات عبر الحدود، ستكون كفيلة بإسقاط النظم الديكتاتورية والاستبدادية؟ هل آن لحلم البشرية أن يتحقق؟ أم أن هذه النظم – كعهدنا بها – ستكون سباقة إلى استخدام سلاح الإنترنت لفرض الانصياع والانضباط على جماهيرها المقهورة؟.

ما كل هذا الجدل حول ظاهرة العولمة (ما يزيد عن ١٥٠٠ مؤتمر وندوة)؟ تلك الظاهرة وليدة ثورة المعلومات والاتصالات. هل هي دين الرأسمالية الجديد؛ نوع متطور من الحتمية الاقتصادية لملء فراغ الحتميات، بعد أن خلا بزوال النازية والفاشية والشيوعية؟.

وما هذا الذي يتردد حول مجتمع الوفرة؟ في نفس الوقت الذي تشكو فيه مناطق كثيرة من عالمنا ندرة المياه وندرة الغذاء. وما صلة ذلك بحروب المواد الغذائية في إطار اتفاقية الجات: حرب الموز الكاريبي والأرز الياباني والأرز الإيراني والذرة الفيليبينية والبطاطس المصرية والتونة المكسيكية؟ وما الذي أقحم صديقنا الدولفين الوديع في النزاع بين دولة المكسيك والولايات المتحدة الأمريكية؟ والذي حسمته محكمة منظمة التجارة العالمية لصالح المكسيك، معطية لها الحق – صدق أو لا تصدق – في ردود انتقامية ضد جارتها الأمريكية.

وكم يبدو براقاً ذلك الشعار الذي ترفعه حالياً شركات الاتصالات العالمية، الشعار ثلاثي "الأيات" (جمع "أي"): "أي معلومات في أي وقت من أي مكان". وكيف نوفق بين هذه اليوتوبيا الاتصالية، وكل ما نسمعه حالياً من تشفير وتعمية encryption، وما أورده نلسن مانديلا في إحدى خطبه من أن ثلثي سكان العالم لم يجر مكالمة هاتفية واحدة طيلة حياته، وأن نصف أطفال كوكبنا لم يعرف طريقه إلى المدرسة؟... خلط الآمال بالأوهام مرة أخرى.

وما الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى إجهاض مؤتمر الأرض في ريو دي جينيرو بموقفها المتشدد ضد الحفاظ على التنوع البيولوجي؟ أليس هذا من أجل حماية مصالح شركات التكنولوجيا الحيوية وعمالقة صناعة الدواء الأمريكية؟ وهي نفسها الولايات المتحدة التي وقفت بصرامة ضد الحفاظ على التنوع الثقافي، حماية لمصالح صناعة الاتصالات والمعلومات هذه المرة، وذلك عندما وأدت – في مهده – اقتراح منظمة اليونسكو لإقامة نظام معلوماتي عالمي جديد؛ بغية إقامة بيئة معلومات عالمية أكثر عدلاً في توزيع مواردها ومنافعها. ثم كان ما كان من انسحابها هي وبريطانيا من منظمة اليونسكو، وبينما جددت بريطانيا عضويتها في المنظمة الدولية، لم تستشعر الولايات المتحدة – قائدة قافلة عولمة الثقافة حالياً – أي حرج في أن تعلن صراحة أنها في غنى عن منظمة اليونسكو، منتدى الثقافة العالمية. أما في مؤتمر السكان في القاهرة، فكان لا بد للموقف الأمريكي أن يختلف، لتصبح هي نفسها حامية حمى حقوق الإنسان، تحمل على كاهلها حقوق الأقليات، وهموم عمالة الأطفال، وفلاحة النساء في مزارع الأرياف والغابات، ومشكلات ختان البنات، وتوزيع المواريث بين الأولاد والبنات. ووصل حرص حماة الإنسانية هؤلاء إلى أن شرعوا في إقامة مكتب لمتابعة الاضطهاد الديني بالكونجرس، ولم يمنعهم من إقامته إلا اعتراض وزارة التجارة الأمريكية التي كان لزاماً عليها أن تتدخل ما إن تصادمت المعايير الأخلاقية مع مصالح التجارة الخارجية.

ما هي كل هذه الاندماجات بين عمالقة صناعة الإعلام وصناعة السينما ودور النشر وشركات برمجة الكمبيوتر والإنترنت؟ (مثال رقم ١: شركة "إم سي إس" لاتصالات الألياف الضوئية، مع مؤسسات روبرت موردوخ الإعلامية – مثال رقم ٢: شركة "وارنر" للاتصالات مع "التايمز" دار النشر الصحفية، ثم مع "سي إن إن" قطب الإعلام التليفزيوني، وأخيراً مع مؤسسة "إيه.أو.إل" كبرى الشركات الأمريكية لتقديم خدمات الإنترنت). وما الذي دعا شركة سوني اليابانية إلى شراء شركة "سي بي إس" للتسجيلات الموسيقية، واستوديوهات "كولومبيا" للإنتاج السينمائي؟ وما هذه الأرقام الفلكية التي تتنامى إلى أسماعنا عن عوائد صناعة ألعاب الفيديو (حوالي ٧٠ بليون دولار سنوياً) وعما ينفق فيها حالياً من استثمارات ضخمة تقدر بعشرات المليارات من الدولارات سنوياً، تساهم بها شركات أمريكية عملاقة أقامت سمعتها على تقديم الخدمات الجادة لمؤسسات الأعمال والأموال (شركة "إيه تي أند تي" على سبيل المثال). هل هو وقار الكبار وقد ذهب يبحث عن مصروف الصغار، ويزيد من نصيبه من مصروفات المنازل؟ أم أنه التقارب بين اللعب والعمل الذي يشهده مجتمع المعلومات؟.

وما الذي تفعله تلك الحلقة الكثيفة من الأقمار الصناعية (زهاء ٥٠٠ قمر صناعي) التي تدور في فلك كوكبنا الأرضي، تشكيلة متنوعة من أقمار البث المباشر والبث غير المباشر، وأقمار المدارات المرتفعة والمنخفضة، وأقمار الراديو الرقمي، وأقمار قنوات الإرسال التليفزيوني المتخصصة؟ وجميعها يصوب وابل رسائله الإعلامية إلى عقولنا. ومع كل هذا نجد لدينا من لا يستسيغ ألفاظاً من قبيل الغزو الثقافي، والعنف الترفيهي، وخلل التبادل الإعلامي، وفجوة موجات الأثير بين مالكي المعلومة وفاقديها.

ما كل هذا السجال الحامي الوطيس، الذي شهدته ساحة اتفاقيات الجات حول أمور الملكية الفكرية؟ وما هذا الموقف الصلب الذي اتخذته فرنسا ضد حليفها الأمريكي القديم؟ حتى منحت ما يعرف بـ "الاستثناء الفرنسي"؛ حفاظاً على صناعة الثقافة الفرنسية، والذي أعطاها الحق في فرض القيود على استيراد منتجات الثقافة الأمريكية وتقديم الدعم لصناعاتها الثقافية الوطنية. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا: ما هو مصير غير المستثنين؟ بعد أن أعلنت أمريكا عن نيتها لتطبيق عقوبات رادعة على كل من تساوره نفسه في المساس بحقوق الملكية الفكرية لصناعتها الثقافية، من ترجمة الكتب إلى توزيع الموسيقى واستخدام برامج الكمبيوتر التعليمية والترفيهية. وقد شرعت الولايات المتحدة بالفعل في تطبيق هذه العقوبات، فلوحت بغرامة على الصين تربو على ثلاثة مليارات دولار إن لم تتخذ الإجراءات الكفيلة بمنع نسخ سلع الثقافة الأمريكية من شرائط الفيديو وأقراص السي – دي. وتستقطع أمريكا حالياً نسبة معينة، تقدرها جزافاً، مما تمنحه وكالتها للتنمية الدولية، وتحصلها من المنبع مباشرة كتعويض عن حقوق الملكية الفكرية لنسخ برامج الكمبيوتر في الدول الممنوحة. وبالطبع تستثنى من ذلك إسرائيل، أكبر متلق للمعونة الأمريكية؛ وذلك بالرغم مما تشير إليه الإحصائيات من أنها أكثر دول العالم نسخاً لبرامج الكمبيوتر.

ما هذا الذي يجري على جبهة اللغة؟ ثورة في التنظير اللغوي تصاحبها تكنولوجيا متقدمة لا تقل ثورية في تطبيق أساليب الذكاء الاصطناعي، وعلوم المعرفة، وتكنولوجيا الأعصاب، على معالجة اللغات الإنسانية بواسطة الكمبيوتر؛ وذلك بهدف إكساب الآلة المهارات اللغوية من اشتقاق وتصريف وإعراب واختصار واستخلاص وفهرسة بل تأليف للنصوص أيضاً؟.

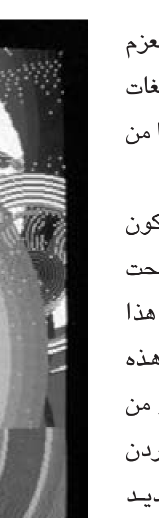
وما كل هذا الاهتمام الذي توليه اليابان بالترجمة الآلية من أجل كسر عزلتها اللغوية؟ بعد أن أيقنت أن مصيرها في عصر المعلومات يتوقف على نجاحها في التصدي لهيمنة اللغة الإنجليزية في تكنولوجيا المعلومات عموماً، والإنترنت بصفة خاصة. ويفسر ذلك – أيضاً – محاولات اليابان لتزعم الدول غير الناطقة بالإنجليزية، عاقدة العزم على تكوين "حلف لغوي" للدفاع عن مصير اللغات القومية ضد الخصم اللغوي الأمريكي. ويا لها من معركة حاسمة.

ما هذا الذي يجري حالياً في وادي السيليكون الأمريكي؟ هل هي ثورة الإنترنت بعد أن أصبحت الأداة المثلى للتجارة الإلكترونية، ولهفة سكان هذا الوادي الشديدة على تلبية مطالب أهل هذه التجارة، فراحوا يستقطبون عمالة الكمبيوتر من كل حدب وصوب؛ من مصر والهند والأردن ودول أوروبا الشرقية. إنه اندفاع جديد لاستخراج ذهب جديد hsur dlog wen a، ذهب الأدمغة هذه المرة لا ذهب الأتربة.

ما هذا القلق الشديد الذي أبداه أهل التربية في أمريكا؟ عندما صدمتهم البيانات الإحصائية عن أداء أطفال الابتدائي الأمريكيين مقارنة بأقرانهم في اليابان والصين ودول جنوب شرق آسيا، لقد اعتبر التربويون الأمريكيون تخلف أطفالهم في المهارات الأساسية في اللغة والحساب أمراً ذا صلة وثيقة بأمنهم القومي، ويذكرنا هذا بقلقهم المماثل عندما شعروا بتهديد لهذا الأمن على أثر تفوق الاتحاد السوفيتي في بداية سباق الفضاء عندما نجح في إطلاق أول قمر صناعي (سبوتنيك) عام ١٩٥٧. إنه شأن تربية عصر المعلومات بعد أن أصبحت التربية فيه مرادفة للتنمية.

ما هذا التقابل العجيب بين تكتل الكبار وبلقنة الصغار، من يوغسلافيا السابقة إلى إندونسيا؟ وهم يحومون حالياً حول شمال العراق وجنوب السودان. هل نحن في طريقنا إلى عالم الـ ١٠٠٠ بلد كما توقع البعض؟ وكيف يتوافق هذا مع دعوى العولمة وحلم القرية الكونية الواحدة؟!!.

ما هذا الذي نسمعه عن الوباء الجديد لفيروس الكمبيوتر (تم حصر ما يزيد عن ١٠ آلاف فيروس)؟ وما هي تلك الخسائر الفلكية التي تبلغ مليارات الدولارات في اليوم الواحد بسبب لهو الصغار في الإنترنت؟ وأي جرم اقترفه هذا الشاب النرويجي الذي أثار الرعب في قلوب أباطرة صناعة السينما في هوليوود، بعد أن نشر في الإنترنت برنامجاً من عدة أسطر يمكن به فك الشفرة الرقمية التي تبث بها الأفلام عبر الشبكة. هل هذا الفيروس الإلكتروني، وذلك الاختراق البرمجي نوع من نضال أيامنا، قنبلة مولوتوف الرقمية ضد أباطرة صناعة الثقافة؟ أم أن هذه الفيروسات هي إحدى الوسائل التي تفتق عنها ذهن صانعي البرمجيات حتى يفرضوا بيع نسخ أصلية من برامجهم المعقمة ضد الفيروسات، وأن هذه الاختراقات بداية لانهيار احتكار سلع الثقافة. ومن الفيروسات إلى الجراثيم، فما كل هذه الضجة التي أثيرت حول "جرثومة الألفية" التي كان من المتوقع انتشارها كالنار في الهشيم في جميع نظم الحواسيب مع سطوع شمس أول يناير



٢٠٠٠؟ وجاء اليوم ومضى ولا شيء، هل هو خداع البسطاء لشراء الترام؟، أم أن هذا – وهو الأكثر احتمالاً – دليل آخر على أننا لم نعد قادرين على التكهن بما يمكن أن تفعله بنا تلك التكنولوجيا صنيعة أيادينا وعقولنا؟.

ما الذي يدفع شركة مايكروسوفت، كبرى شركات برمجة الكمبيوتر، إلى إنفاق هذه الأموال الهائلة لمجرد أن ترد في حوار أحد الأفلام إشارة عابرة عن توفر النسخة العربية من نظام تشغيل الكمبيوتر الشخصي المعروف باسم "ويندوز"؟ هل أصبحت السوق العربية، أخيراً، مصدر جذب لشركات صناعة المعلومات المتعدية الجنسية؟ وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن كثيراً من الحكومات العربية قد نشطت مؤخراً في القيام بدور شرطي حماية الملكية الفكرية لهذه الشركات. واللهم لا اعتراض، وكل ما نتمناه أن تحظى صناعات المعلومات الوطنية بنفس القدر من الاهتمام والحماية.

ماذا تعنيه هذه الخرائط التي تتوالى للكود الوراثي (مشروع الجينوم) وللمخ البشري؟ هل سيستحيل الإنسان هو الآخر إلى نظام معلوماتي أو قاعدة بيانات تمشياً مع النزعة الرمزية التي تسود حضارة اليوم؟ وما دام هذا الكائن البشري قد دان لسطوة الرمز، هل سيصبح بالتالي قابلاً للتحديث وللتعديل، شأنه في ذلك شأن أي نظام للمعلومات؟ وتأتينا الأنباء حالياً عن وسائل صناعية لتحسين السلالة البشرية وتعزيز ذاكرة المخ وقدراته الذهنية.

وما كل هذا الاستفزاز الذي تعمده "ميرفين مينسكي"، عالم الذكاء الاصطناعي، عندما شطح به الخيال ليقول: "إن عقول السيلكون، صنيعة الذكاء الاصطناعي، ستنمو إلى درجة نصبح معها – نحن البشر – في عداد المحظوظين لو قبل أصحاب هذه العقول السيلكونية أن يحتفظوا بنا كحيوانات أليفة". إنه لضرب من الإسراف، لكنه لا يخلو من مغزى، ولا يضاهيه في تطرفه إلا إسراف زميله "جون مكارثي" بمقولته الغريبة: "حتى الترمومترات لها معتقدات". لقد رأينا أن نورد هذه الأمثلة المتطرفة كدليل على النية المبيتة لمحاصرة المخ البشري من قبل علماء المعرفة ومهندسي الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا المخ والأعصاب. لقد استقر المقام أخيراً بظاهرة الذكاء تحت المجهر "المعلوماتي – الوراثي" إيذاناً بانتهاء احتكار الإنسان لملكة الذكاء، وبالكشف عن طيف متصل يجمع بين ذكاء الإنسان والآلات والنظم والحيوانات والفيروسات والخلايا وغيرها من الكائنات، ليبرز السؤال: كيف يتعايش إنسان عصر المعلومات مع عالمه، محاطاً بكل هذا الذكاء من حوله: قرى ذكية، وشوارع ذكية، ومنازل ذكية، ومصاعد ذكية، وأدوات مطبخ ذكية، بل دورات مياه ذكية هي الأخرى. إنها التعاضدية synergism بين الإنسان وآلته، وما أدت إليه هذه الآلة وذكاؤها، مزيج مثير للقاء الطبيعي والصناعي، يصعب التكهن بما سيؤول إليه حتى على المدى القريب.

وفي النهاية، ما كل هذا الذي يجرى من حولنا؟ أليس لنا أن نصدق قول الشاعر: "أن لنا أن نعترف أن الزمان اختلف". ولكن أين هي يا شاعرنا تلك الخيول التي كان وقع أقدامها يصنع الآمال؟!!. فلم يعد لهذه الخيول موقع قدم على طريق المعلومات الفائق السرعة، ولينج بنفسه من يستطيع، ولا عاصم اليوم من إعصار المعلومات إلا بأن نلهث لنلحق بالمركبة؛ فقد صار شعار هذا العصر: فلتلحق أو انبطح أرضاً ليدهمك الركب المنطلق. خلاصة المقال: لحاقاً أو انسحاقاً.

١ : ٣ ماذا جرى لنا؟

تتضمن هذه الفقرة والفقرات التالية كثيراً من الحقائق المزعجة، والتي ربما يرى البعض فيها نزعة تشاؤمية متطرفة، وإلى هؤلاء نقول: هل يجدي دفن الرؤوس في الرمال في عصر شفافية المعلومات؟ ويؤمن الكاتب كما يؤمن كثيرون غيره أن زهور التفاؤل تنبت عادة في شقوق الوقائع. ولنستهل حديث "ماذا جرى لنا" بقول عام، تؤكده شواهد عديدة، مؤداه: إن أداءنا أدنى بكثير من قدراتنا، وما حققناه أقل بكثير مما أنفقناه، وحماس الأغلبية العربية لإحداث التغيير لا يحتاج إلى دليل، فما من لقاء عربي، إقليمي أو شبه إقليمي أو قطري، إلا وترتفع الأصوات المطالبة بالتغييرات الجذرية وإشاعة الديموقراطية والتصدي للبيروقراطية وما غير ذلك. والسؤال المحير هنا: كيف يتسرب كل هذا الحماس، ويتبدد كل هذا الجهد في السراديب المظلمة؟ وعسى لظلمتها أن تنقشع، تحت الأضواء الكاشفة لتكنولوجيا المعلومات.

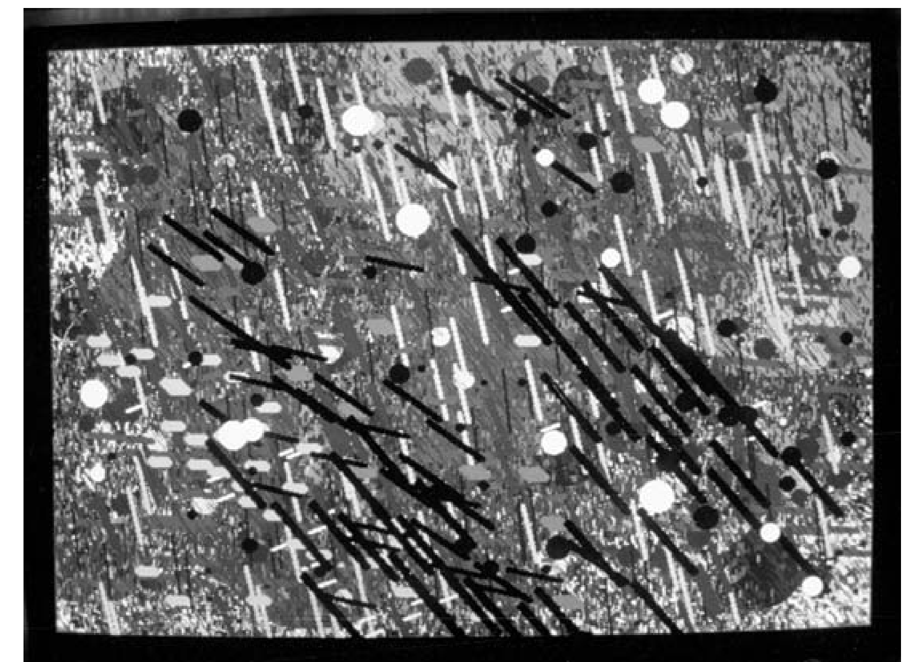
والآن عودة إلى حديث تشظي النصوص ممزوجا بآلام الجروح:

ماذا جرى لنا في وسط هذه الموجة من التكتلات العالمية والإقليمية السياسية والاقتصادية والإعلامية والتكنولوجية، لنعجز حتى الآن عن الوصول إلى صيغة الحد الأدنى لتكتل عربي لم يعد – كما يؤكد الكثيرون – من قبيل الحمية القومية، بل مقوم أساسي لإحداث التنمية ومواجهة تحديات العولمة؟ ولا يتحرج البعض عندما يصرح بأننا في حاجة إلى "عوربة" لا عولمة، ونحن نتفهم دوافعهم، إلا أننا لا نرى "عوربة دون عولمة" أو "عولمة دون عوربة".

وكيف فشلنا إلى الآن في إقامة نوع من الحوار الاجتماعي بين حكوماتنا وشعوبها؟ وهل لنا بناء على ذلك أن نصدق ما يتردد على ألسنة البعض من أن حكوماتنا قد باتت في عصر العولمة أصغر من مواجهة ضغوط الخارج، وأكبر من التعامل مع مشكلات الداخل.

ماذا جرى لنا لكي ينضب فكرنا على هذا النحو في معظم مجالات الثقافة: فكر اللغة، وفكر الإعلام، وفكر التربية، وفكر الإبداع؟ ولماذا فشلت مجتمعاتنا أن تصنع فلاسفة كباراً يقيمون لنا صروحاً فكرية شاملة، أو حتى فلاسفة صغاراً ينظرون لنا بعض جوانب الخاص العربي؟ وهل تكفي تلك المبادرات الفردية الجسورة على يد الناحتين في الصخر، من أمثال عابد الجابري وأمين العالم وحسن حنفي وبرهان غليون ومحمد أركون وتركي الحمد وجورج طرابيشي وأمثالهم؟

وكيف نجد من بيننا من يزال يرى حقوق الإنسان والديموقراطية أمراً غريباً لا شأن لنا به؟ في حين يسعى العالم حالياً إلى توسيع مفهوم الديموقراطية، وتأصيله بما يتفق ومطالب عصر المعلومات ووسائله، وترتفع رايات الديموقراطية في أفريقيا وجنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية، في حين نرضى نحن بديموقراطية الحد الأدنى أو ديموقراطية "اللاديكتاتورية" إن جاز التعبير. لقد فشلنا في أن نلحق بموجات الديموقراطية المبكرة، فهل لنا أن نزج بأنفسنا في حشد جموعها المتأخرة، وأن ندرك أن هناك تناقضاً جوهرياً بين غياب الديموقراطية، وبين وفرة المعلومات، وهو ما يمثل تهديداً حقيقياً لاستقرار النظم، ولتكن لنا عبرة من انهيار الاتحاد السوفيتي.



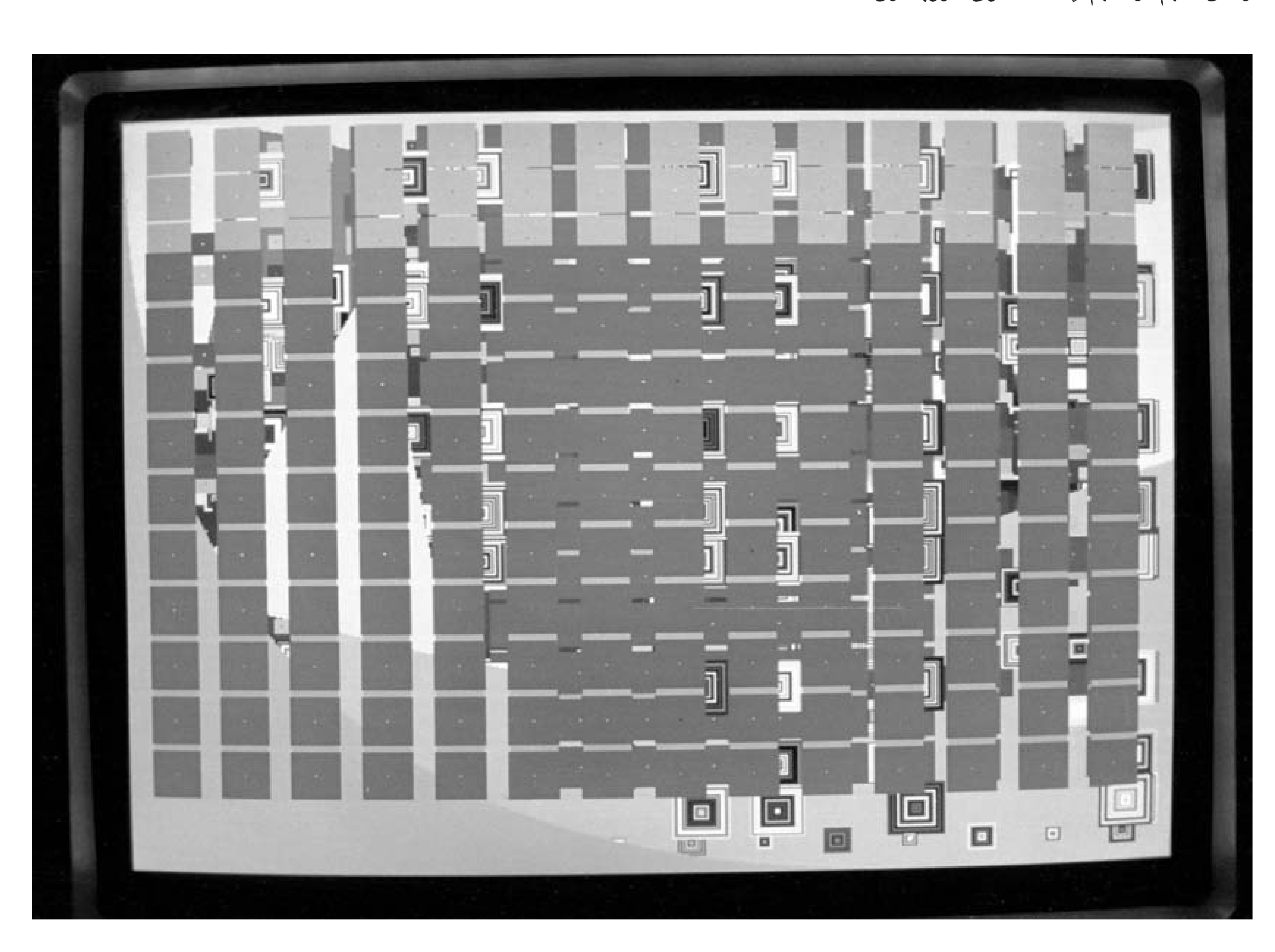
وما هذا الذي يعوق مؤسساتنا الإعلامية عن أن تدرك هي الأخرى مغزى تكتلات الإعلام العالمية؟ فلم نر حتى الآن اندماجاً ولا حتى تعاوناً، ومصدر قلقنا هو أن تتحول مؤسساتنا الإعلامية – تدريجياً – بشكل مباشر أو غير مباشر – إلى وكلاء لمؤسسات هذه التكتلات. ألم يحن الوقت بعد لنؤمن بأن نهضة الإعلام ليست فقط في إقامة القنوات الفضائية، وإطلاق الأقمار الصناعية، واستيراد أحدث المطابع الصحفية؟ فالأهم من ذلك هو القدرة على إنتاج رسالة إعلامية مبتكرة ونافذة. فلا يخفى على أحد أن صحفنا عالة على وكالات الأنباء العالمية، وأن استيراد البرامج التليفزيونية هو الوسيلة الوحيدة لملء ساعات الإرسال لدينا، وأن معظم إذاعاتنا الموجهة تبث ولا تُستقبل.

وما كل هذا الحديث الذي استهوانا عن النمور الآسيوية، حتى نسينا معه ذلك النمر العلمي – التكنولوجي المتربص بنا على بعد كيلومترات من حدودنا في فلسطين المغتصبة؟ وكيف جعلنا منه ثقباً أسود يعرف عن شؤوننا أضعافاً مضاعفة عما نعرفه نحن عن شؤونه. ما نخشاه هنا أن تكون العتمة المعلوماتية التي نعشى بها داخل ديارنا، قد وجدت طريقها خارج حدودنا، تعوقنا عن معرفة غيرنا، ومعرفة ذاتنا بالتالي.

لماذا تنسخ بعض دولنا إستراتيجية أمريكا فيما يخص الإنترنت وطريق المعلومات الفائق السرعة؟ وهي الاستراتيجية التي تعطي الأولوية لأمور التجارة الإلكترونية، لا أمور التنمية الاجتماعية الأكثر أهمية. في نفس الوقت الذي أبدى فيه الكثيرون في أوروبا تحفظات شديدة على هذا النموذج الأمريكي، مطالبين باستراتيجية مغايرة للإنترنت، تعطي الأولوية الواجبة للاعتبارات الاجتماعية، والتنمية الثقافية. بل ترتفع الأصوات داخل أمريكا نفسها، مطالبة بحلول أقل كلفة، تقوم الحكومة بدعمها لتضمن قدراً من المساواة في حقوق الاتصال، والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات.

وما كل هذا الانزعاج من وجود روافد ثقافية فرعية تصب في المسار الثقافي العربي العام؟، في حين يزهو الجميع بتنوعهم الثقافي من كندا إلى إسرائيل، ومن سويسرا إلى ترينداد. إن خوفنا من الإقرار بوجود هذه الروافد لدليل على مدى هشاشة أوضاعنا الثقافية بصفة عامة، ناهيك عما ينطوي عليه ذلك من منافقة الذات.

ما كل تلك المآتم التي ننعي فيها معظم أمور ثقافتنا: شعر يموت، ومسرح يحتضر، وقراءة



تنقرض، ومعدل إنتاج سينمائي يتناقص إلى ما دون العشرة أفلام سنوياً بعد أن كان بالمئات (تنتج الهند ما يقرب من ٩٠٠ فيلم سينمائي سنوياً، وما يقرب من هذا الرقم تنتجه البرازيل مع المكسيك). ونقدنا الأدبي الذي طالما هاجم التبعية الفكرية والإبداعية، ها هو نفسه – باستثناء نذر قليل – يقع في فخ التبعية، يلوك نظريات غيره دون تطويع لخصوصيتنا العربية، ودون تطبيق عميق على إبداعنا المحلي. ورضينا بالتبعية ولم ترضَ هي بنا، فها هو جابر عصفور يلفت نظرنا إلى تلك المفارقة الدالة في أن صعود المد البنيوي في الممارسات النقدية العربية لم يبدأ إلا بعد انحسار مسار المد البنيوي نفسه في فرنسا، موطنه الأصلي. وهكذا يُحرم المبدع العربي من أحد حقوقه الأساسية.

ماذا جرى لنا حتى نهمل لغتنا الأم كل هذا الإهمال، تنظيراً وتعليماً واستخداماً وتوثيقاً؟ ومجامعنا اللغوية مشتبكة في حرب ضروس مع المصطلح على حساب أمور اللغة الأخرى، وجامعاتنا ومراكز بحوثنا تجاهلت إلى الآن ثورة علوم اللسانيات منذ منتصف الخمسينيات، ولولا بعض مبادرات مغربية في مجال التنظير اللغوي، وتونسية في مجال المعجمية، وسورية في مجال التعريب، ومصرية في مجال النقد الأدبي، لكاد المشهد اللغوي لدينا أن يخلو من أي جديد.

وما كل هذه الخصومة التي تصل إلى حد القطيعة بين فرق فكرنا القومي والديني والسلفي والعلماني؟ كل فريق يضع شروطاً مسبقة للحوار تنسف لنظيره قواعد انطلاقه، ومعاركنا الثقافية ما بين الضجيج وتصفية الحسابات ولماذا لا يرى الكثيرون – كما يقول الجابري – نهضة عربية أو إسلامية إلا في غيبة الأخر أو إلغائه؟. يحدث ذلك في عصر الحوار عبر الإنترنت، فهل نستسلم إلى ما يشيعه الآخرون عنا، من أننا نفضل المونولوج على الديالوج، سواء بين أهلنا أو مع غيرنا؟

كيف تركنا إسرائيل تلتف حول رفضنا المعلن للتطبيع معها؟ وذلك بصيغ مختلفة من التطبيع الصامت، أو الخافت، لنجد أنفسنا دون أن ندري وأسنانها الصناعية في أفواهنا، وبذور ثورتها الخضراء في تربتنا، وأزياؤها إنتاج مناطقنا الحرة تدور دورتها عبر التصدير غير المباشر، لتستقر في واجهات بوتيكاتنا، وما خفي كان أعظم..!!.

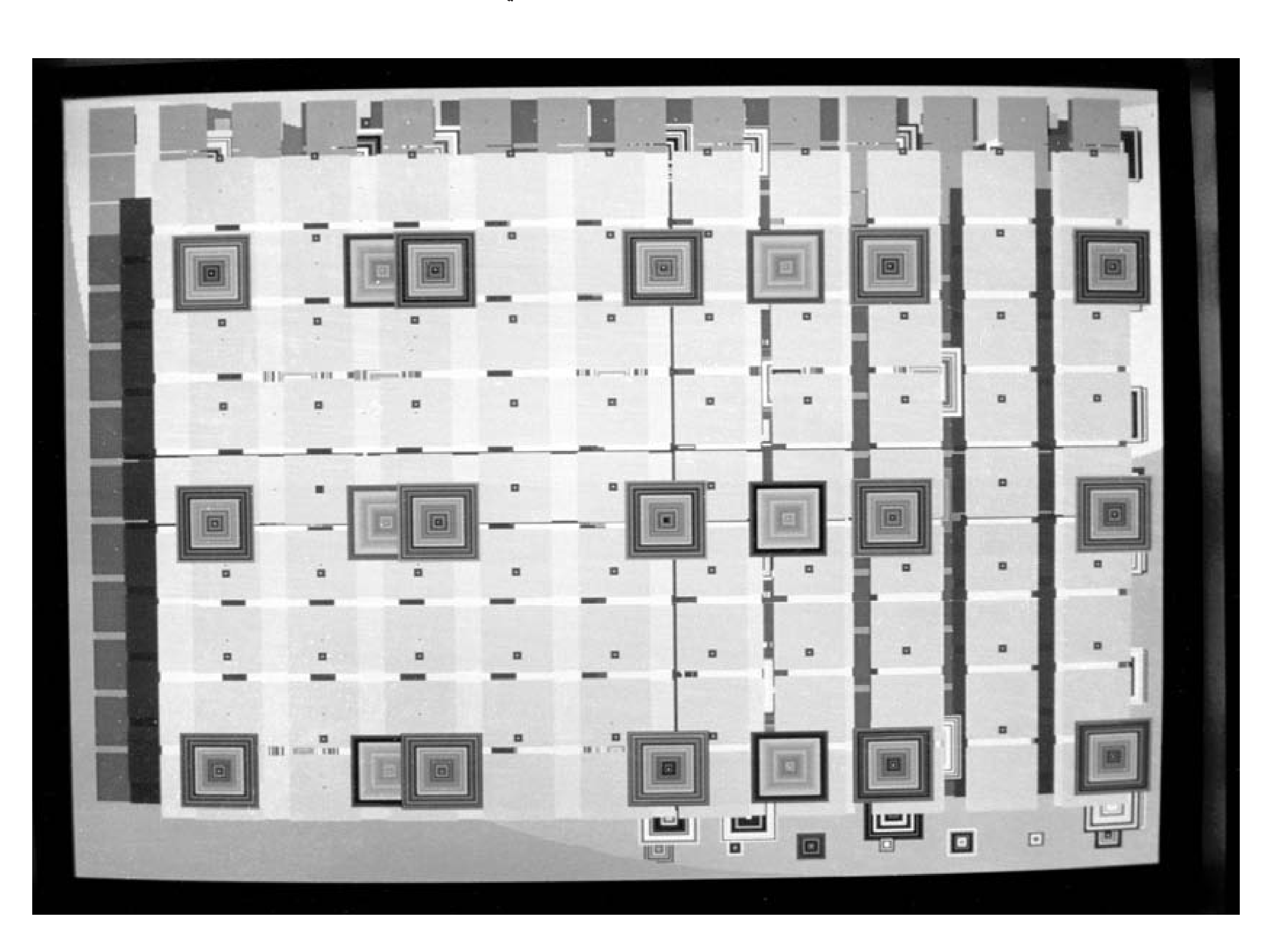
كيف لم يدرك مثقفونا إلى الآن أهمية الثقافة العلمية، في حين تخطط الهند لإقامة ١٠٠٠ متحف للعلوم في خطتها العشرية للتنمية البشرية؟ وكيف، وإلى متى، يظل التكنوقراط لدينا لا يعيرون التفاتاً للجوانب الاجتماعية والثقافية لتكنولوجيا المعلومات؟ وكيف فرضنا على كثير من علمائنا هجرة العلم ليقعوا فريسة لشبه العلم، أو وهم أن يصبح الحديث عن العلم هو العلم ذاته؟

وما تلك الأرقام الهزيلة للغاية لإنتاجنا في مجال الترجمة؟ مع كوننا مستوردين للعلم أصلاً، لا منتجين له. فإجمالي ما يترجمه العالم العربي سنوياً في حدود ٣٠٠ كتاب، أقل من خمس ما تترجمه اليونان. والإجمالي التراكمي لكل ما ترجمناه منذ عصر المأمون إلى الآن، في حدود عشرة آلاف كتاب، وهو يساوي ما تترجمه أسبانيا حالياً في عام واحد. وهل ثمة صلة بين هذا الانكماش المعرفي في نقل فكر الآخرين بعد أن عجزنا نحن عن إنتاجه، وبين غياب حرية الفكر لدينا، كما أوضح لنا يوسف زيدان؟.

وإلى متى، وفي عصر تكنولوجيا المعلومات، الذي يعتمد على الشباب أساساً، يظل كبار مفكرينا ومديرينا متشبثين بمقاعدهم ومواقفهم؟ وكيف استبحنا لأنفسنا أن نترك مبدعينا، أثمن موارد صناعة الثقافة، لقمة سائغة لفئران المكاتب المنتشرين في بعض إدارات مؤسساتنا الثقافية؟ حتى بحت أصوات هؤلاء المبدعين وخمدت هممهم وهم يواجهون عالماً أقرب ما يكون لعالم كافكا العبثي.

وكيف ارتضينا أن ينوب عنا غيرنا في صناعة صورة ثقافتنا، وصورتنا بالتالي؟ فالمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم قام به مستشرق ألماني، والمعجم المفهرس للأحاديث النبوية قام به مستشرق هولندي، وترجمة ألفاظ القرآن إلى الفرنسية قام بها مستشرق فرنسي، ولا ننسى هنا فضل جارودي في الدفاع عن الإسلام، وفضل مؤلف "أثينا السوداء" التي تشع ضياء في أروقتنا الثقافية. وكيف تركنا نصوصنا نهباً لغيرنا؟ فنسمع عن مركز الدراسات الشرقية ببطرسبرج (لينينجراد سابقاً) يخوض في علاقة النص القرآني بالشعر الجاهلي، في حين يسعى منظرو الشعر اليهود إلى تفكيك شعرنا في البطولة والرثاء وطقوس عاشوراء في كربلاء العراق، في محاولة منهم لتفسير ظاهرة الاستشهاد بين ثوار منظمة حماس.

وأخيراً، ما أشد حاجتنا إلى الثوار وما أكثر حديثنا عن الثورات، في عصر غاب فيه الثوار، ينظر فيه إلى الثورية كظاهرة اجتماعية غير مستحبة ونزعة فكرية شاذة، حتى خلت الساحة من الثوار، خلا ثوار عالم التكنولوجيا، من رجال الأعمال وسدنة التكنوقراط، وانضم إليهم أخيراً ثوار "الطريق الثالث" من قادة الدول الكبرى، وكيف – بالله عليكم – للهيب الثورة أن يندلع في جليد قمم السياسة...؟!!



١ : ٤ ماذا سيجري بنا؟

بادئ ذي بدء يقر الكاتب بصعوبة التنبؤ في عصر المعلومات، وما ينوي أن يورده في هذه الفقرة عن توقعات المستقبل بالنسبة لنا، ولكنه ارتضى لنفسه هذا التناقض، عن أن يكتم ما يدور بخلده من مخاوف هي أشبه بالكوابيس، لو ظل تجاوبنا مع متغيرات عصر المعلومات كما هو الآن. وربما يخفف من الشعور بالتناقض تلك الحكمة الصينية القائلة: بأن كل أزمة هي مشكلة وفرصة مواتية في آن. ويزعم الكاتب أن هذه الحكمة لم تكن صادقة قدر صدقها في ظل تكنولوجيا المعلومات؛ لما تتيحه من بدائل وحلول عديدة. يكفي هذا مبرراً. وإلى شظايا التوقعات:

ستتقلص سيادة حكوماتنا على حدودنا ومواردنا بفعل العولمة ومؤسساتها المتعدية الجنسية، والمنظمات الدولية المساندة لها. وربما تجد بعض هذه الحكومات في هذا الوضع ذريعة لإحكام قبضتها على جماهيرها تحت دعوى الأمن القومي، ومواجهة التدخل الأجنبي.

ربما تمنعنا قلة مواردنا، التي تتآكل باطراد، عن إقامة البنى التحتية لطرق المعلومات الفائق السرعة، لتعاني من طبقية اتصالية ينعم في إطارها القادرون بالتفاعل الإيجابي – أخذاً وعطاء – مع مراكز خدمات المعلومات، في حين نظل نحن تحت رحمة التلقي السلبي لما تلقيه علينا أقمارهم الصناعية.

ستتقلص فرص العمل بفعل العولمة أمام أجيالنا سواء كباراً أو صغاراً، وسيزداد نزيف عقولنا "عن بعد" عبر الإنترنت، وهو ما يحدث حالياً بمعدلات متزايدة خاصة بالنسبة إلى مهندسي الكمبيوتر ونظم المعلومات والاتصالات.

ربما تعجز مؤسساتنا التربوية عن تلبية المطالب المتجددة لسوق العمل؛ بفعل جمود التنظيم وقلة الموارد، خاصة وأن ميزانيات التعليم في ازدياد مستمر بسبب الكلفة العالية لتكنولوجيا التعليم.

ستتفاقم تبعيتنا الفكرية والإبداعية والتكنولوجية من المعمار حتى النقد الأدبي، ومن مناهج التربية حتى تعريب البرامج وتطوير برامجنا التعليمية والترفيهية.

ستخترق إسرائيل سوقنا الثقافية، مستغلة في ذلك أساليب التجارة الإلكترونية عبر الإنترنت، وما أكثر أساليبها الملتوية.

سيواجه إنتاجنا الإبداعي صعوبات جمة أمام تسويقه عالمياً، تماماً كما يحدث حالياً بالنسبة إلى إنتاجنا الزراعي والصناعي.

سندفع كلفة باهظة لرسوم الملكية الفكرية، وسوف يضيق أصحابها الخناق علينا فيما يخص الهندسة العكسية، وتعريب برامج الكمبيوتر، وترجمة الكتب العلمية.

ستحدث فجوة لغوية حادة تفصل بين لغتنا العربية ولغات العالم المتقدم: فجوة في التنظير، وفجوة في المعاجم، وفجوة في تعليم اللغة وتعلمها، وفجوة في استخدام اللغة وتوثيقها، وفجوة في معالجة اللغة وترجمتها آلياً، وربما يؤدي ذلك – في النهاية – إلى انتكاس تعليمنا كسابق عهده مرتداً إلى اللغات الأجنبية.

ستتمادى إسرائيل في تشويه صورة ثقافتنا العربية والإسلامية على الإنترنت، مستغلة في ذلك تفوقها الحالي في تكنولوجيا المعلومات، وشبكة تحالفاتها مع المراكز الأكاديمية والتنظيمات الثقافية والدينية عبر العالم.

ستضمر ثقافتنا أمام جحافل ثقافة العولمة الوافدة، وستسلب منا نصوصنا وتراثنا ونتاج إبداعنا، تحت دعوى مزج الثقافات وحوار الحضارات. ويكفي الإشارة هنا إلى ما فعلته الشركات الأمريكية في استغلال منتجات الصناعات اليدوية في الدول النامية، من إندونيسيا إلى المكسيك، جاعلة منها تجارة عالمية لا يتجاوز نصيب الصانع المبدع فيها عن ١٠٪، فلا حماية حتى الآن للملكية الفكرية الجماعية المتعلقة بروائع التراث الشعبي، والتي لم تهتم بها منظمة اليونسكو إلا مؤخراً.

١ : ٥ عن محوري التنمية والتكنولوجيا

بعد أن ظهر للعيان ما فعله الاقتصاد في غيبة الثقافة بمسيرة التنمية المجتمعية، كان لا بد للثقافة من أن تصبح هي محور التنمية. فاحتلت بذلك موقع القلب المحرك الذي تدور حوله عمليات التنمية القطاعية: سياسية واقتصادية وتربوية وعلمية وتكنولوجية، وذلك علاوة على التنمية الفكرية والإبداعية. وتكتمل منظومة التنمية المجتمعية تلك بإضافة نظام المعتقدات والقيم والمحافظة على التراث. في المقابل. وبالطبع لا نقصد بمجورية الثقافة هنا ما اسماه سمير أمين بـ "الثقافوية المضادة" بمعنى الانغلاق في الخصوصيات الثقافية الموروثة، حيث يرى أن هذه النزعة الثقافوية تجعل أصحابها غير قادرين على مواجهة تحدي العصر، والثقافوية بهذه الصورة – في رأيه – هي بمثابة رد فعل للمركزية الأوروبية، أي، انغلاق الفكر الأوروبية على نفسه دون غيره.

على الجانب الأيسر من الشكل المشار إليه، تظهر تكنولوجيا المعلومات هي الأخرى كمحور للمنظومة التكنولوجية الشاملة، فهي – أي تكنولوجيا المعلومات – قد أثبتت جدارتها في كل الميادين إلى أن غدت قاسماً مشتركاً بين جميع التكنولوجيات دون استثناء: تكنولوجيا الزراعة، وتكنولوجيا الصناعة، وتكنولوجيا الطب والدواء، وتكنولوجيا التعليم، وتكنولوجيا الإعلام، وتكنولوجيا النقل والمواصلات، ويتنامى – حالياً – دور تكنولوجيا المعلومات في مجالي الفنون والترفيه.

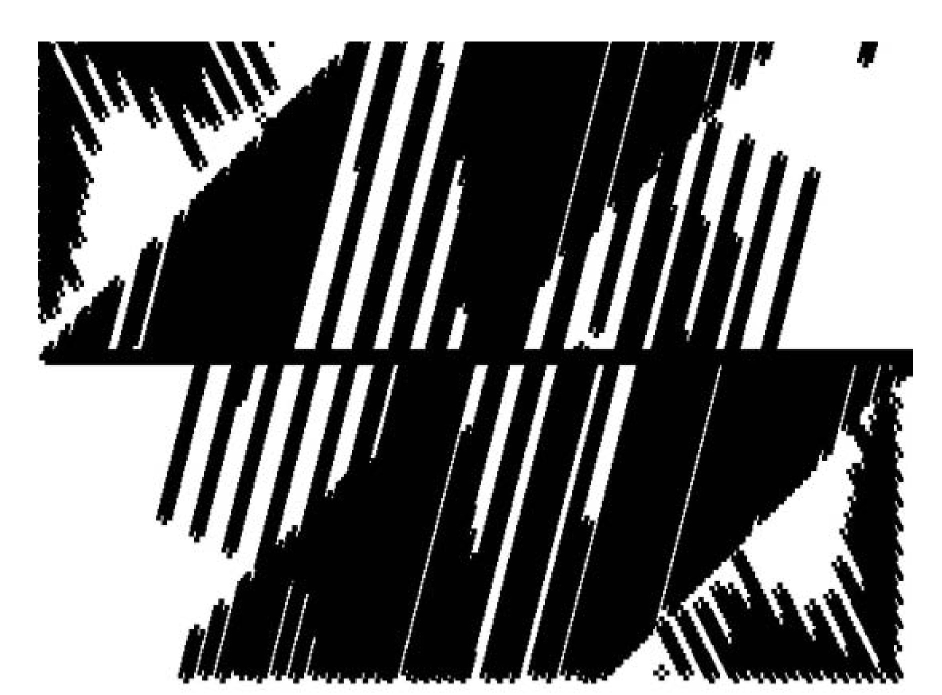
تلتقي الثقافة مع تكنولوجيا المعلومات أساساً على جبهة الرمز، وأوجه التناظر بينهما تتضح للباحثين يوماً بعد يوم. لقد أصبحت تكنولوجيا المعلومات أهم أدوات صناعة الثقافة وأهم قضاياها الاجتماعية. توازى مع ذلك أن أصبحت صناعة الثقافة أهم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات. فبينما كانت التطبيقات التجارية والإدارية والصناعية هي السائدة في أجيال الكمبيوتر السابقة، فإن تطبيقات الثقافة من تربية وإعلام وترفيه، قد صارت الآن هي التطبيقات الحاكمة التي تدفع بتكنولوجيا المعلومات؛ عتاد وبرمجة واتصالات، إلى مشارف جديدة؛ وذلك تحت ضغط المطالب الفنية القاسية التي تتسم بها التطبيقات الثقافية؛ فالفنان التشكيلي يحتاج إلى شاشة كمبيوتر ثرية الألوان دقيقة التحليل، ومصمم البرامج التربوية يحتاج إلى كمبيوتر أكثر ذكاء ليتجاوب مع المتعلم بصورة دينامية وطبيعية، وأرشفة التراث الثقافي: المكتوب والمسموع والمرئي، تتطلب وسائل تخزين إلكترونية عالية السعة، بالإضافة إلى آليات استرجاع تتصف بالمرونة والسرعة.

ولكن دعونا حالياً من كل هذه التفاصيل، لنضع أيدينا على جوهر العلاقة المحورية بين هذين المحورين، علاقة الثقافة بتكنولوجيا المعلومات. ويبدو منطقياً أن يكون مدخلنا في ذلك هو تعريف الثقافة وتعريف المعلومات والتي تعددت أوصافهما وتعريفاتهما. لم نجد أفضل في مقامنا الحالي من تعريفين لشقي العلاقة الثقافية – المعلوماتية بالغي الإيجاز وبالغي الدلالة معاً، وإليك التعريفين:

الثقافة: هي ما يبقى بعد زوال كل شيء.

المعلومات: هي المورد الإنساني الوحيد الذي لا يتناقص بل ينمو مع زيادة استهلاكه.

فهل نعي – نحن العرب – مغزى ثنائية التعريف هذه، فلن يبقى لنا، في نهاية الأمر، إلا ثقافتنا ومواردنا البشرية، صائغة هذه الثقافة وصنيعتها. وليس أمامنا بعد كل ما استهلكناه وأهدرناه من مواردنا المادية إلا مورد المعلومات المتجدد دوماً، وإنتاج المبدعين العرب صغاراً وكباراً، نخبة وعامة، قادرين وبسطاء. ولا تغير من الوضع شيئاً، فيما يخص أهمية هذه الثنائية الثقافية المعلوماتية، رؤية إسلامية تعرف الثقافة بـ"أنها الإسلام حين يصبح حياة"، ففي ظل هذه الرؤية نكون قد مضينا بالثقافة قدماً نحو مزيد من الرمزية والمعلوماتية بالتالي. إن أهم تحدياتنا الفكرية قاطبة، بغض النظر عن توجهنا الفكري، تكمن في سبر أغوار هذه العلاقة المحورية من منظور تنموي، وإقناع أولى الأمر وقادة الرأي لدينا بأهمية حوار المحاور: حوار الثقافة والتقانة.



١ : ٦ عن ظاهرة الإنترنت

(أ) الإنترنت أو شبكة الشبكات: تحدث كثيرون، مفكرون وإعلاميون وفنيون، عن الإنترنت ذلك "الماموث" الشبكي الكوكبي، ذي الفضاء المعلوماتي المتناهي الضخامة، الدائم الامتداد والانتشار، والذي يقدر عدد رواده بـ ٨٠٠ مليون نسمة بحلول عام ٢٠٠٤. إنها تلك الغابة الكثيفة من مراكز تبادل المعلومات التي تختزن وتستقبل وتبث جميع أنواع المعلومات في شتى فروع المعرفة وفي كافة جوانب الحياة، من قضايا الفلسفة وأمور العقيدة إلى أحداث الرياضة ومعاملات التجارة، ومن مؤسسات غزو الفضاء وصناعة السلاح إلى معارض الفن ونوادي تذوق الموسيقى، ومن الهندسة الوراثية إلى الحرف اليدوية، ومن البريد الإلكتروني إلى البث الإعلامي، ومن المؤتمرات العلمية إلى مقاهي الدردشة وحلقات السمر عن بعد، ومن صفقات بورصة نيويورك إلى مآسي المجاعات والأوبئة في أرجاء القارة السوداء.

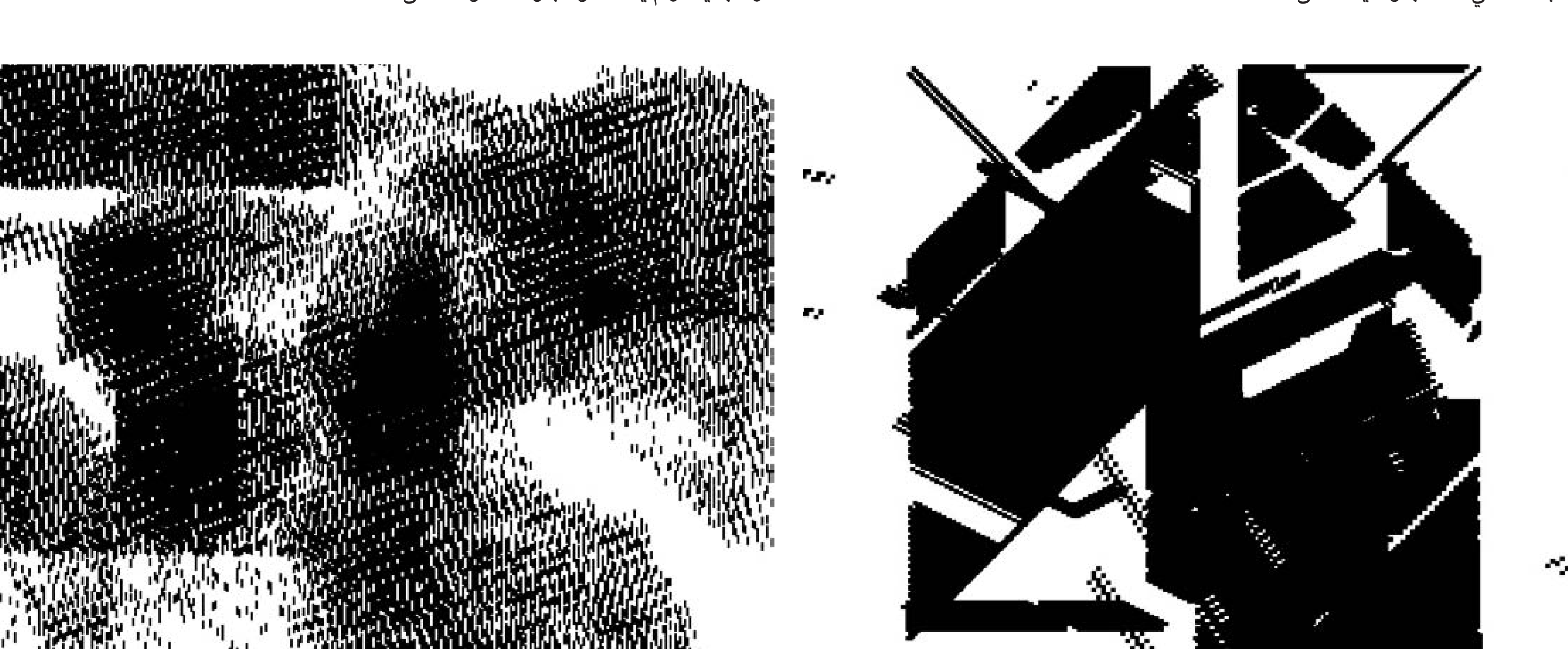
إن الإنترنت، بلا منازع، هي شبكة الشبكات أو "الشبكة الأم" التي طوت في جوفها مئات الآلاف من شبكات تبادل المعلومات، سواء كانت عالمية أو إقليمية أو محلية، وبرغم كل هذه الضخامة، وتلك السطوة لا يمكننا تجاهل حقيقة أن شبكة الإنترنت – كما أسلفنا – هي في جوهرها كيان طفيلي، فهي تطفو فوق موارد مادية وغير مادية من شبكات ومعدات وبرامج وقواعد بيانات ليست ملكاً لها بل ملكاً لغيرها، فقد أقامت شبكة الإنترنت مجدها على نجاحها في وضع بروتوكول بسيط وموحد التزمت به جميع الشبكات التي تريد الانضمام إلى عضوية الشبكة الأم، ضماناً لتدفق المعلومات فيما بينها، بالإضافة إلى استحداث وسائل مبتكرة من أجل سهولة التنقل ما بين مراكز خدمات المعلومات وما بين وثائقها، وانسياب مرور البيانات عبر الشبكات بما يضمن أقصى استغلال لموارد هذه الشبكات، التي ظلت مهدرة فيما مضى.

(ب) الإنترنت كساحة ثقافية: برغم انتشارها الهائل، وتعدد استخداماتها، ما زالت الإنترنت في مهدها، ومع عمرها القصير، باتت تشكو من الاختناقات، وفوضى المعلومات وتلوثها وأزمة قمامتها. وتتوالى على أسماعنا أنباء حول قرب ظهور جيلها الثاني، الذي سيفوق جيلها الأول بقدر كبير، سواء من حيث السرعة أو الإمكانات الفنية؛ حيث سيوفر مسارات أوسع بكثير لتدفق المعلومات، وذلك باستخدام الألياف الضوئية ذات السعة الهائلة، والتي سبقت الإشارة إليها. بفضل هذه السرعة الهائلة لإرسال البيانات، يمكن للإنترنت نقل الأفلام ورسائل الإعلام الحية وصور الفيديو، فيض متدفق من المعلومات ينقل إلى الفرد أينما كان نبض الحياة اليومية في أي بقعة من العالم، أو ينقل حضور هذا الفرد ذاته حيثما يريد؛ ليشارك في اللقاءات، ويستمع إلى المحاضرات وما شابه. إنه فضاء رمزي جديد، يطلقون عليه مجازيا "فضاء السيبر cyberspace". ونحن نفضل هنا مصطلح "فضاء المعلومات" أو "الفضاء الرمزي". إنه فضاء تقطنه الجماعات، وتقام فيه المؤسسات، وتمارس فيه الصفقات، وتعقد فيه التحالفات، وتحاك المؤامرات، بل ترتكب من خلاله أيضاً جرائم المافيا، وسرقات الأموال والأفكار والمعلومات. وهكذا أصبحت الإنترنت – كما قلنا – نافذة الإنسان، يواجه من خلالها العالم على اتساعه، بحيويته المتدفقة، وديناميته الهادرة، وإشكالياته المتجددة المتشابكة والمتراكمة. إن شبكة الشبكات هذه تعيد صياغة العلاقة بين الإنسان وعالمه، بين الفرد ومجتمعه، بين ثقافة المجتمع وثقافات غيره. لقد أصبحت الإنترنت – بكل المقاييس – ساحة ثقافية ساخنة، ووسيطاً إعلامياً جديداً، ومجالاً للرأي العام مغايراً تماماً لما سبقه.

(ج) حيرة المجاز: لقد حارت اللغة إزاء ظاهرة الإنترنت الفريدة غير المسبوقة، ولا بديل أمام اللغة، بعد أن عجز معجمها ومصطلحه، سوى اللجوء إلى المجاز. وقد رأى الكاتب أن يورد هنا بعضاً من أمثلة هذا المجاز، أولاً: لمغزاها المباشر بالنسبة لطرحنا الثقافي الحالي، وثانياً: لتأكيد مفهوم "ألعاب اللغة" الذي ستتضح لنا أهميته كلما أوغلنا في حديثنا عن ثقافة عصر المعلومات. لقد تعددت الاستعارات المجازية في وصف هذه الشبكة الديناصورية، من مجاز المكان، إلى مجاز الحشرات، إلى مجاز الكوارث. كل منها يرى فيها وجهاً من أوجهها المتعددة؛ فمجاز المكان يراها مواقع لخدمات المعلومات، وطرقاً سريعة لنقل رسائلها، وبوابات ومنافذ للولوج إليها، ومحلات وبوتيكات وساحات عامة ومدناً خائلية، وما مثل ذلك من طوبوغرافيا القرية الإلكترونية. ولا يكتمل المشهد المكاني دون إضافة مصطلحات من قبيل معابر المعلومات وأزقتها وملاجئها ومخابئها وأحيائها الأرستقراطية (نوادي المعلومات الخاصة) ومناطقها العشوائية. إن مجاز المكان (أو الطوبوغرافيا) يرى الإنترنت – تارة – فضاء رمزياً خائلياً موازياً لفضاء عالم الواقع، وتارة أخرى، طريقاً فائق السرعة لنقل بضاعة صناعة الثقافة.

أما مجاز الحشرات فقد حظي بموضع الصدارة في وصف شبكة الإنترنت، وما يجرى على جبهتها؛ فكانت استعارة "بيت العنكبوت Web"، تشبيهاً للشبكة بهذا النسيج البالغ الرهافة، المكون من مسارات المعلومات التي تقطعها طولاً وعرضاً، وغابة حلقات الربط التي تصل بين مواقعها ووثائقها وناشريها ومطوريها ومستخدميها، متاهة هائلة من مسالك التشعب وعلاقات الاندماج المتطايرة المتجددة، بلايين من خطوط الاتصال في رهافة خيوط العنكبوت، قد غزلت هذا النسيج الرمزي الذي لا يعرف له بداية أو نهاية. ولم يقتصر مجاز الحشرات على "العناكب" بل توسع ليشمل "النمل" أيضاً؛ حيث يشبهون قوافل الروبوتات المعرفية knowbots "مملكة النمل"، وهي روبوتات برمجية، تجوب الشبكة ذهاباً وإياباً، تنقل المعلومات وتتبادلها فيما بينها، وتوزعها وتحورها وتوظفها.

وإزاء ظاهرة كونية بحجم وخطورة الإنترنت، تتباين فيها الآراء إلى حد التناقض، كان لا بد لاستعارة "الكوارث" أن تساهم هي الأخرى في مجاز المصطلح الرمزي؛ لتضيف على قائمته عبارات من قبيل: "إعصار المعلومات" و"زلزال البيانات" و"انفجار المعرفة" و"الفناء الرقمي" و"الداروينية الاجتماعية" و"الداروينية اللغوية"، وذلك علاوة على ما يرتبط بذلك من "قائمة الهلاك" التي أوردناها في حديث النهايات.



١ : ٧ تعريفات الثقافة

شبهت الثقافة بالنسبة إلى مجتمعها كالرائحة للزهرة، لكن "تلك الرائحة" ظلت تفوح وتتكثف وتورق وتتشعب فروعاً وأغصاناً حتى أوشك أن يختلط أمرها مع أمر الزهرة ذاتها، وتعددت – بالتالي – أوصاف الثقافة في "باقة" من التعريفات زادت عن ١٥٠ تعريفاً، تؤكد في مجملها أن الثقافة تجمع بين كونها منتجاً وإنتاجاً، أو إسماً وفعلاً باستخدام المقابل اللغوي، ولا مجال هنا لاستعراض هذا الكم الهائل من التعريفات، وسنكتفي في ذلك بتصنيف موجز قام به الكاتب لهذه التعريفات وفقاً للجانب الذي نركز عليه من ظاهرة الثقافة، وقد اتبعنا كل تصنيف بمغزاه المعلوماتي.

(أ) الثقافة كنسق اجتماعي: قوامه القيم والمعتقدات والمعارف والفنون والعادات والممارسات الاجتماعية والأنماط المعيشية، وصلة هذه المقومات بالمعلومات لا تحتاج إلى دليل، فكل منها – في جوهره – هو نوع من انساق الرموز.

(ب) الثقافة كأيديولوجيا: تعرف الثقافة في إطاره بصفتها المنظار الذي يرى الفرد من خلاله ذاته ومجتمعه، وبصفتها – أيضاً – معيار الحكم على الأمور أيضاً. وتتضح صلة هذا التعريف بالمعلومات ما أن ندرك كيف أصبحت تكنولوجيا المعلومات هي الأخرى منظاراً نرى العالم من خلاله؛ من خلال شاشات التليفزيون وشاشات الكمبيوتر ولوحات التحكم ونماذج المحاكاة وما شابه، وذلك علاوة على كون تكنولوجيا المعلومات أداة فعالة للحكم على الأمور بفضل وسائلها الكمية وإحصائيات قياس الرأي وخلافه.

(ج) الثقافة بوصفها انتماء: تعبر عن التراث والهوية والحمية القومية وطابع الحياة اليومية للجماعة الثقافية. وتكنولوجيا المعلومات هي الوسيلة الفعالة للمحافظة على هذا التراث، ورصد حصاد تلك الحياة اليومية، علاوة على ما تقدمه من خدمات في مجال اللغة؛ ركيزة الهوية ورمز الحمية القومية.

(د) الثقافة بوصفها تواصلاً: من خلال نقل أنماط العلاقات والمعاني والخبرات ما بين الأجيال. وهذا التعريف – بلا شك – أقرب تعريفات الثقافة إلى تكنولوجيا المعلومات، حيث اللقاء المباشر بين اتصالات المعلومات ونظمها، والتواصل الثقافي وأنساق الرموز التي يتم من خلالها انتقال المعاني والخبرات من جيل إلى جيل.

(هـ) الثقافة بصفتها دافعاً: على الابتكار والإبداع والنضال ضد القهر والتصدي لصنوف الظلم. وهنا يبرز دور تكنولوجيا المعلومات كأداة للمبدعين من جانب، ودور الإنترنت كسلاح في يد المناضلين والمناهضين للظلم من جانب آخر، حيث يمكن من خلالها أن تسمع أصوات المهمشين والضعفاء. وكدليل على أهمية المعلومات في العمل النضالي، نشير هنا إلى أن الحركات النضالية، والتي لم تعد تطالب فقط بعدالة توزيع الدخول والثروات وفرص العمل، بل أصبحت تؤكد أيضاً على الحقوق الرمزية للجماعات التي تتحدث باسمها؛ مطالبة بإعلام أكثر شفافية، ولغة أكثر تعبيراً عن الواقع وتربية أكثر صلة بهذا الواقع.

(و) الثقافة بوصفها حصاداً متجدداً: يتم استهلاكه وإعادة إنتاجه والتفاعل معه وإدماجه في مسار الحياة اليومية. وسأستل من قلب هذا التعريف مفهوم "إعادة الإنتاج"، ويقصد به – ثقافياً – إعادة النشر والتسجيل ونسخ البرامج وتجديد استخدام التراث وما شابه؛ وذلك لكي أشير إلى كيف أصبح هذا المفهوم – بلا منازع – المحور الرئيسي الذي يدور حوله اقتصاد عصر المعلومات، والعامل الأساسي في إعادة تشكيل العلاقات بين المنتج والمستهلك والمبدع والمتلقي والناشر والمؤلف.

وتتعدد التعريفات، وتتلاقى وتتباين، وتظل الثقافة ذلك الشائع الغامض، الواقع خارج حدود الوعي الفردي والجمعي، الغائر في العادات وأنماط السلوك التي تؤخذ عادة – كقضايا مسلم بها، ويأتي المتغير المعلوماتي ليضيف على الثقافة تعقيداً على تعقيد؛ لتجعل هي بدورها من التنمية إشكالية شائكة للغاية. لقد نجم عن إغفال الجوانب الثقافية في عملية التنمية عديد من المشكلات في المجتمعات المتقدمة، مثل: البطالة والاغتراب واتساع الفوارق بين الطبقات. أما في المجتمعات النامية، فلا أقل من أن يوصف ما حدث، ويحدث بالكوارث التنموية. خلاصة القول: لقد أيقن الجميع أن لا بديل لأولوية الثقافة، التي أصبحت منظومتها تشمل التنمية بأسرها كعنصر ضمن عناصرها الأخرى.







١ : ٨ تحديات المثقف العربي

مرة أخرى، تلوذ جماهير أمتنا العربية بنخبتها المثقفة لانتشال تلك الأمة العظيمة من كبوتها الراهنة، وهي تدرك أن حال تلك النخبة لا يقل بؤساً – إن لم يزد – عن حال جماهيرها. ولكن ليس أمامها من بديل خلا نهضة عربية شاملة تكون طليعتها تلك النخبة المثقفة والتي لا بديل أمامها هي الأخرى، إلا أن تتجاوز أزمتها الراهنة. وهو الأمر الذي يتطلب – أول ما يتطلب – أن تجمع شتات تشرذمها؛ حتى يمكن لها أن تحطم قيود الداخل وتصمد أمام ضغوط الخارج.

(أ) تحديات الداخل بالنسبة للمثقف العربي

حشد التكتل العربي ضد محاولات الفرقة والتفرقة، سواء من الداخل أو الخارج، ويتطلب ذلك لم شمل النخبة المثقفة، وإعادة قنوات الحوار بين فئاتها المختلفة: قومية وإسلامية وعلمانية وغير ذلك.

التصدي للروح السلبية، وفقدان الثقة التي تعاني منها معظم جماهير أمتنا العربية في ظل أوضاعنا الراهنة.

إجهاض محاولات بعض النظم لتحريم الحديث في الأمور السياسية، فكل أمورنا تمر من بوغاز السياسة.

التصدي لمظاهر إهدار العقل العربي بدءاً من الأمية وانتهاء بنزيف العقول، وما بينهما من فكر الخرافة، وشبه العلمية، واللاعلمية والانتهازية الفكرية والسرقات العلمية والاستبعاد المعرفي، وهادر إنتاجنا التعليمي والبحثي.

التخلص من الثنائيات الفكرية التي تكبل فكرنا العربي وتعوق تكتله.

التمسك بحقها في توجيه سياسات المؤسسات الثقافية ورصد أدائها، وعلى رأسها سياسة الإعلام وسياسة التربية.

التصدي لأزمة اللغة العربية، تنظيراً وتعليماً واستخداماً، والمساهمة في بلورة سياسة لغوية قومية؛ باعتبار اللغة هي أفضل وسائل التكتل العربي، والمدخل الطبيعي إلى إحداث النهضة الثقافية المطلوبة، علاوة على كونها من أهم مقومات تكنولوجيا المعلومات وصناعة الثقافة.

نزع فتيل الخصومة التي يفتعلها البعض بين ديننا والعلم، وعدم إساءة فهم مفهوم عالمية الإسلام على أنها تعني الاستغناء عن فكر الآخرين، فالمقصود بالعالمية في رأي أهلها هو استيعاب فكر الآخر لا تجاهله أوتجهيله.

الاهتمام بسواقط مجتمعنا التقليدية (الطفل والمرأة وكبار السن)، والوقوف بحسم ضد التنويعات الجديدة من طبقية عصر المعلومات.

ترسيخ التوجه التنموى الاجتماعي لتوطين تكنولوجيا المعلومات في تربتنا العربية.

تشجيع إقامة صناعة ثقافية عربية تقوم على ركيزة قوية من صناعة المعلومات.

تنمية الوعي بأهمية التراث كمورد ثقافي تتنامى أهميته في عصر المعلومات، وضرورة مداومة تجديده، وإعادة قراءته وتوظيفه من منظور حاضرنا.

العمل على إحياء الفكر الفلسفي، والتصدي لنظرة البعض المتدنية للفلسفة، بل للفكر النظري عموماً، تحت وقع انبهار هذا البعض بالإنجازات العلمية والتكنولوجية.

ويرتبط بما سبق ضرورة مساهمة نخبتنا المثقفة في الجهد العالمي الذي ما زال في بداية مشواره؛ لتأسيس علوم الإنسانيات، وبلورة نظرية اجتماعية مغايرة تستوعب متغيرات عصر المعلومات والتكنولوجيا الحيوية.

(ب) تحديات الخارج بالنسبة للمثقف العربي

تهيأة الشعوب العربية للصراع الثقافي – المعلوماتي مع الخصم الإسرائيلي.

التوعية بسلبيات العولمة واتفاقية الجات.

المساهمة في صياغة صورة الثقافة العربية والإسلامية على الإنترنت، وتحسين صورتها الراهنة.

اكتساب المهارات والمقومات اللازمة لإقامة حوار متكافئ مع ثقافة الغير.

مراجعة شاملة لنتائج الحوار الإسلامي المسيحي، وتجديد منطلقاته في ضوء تجارب العشرين سنة الماضية. وعلينا أن نقر أن الكنيسة المسيحية الغربية حريصة على جدية هذا الحوار، خاصة مع الرغبة المتزايدة لدى معظم رجال الدين، لتضافر الجهود عالميا ضد سلبيات العولمة وطابعها المادي الاستهلاكي. بقول آخر: فلنرجئ حالياً حديث التنصير والتبشير والأسلمة، فالعالم في حاجة اليوم إلى الأنسنة، وستظل روعة الدين في قدرته على أن يدفع بفصائل البشرية صوب هدفها المشترك، وليس كما يريد له البعض أن يجر وراءه قطعانها.







٢ : ١ اللغة: ذلك الشائع المجهول

(أ) عن شمولية اللغة وشيوعها: يزخر العالم بآلاف اللغات، وكل لغة تحمل العالم في جوفها. واللغة هي الهواء الذي نتنفسه، وهي حولنا تحيطنا من كل حدب وصوب، فهي وسيلتنا لإدراك العالم، وواسطتنا التي تحدد المسافة بيننا وبين واقعنا.

ونظراً إلى شيوعها وشموليتها، فهي مسؤولية الجميع: مسؤولية المجمع والجامع، ومؤسسات التربية وأجهزة الإعلام والمنظمات الثقافية، مسؤولية وجهاء النخبة وبسطاء العامة، مسؤولية الشاعر والعامل والناشر والكاتب والقارئ والمدرس والطالب. إن اللغة هي الأم التي ترعى كل ناطق بها وكأنه طفلها الوحيد والأثير، تزهو وتنمو إن تمرد عليها شعراؤها، ولا تضيق ذرعا بصرامة لغة علمائها، وتغفر للعامة تجاوزها، ولا تحرم النخبة من تميزها.

(ب) عن أهمية اللغة: يقول أهل النسبية اللغوية: "لغتي هي عالمي، وحدود لغتي هي حدود عالمي"، وهو نفسه ذاك العالم الذي انتزعه محمود درويش ممن أرادوا أن يسلبوه إياه، فارضين عليه أن يفارقه، حاملا معه "لغته" تحمل معها "عالمه". لقد قرر شاعر الأرض السليبة أن يكون "وطنه هو حقيبة سفره"، وليس هناك خير من اللغة زاداً لسفره هذا، فاللغة هي الذات وهي الهوية، وهي أداتنا لكي نصنع من المجتمع واقعاً، كما يقول بيتر برجر.

(ج) عن أهمية اللغة العربية: اللغة العربية - بلا شك - هي أبرز ملامح ثقافتنا العربية، وهي أكثر اللغات الإنسانية ارتباطاً بالهوية، وهي اللغة الإنسانية الوحيدة التي صمدت ١٧ قرناً، سجلاً أميناً لحضارة أمتها في ازدهارها وانتكاسها، وشاهداً على إبداع أبنائها، وهم يقودون ركب الحضارة، ودليلاً على تبعيتهم وقد تخلفوا عن هذا الركب.

ويعكس جهد الإصلاح اللغوي في القرن الماضي، وخطابنا اللغوي الراهن، قصور معرفتنا بلغتنا، ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة، من أهمها في رأي الكاتب:

عدم إلمام الكثيرين لدينا بالجوانب العديدة لإشكالية اللغة، حيث يقتصر تناولنا لهذه الإشكالية - في أغلب الأحوال - على الجوانب التعليمية والمصطلحية.

قصور العتاد المعرفي لمعظم منظرينا اللغويين، بعد أن أصبحت مسألة اللغة ساحة ساخنة للتداخل الفلسفي والعلمي والتربوي والإعلامي، بل التكنولوجي أيضاً.

القطيعة المعرفية التي يقيمها البعض لدينا، على اختلاف ميولهم الفكرية، مع التوجهات الفلسفية الحديثة، والتي تولى جميعها اهتماماً شديداً بأمور اللغة تنظيراً واستخداماً.

خطأ التشخيص لدائنا اللغوي، فتارة يوجه الاتهام إلى مدارسنا، وتارة إلى مجامعنا، وتارة أخرى إلى إعلامنا، بل وصل الأمر بالبعض إلى إدانة اللغة العربية نفسها؛ تحت زعم أنها تحمل بداخلها كوامن التخلف الفكري والعجز عن تلبية مطالب العصر. ويا له من اتهام جائر لهذه اللغة الإنسانية العظيمة.

٢ : ٢ تعاظم دور اللغة في عصر المعلومات

تلعب اللغة في مجتمع المعلومات دوراً أكثر خطورة عن ذي قبل، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب رئيسية هي:

(أ) محورية الثقافة في منظومة المجتمع، ومحورية اللغة في منظومة الثقافة: أشرنا - سلفاً - إلى أن الثقافة قد أصبحت محور عملية التنمية في مجتمع المعلومات، في حين أكدت اللغة، بفضل المتغير المعلوماتي كونها، محور منظومة الثقافة بلا منازع في نفس الوقت، ونتيجة لذلك، فقد أصبحت معالجة اللغة آلياً بواسطة الكمبيوتر هي محور تكنولوجيا المعلومات، خاصة وأن اللغة هي المنهل الطبيعي الذي تستقي منه هذه التكنولوجيا أسس ذكائها الاصطناعي، والأفكار المحورية للارتقاء بلغات البرمجة.

(ب) الأبعاد اللغوية لظاهرة العولمة: سواء كانت العولمة وفاقاً أم صراعاً، فللغة - في كلتا الحالتين - شأن خطير. فإن كانت "وفاقاً"، فاللغة ذات شأن جليل في حوار الثقافات؛ حيث من المتوقع أن يتخذ أنصار العولمة من علوم اللغة مرتكزاً أساسياً لعولمة الثقافة.

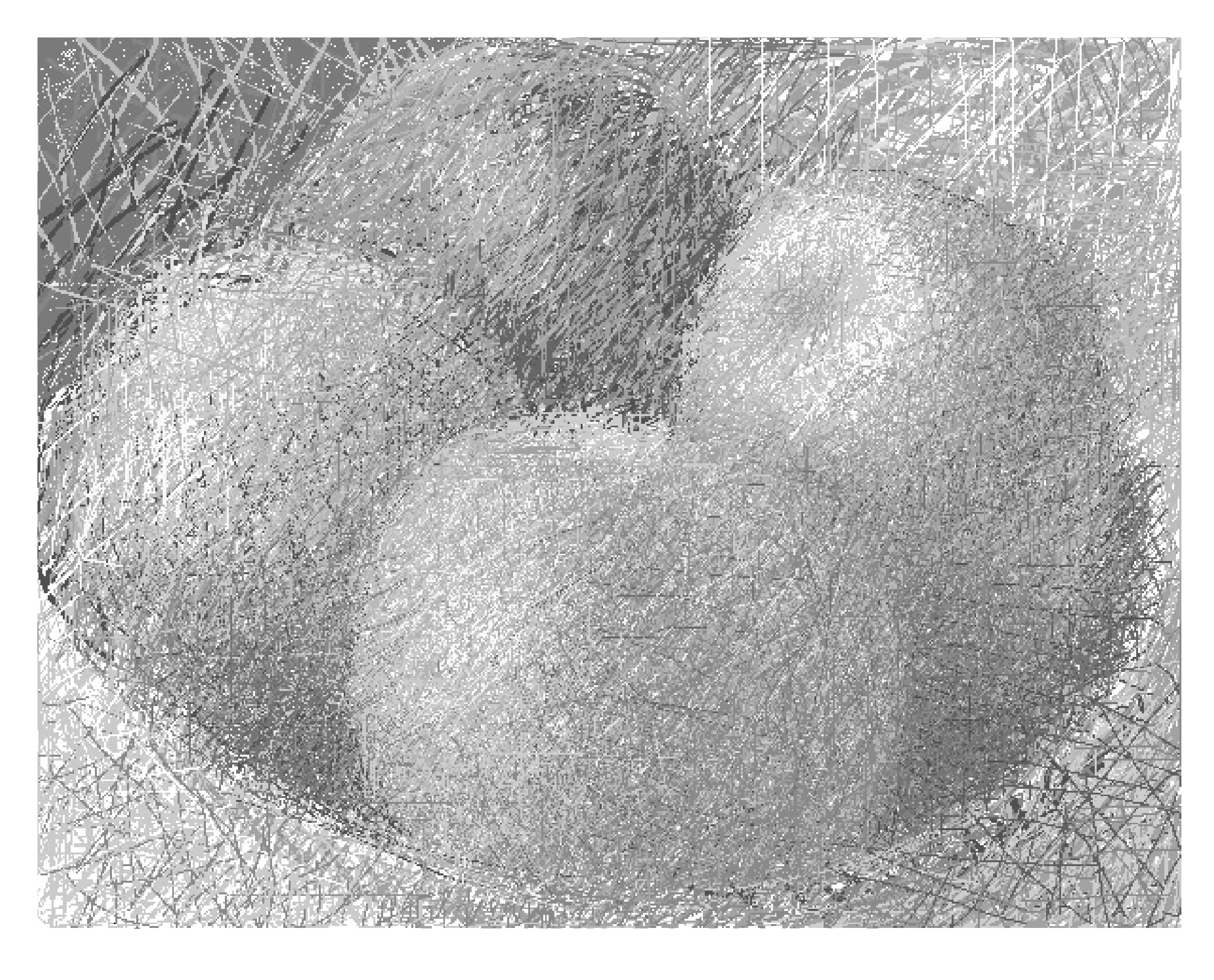
أما إن كانت العولمة "صراعاً"، فدعنا نستهدي هنا بما أورده محمود أمين العالم في صدد دفاعه عن الخصوصية اللغوية، يقول العالم: أخذت العولمة السائدة تفضي بالضرورة إلى سيادة لغة من لغات هذه الدول المهيمنة في العلاقات التجارية والاقتصادية، وما يستتبع ذلك من سيادة ثقافتها وقيمها الخاصة. إن معنى ذلك هو تهميش اللغات والثقافات القومية، واحتواؤها، واستتباعها كمدخل لاستتباعها اقتصادياً وثقافياً. يؤكد المشهد اللغوي العالمي صحة ما خلص إليه محمود أمين العالم، لا سيما في مجال الإعلام والمعلومات. وجاءت الإنترنت لتفتح بوابات الفيضان أمام تدفق معلوماتي هادر تطغى عليه اللغة الإنجليزية؛ وهو الأمر الذي أثار الفزع لدى جميع الأمم غير الناطقة بالإنجليزية.

(ج) المدخل اللغوي للتكتل الإقليمي: صاحب انتشار ظاهرة العولمة تنامي نزعة التكتل الإقليمي، ولم يكن ذلك لمجرد المحافظة على الهوية والخصوصية الثقافية، بل تحركه دوافع اقتصادية وسياسية وأمنية في المقام الأول. وفي هذا الصدد، تشهد أوروبا - حالياً - توجهين متناقضين. أحدهما يقوم على أساس التنوع اللغوي، والآخر يميل إلى الانغلاق في إطار التوحد اللغوي. فبينما تعتبر كتلة الوحدة الأوروبية التنوع اللغوي لدولها ١٧ (لغة) مصدراً لقوتها الاستراتيجية في مواجهة القطب الأمريكي المتشبث بأحاديته اللغوية، تسعى ألمانيا إلى إقامة حلف لغوي ألماني يجمع بينها وبين النمسا وسويسرا. ولمجموعة الدول الإسكندنافية مشاريع مشابهة للتكتل اللغوي. وعلى مستوى ما فوق الإقليمي، يسود الساحة السياسية العالمية - حالياً - نشاط متزايد لإحياء التحالفات اللغوية مثل "الأنجلوفونية" و"الفرانكفونية" و"الإسبانوفونية".

(د) تواصل لغوي أوسع نطاقاً وأكثر تنوعاً: تشير جميع الدلائل إلى أن التواصل عن بعد، عبر الوسيط الإلكتروني، سيقلب، مفهوم التواصل اللغوي الذي اعتدنا عليه رأساً على عقب، سواء من حيث طبيعة العلاقة بين المرسل والمستقبل، أو من حيث تنوع أشكال التواصل، واتساع نطاقه، وتعدد مطالب فاعليته.

وكما سيتواصل الإنسان مع أخيه الإنسان عبر الوسيط الإلكتروني، سيتحاور الإنسان مباشرة مع الآلة، وهو الحوار الذي يؤكد البعض أنه سيفوق - عما قريب - التواصل بين البشر.

(هـ) عن تقاعسنا اللغوي: لم نقصر - يوماً - في إظهار الحمية على لغتنا القومية، وضرورة الحرص عليها، ومداومة تطويرها؛ إلا أننا، في الوقت ذاته، نعاني حالة مزمنة من غياب إرادة الإصلاح اللغوي. لقد استرخينا واستكنا إلى ما آلت إليه لغتنا، وكأن لغات الشعوب تنمو بشكل تلقائي، وتبرأ من عللها دون تدخل من أحد. إننا نشكو من أزمة لغوية حادة تلطخ جبيننا الحضاري؛ أزمة على جميع الأصعدة: تنظيراً وتعليماً، نحواً ومعجماً، استخداماً وتوثيقاً، إبداعاً ونقداً. وجاءت تكنولوجيا المعلومات لتضيف إلى هذه الأزمة بعداً فنياً متعلقاً بمعالجة اللغة العربية آلياً بواسطة الكمبيوتر. ولا يخفى على أحد أن وضعنا اللغوي الراهن ينذر



بفجوة لغوية تفصل بيننا وبين كثير من الأمم التي تولى لغاتها القومية أقصى درجات الاهتمام؛ بصفتها – أي اللغة – شرطاً أساسياً للحصول على عضوية "نادي المعلومات العالمي". ومظاهر تقاعسنا اللغوي عديدة، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

سياسات لغوية حبيسة الأدراج لا ترى النور، ويكفينا من مشاهد الواقع المأساوي المعارضة الشديدة التي تواجهها حركة التعريب في الجزائر، وعجز الحكومة المصرية عن فرض الالتزام بما أصدرته من تشريعات، بخصوص عدم استخدام اللغات الأجنبية في لافتات المحلات العامة، ناهيك عن تكرار المحاولات دون جدوى للالتزام بتوحيد المصطلحات، ولنقارن ذلك بما تقوم به إسرائيل في هذا الشأن؛ حيث تحرم استخدام المصطلح الأجنبي ما إن يتم إقرار مقابله العبري. ومن يرد التعرف على مدى الهوة الفاصلة بين سياساتنا اللغوية وواقعنا اللغوي فما عليه إلا أن يقارن بين ما تضمنته الخطة الشاملة للثقافة العربية، التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، من توجهات وتوصيات ومشاريع، وبين مدى جدية الدول العربية في وضعها موضع التنفيذ.

مجامع لغوية ضامرة السلطات، محدودة الموارد، تنتقي من إشكالية اللغة العربية ما تقدر على تناوله، لا ما تحتاجه اللغة بالفعل. وتجاوب هذه المجامع مع المتغير المعلوماتي ما زال دون مطالب الحد الأدنى. أما إقامة مجمع لغوي عربي موحد، تكون له سلطة التشريع اللغوي، فما زال حلما بعيد المنال.

تعليم غير متجاوب، لا تعكس استراتيجياته ومناهجه وسلوك مدرسيه وأداء طلبته، ما للغة الأم من أهمية في أمور التعليم والتربية، وينحصر جهد الإصلاح التربوي – عادة – على مناهج تدريس اللغة العربية، دون مراعاة لعلاقاتها بتدريس المواد الأخرى. ويا ليت هذا الجهد قد حقق الحد الأدنى من النجاح؛ فهو لم يثمر – في الواقع – إلا مزيداً من عزوف الطلاب عن مداومة تعلم لغتهم الأم، وتذوق مآثرها.

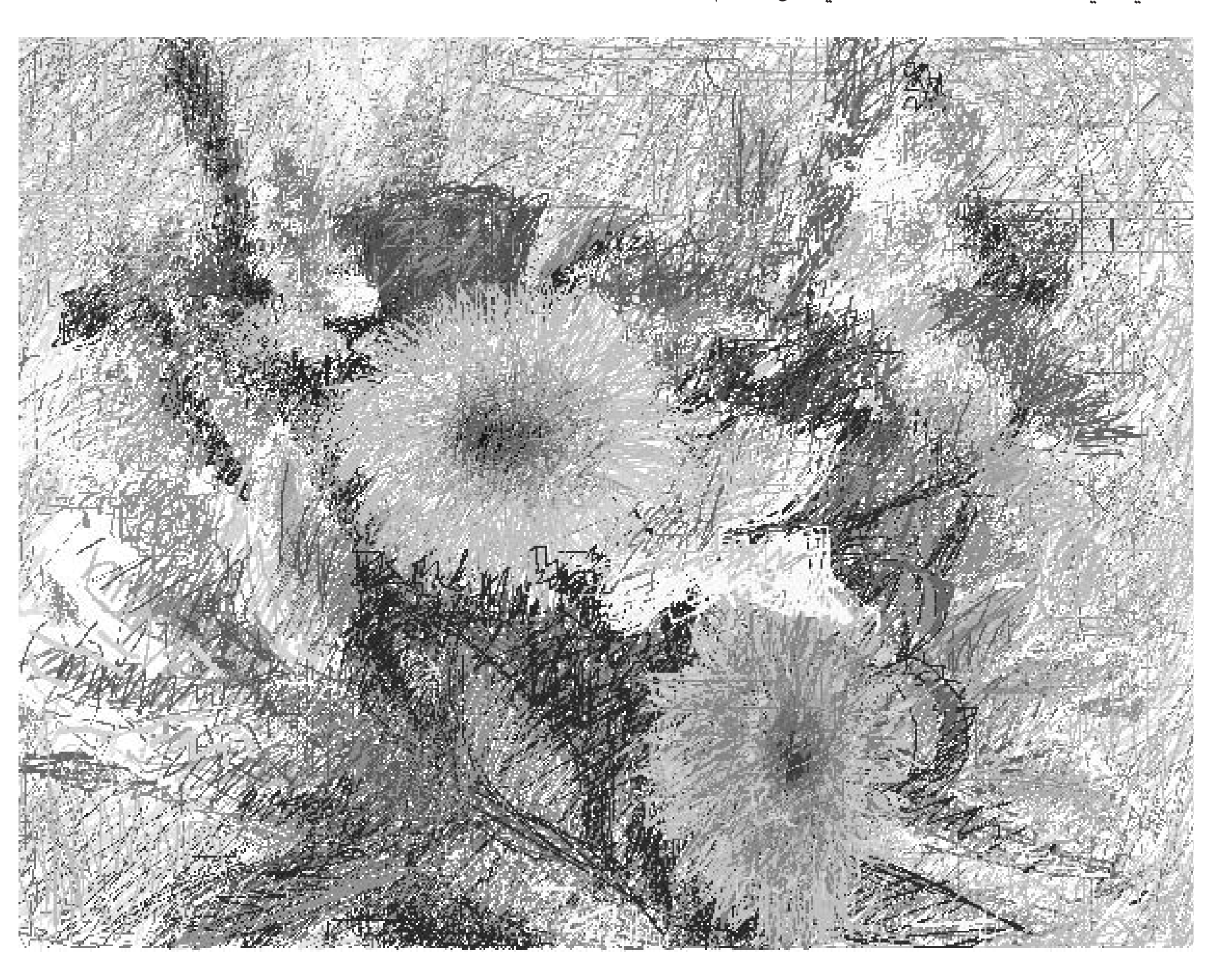
تعريب متعثر يواجه معارضة شديدة من قبل كثير من الأكاديميين، بل من بعض الرواد الثقافيين أيضاً. وهناك – بلا ريب – صلة وثيقة بين هذا التخاذل الأكاديمي في شأن اللغة العربية، وبين آفة التلقي السلبي التي تسود طرق تعليمنا. فما الذي يمنع أن يتم التدريس باللغة الأم لترسيخ الفهم وتأصيل المفاهيم ويستكمل الطالب بنفسه معرفته من خلال المراجع الأجنبية ليجمع بذلك بين الحسنيين؟ وهذا الذي نقترحه – هنا – أمر يفرضه منطق الأمور في عصر انفجار المعرفة، التي لا يمكن حصرها فيما يلقنه المدرس في قاعات الدرس، أو يودعه مذكراته المطبوعة. وتحية منا نهديها – هنا – إلى رواد تعريب التعليم الجامعي السوريين، وإلى الأطباء السوريين الذين تلقوا تعليمهم الجامعي باللغة العربية، والذين تفوقوا على كثير من أقرانهم العرب، ممن تلقوا تعليمهم باللغات الأجنبية، وذلك في الاختبارات التي عليهم اجتيازها للالتحاق بالدراسات العليا في الجامعات الأوربية والأمريكية.

ثقافة لغوية غائبة، وذلك على الرغم من تزايد أهميتها كأحد الروافد الأساسية للثقافة العلمية. ويا لشدة عجب الكاتب وهو يلحظ ضمور الثقافة اللغوية لدى كثير من أصحاب الأقلام وقادة الرأي لدينا.

وعي غير كاف على مستوى القيادات السياسية بخطورة المسألة اللغوية، ويكفي شاهداً على ذلك أننا أغفلنا تماماً الاحتفال بعيد اللغة القومية، وفقاً لقرار منظمة اليونسكو باعتبار ٢١ فبراير عيداً سنوياً لها.

(و) العربية بين التكتل والتشتت: تحدث كثيرون عن تعدد اللهجات العربية، والتباين بين لهجات المشرق والمغرب. ولم يدخر الاستعمار والاستشراق جهداً في تضخيم هذه المشكلة؛ من أجل تفتيت الكيان القومي العربي. لقد أصبح من الضروري أن نعيد النظر إلى هذه المشكلة من منظور معلوماتي، وفي ظل التوجهات الحديثة لعلم اللسانيات الاجتماعية وعلم الإناسة الرمزية. ومهما تعددت اللهجات العربية، لا يمكن مقارنتها بحدة التعدد اللغوي لبلد واحد مثل نيجيريا (٤٠٠ لهجة) وأثيوبيا (٨٠ لهجة) وجنوب أفريقيا (١١ لهجة ولغة) والهند (١٨ لغة)، ويجوز لنا أن نضيف هنا العدد الهائل من لهجات اللغة الصينية، واختلافها عن لهجة أهل بكين. وقناعة الكاتب الراسخة أن التكتل الثقافي العربي، تسانده وسائل الإعلام الحديث، لقادر على التغلب على هذه المشكلة، وإحياء اللغة العربية الفصحى كرابطة العقد بين اللهجات العربية المختلفة.

(ز) العربية وتواصل عصر المعلومات: أغفلت معظم دراساتنا اللغوية جوانب استخدام اللغة وظيفياً، بمعنى استخدامها في مسار الحياة الواقعية، استخدامها في إبداء الآراء والدفاع عنها، وفي عمليات التبادل والتفاوض والتراسل والتهاتف، وهلم جرا. يتضح ذلك، بصورة سافرة، في ضعف مهارات الاتصال لدى الغالبية منا: كتابة وقراءة وشفاهة واستماعاً. وليس هذا – حتماً – نتيجة قصور في العربية؛ فهي تمتلك العديد من الخصائص والأدوات التي تؤهلها لتكون لغة حوار فعالة. إننا ما زلنا أسرى اللغة المكتوبة غير ملمين بالعلاقات اللغوية والتداولية والمقامية التي تربط بين أدائنا الشفهي وأدائنا الكتابي، ويتجلى ذلك – بوضوح – في أساليب حوارنا وتفاوضنا.



٢ : ٣ موقع اللغة على خريطة المعرفة

تتبوأ اللغة موقعاً بارزاً على خريطة المعرفة الإنسانية، يزداد أهمية يوما بعد يوم. ترتبط اللغة بعلاقات وثيقة مع الفلسفة والعلوم الإنسانية والطبيعية، وكذلك مع الفنون بأنواعها. وقد أقامت اللغة – مؤخراً – علاقة وطيدة مع الهندسة؛ وذلك من خلال هندسة الذكاء الاصطناعي التي تساهم فيها اللسانيات الحاسوبية com putational linguistics بقسط وفير. ويزعم الكاتب أن اللغة تنفرد – دون منافس – بمثل هذه الشبكة الكثيفة من العلاقات المعرفية. إن موقعها الفريد هذا على خريطة المعرفة الإنسانية، ليؤكد كونها ركيزة أساسية للمعرفة على اختلاف أنواعها، وكذلك كونها وسيلة لا غنى عنها لفهم تاريخ تطور الفكر الإنساني، وتحليل مظاهر حاضره، واستشراف مستقبله. خلاصة القول: أينما يكن مسلكك في دنيا المعرفة، فابحث عن اللغة: قمة العلوم الإنسانية ورفيقة العلوم الطبيعية، وركيزة الفلسفة عبر القرون، ورابطة عقد الفنون، ومحور تكنولوجيا المعلومات، وهندسة معرفتها ولغات برمجتها.

٢ : ٤ علاقة اللغة بالهندسة

تمثل اللغة موضوعاً متميزاً ومثيراً للتناول الهندسي، إذا ما نظرنا إليها كنظام معقد متشابك، ونظرنا إلى الهندسة – كما أشرنا في موضع سابق – بصفتها فن السيطرة على النظم المعقدة، وهكذا ظهر إلى الوجود مصطلح "هندسة اللغة Language Engineering كفرع متخصص من فروع هندسة المعرفة والذكاء الاصطناعي.

تتميز الهندسة – وربما يعيبها في نظر البعض – بقدرتها على تناول الموضوعات التي تفتقد الأساس النظري المكتمل؛ وذلك بفضل أساليبها التقريبية وأغراضها العملية. وفي ظل هذا المفهوم، تصبح اللغات عموماً، واللغة العربية بصفة خاصة، في حاجة إلى الهندسة، من أجل سد النقص النظري والعملي. فكما مهد الإحصاء اللغوي للحرث العلمي النظري الدقيق، يمكن للهندسة بأساليبها التقريبية أن تسد فجوات التنظير اللغوي، والتي ستظل هناك – دوماً – طالما استمر سعينا نحو مزيد من التعمق النظري. إن مهندس اللغة لا تهمه، في المقام الأول، أمور مثل النقاء اللغوي، وأصالة الأسس العملية، بقدر ما يهمه تطبيق المتاح من العلم والخبرات، بل الحيل الفنية أحياناً؛ بهدف تحقيق نتائج عملية، ربما يلجأ إليها المنظرون اللغويون أنفسهم فيما بعد لبلورة نظرياتهم واختبار صحة فروضهم.

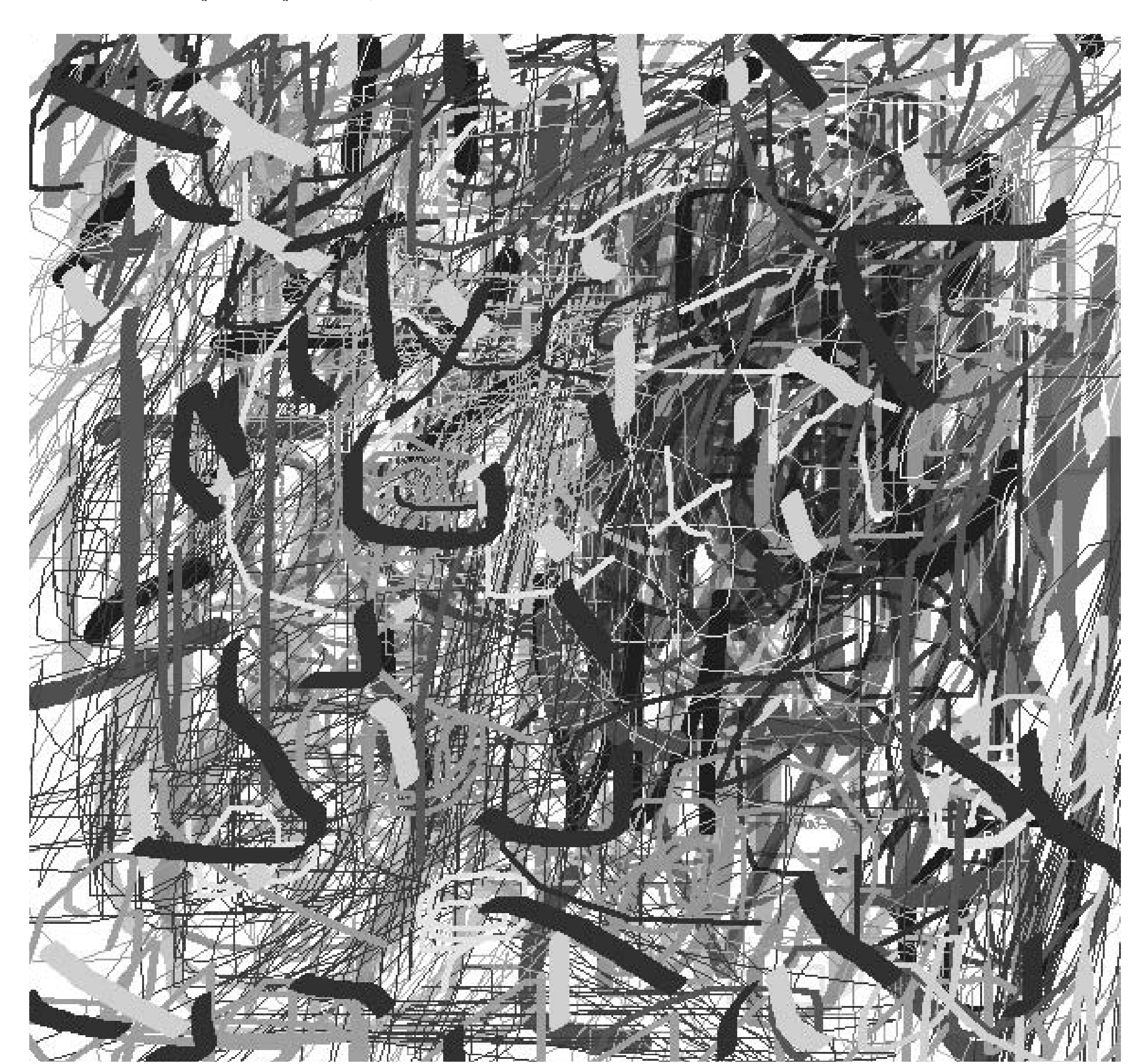
وعلاقة اللغة بهندسة الكمبيوتر هي علاقة "هات وخذ". فعلى جبهة اللغة، يستخدم الكمبيوتر حالياً لإقامة النماذج اللغوية وتحليل الفروع اللغوية المختلفة، ونكتفي هنا بقائمة من تطبيقات الكمبيوتر في مجال اللسانيات.

- الصرف الحاسوبي computational morphology
- النحو الحاسوبي computational syntax
- الدلالة الحاسوبية computational semantics
- المعجمية الحاسوبية computational lexicology
- علم النفس اللغوي الحاسوبي computational psycholinguistics

وفي المقابل، اقترض علماء الكمبيوتر، في تطويرهم للغات البرمجة، الكثير من أسس اللغات الطبيعية، ويقصد بها اللغات التي يستخدمها الإنسان في حياته العادية، وما زالوا يسعون بخطى حثيثة إلى التقريب بين هذه اللغات الاصطناعية، واللغات الطبيعية؛ بهدف تسهيل التعامل مع الكمبيوتر دون وسيط برمجي. إن الهدف الأسمى لبرمجة الكمبيوتر هو أن يتعامل الفرد معه مباشرة بلغته الطبيعية، لا من خلال لغات اصطناعية مثل البيسيك والفورتران والكوبول وخلافه. لقد أصبحت معالجة اللغات الطبيعية آلياً بواسطة الكمبيوتر، أحد المقومات الأساسية في تصميم معمارية نظم المعلومات، ويكفي دليلاً على ذلك أن نورد هنا أهم العلوم الأساسية التي قامت عليها معمارية أحدث أجيال الكمبيوتر، وهي: علم النفس – علم وظائف الأعضاء – المنطق – اللسانيات. وكما هو واضح فإن كلا من هذه العلوم ذو صلة وثيقة باللغة.

وإن طاب لنا ما ذهب إليه البعض، من أن العلم الحديث لا ترسخ قواعده إلا إذا كان قابلاً للتطبيق على الكمبيوتر، يمكننا القول إن علم اللغة الحديث، قد دخل مصاف العلوم الدقيقة من المدخل السليم، فقد قام على النموذج الرياضي للنحو التوليدي، والذي يتميز بقابلية عالية للمعالجة الآلية computationality, وبالتالي للتطبيق الهندسي العملي.

يزعم الكاتب أن اللغة العربية أحوج من غيرها إلى الهندسة، وذلك لسبب بسيط هو كثرة الفجوات في تنظيرنا اللغوي الراهن. ولا شك أن الهندسة، بأساليبها العملية والإمبريقية، تستطيع سد جزء من هذا الفراغ التنظيري. إن لم نفعل ذلك، فسيطول بنا الوقت انتظاراً لاكتمال الأسس النظرية لمعالجة اللغة العربية الآلية. إن هندسة اللغة العربية وتطوير التنظير لها لا بد أن يسيرا جنبا إلى جنب؛ فكل منهما يتغذى على نتاج الآخر. وتجدر الإشارة – هنا – إلى أن هندسة اللغة مجال مفتوح، غير مقصور على المهندسين دون غيرهم، بل من الممكن أن يساهم فيه اللغوي والتربوي وعلماء الكمبيوتر.



٣ : ١ عن التربية وأهميتها

يشهد التاريخ، قديمه وحديثه، على محورية التربية في صنع الإنسان وبناء المجتمع. وقيمة الإنسان هي حصاد معارفه، وحضارة المجتمع - بدورها - هي المحصلة الجامعة لمعارف أبنائه التي وهبتها إياهم التربية. وللتربية نصيب الأسد في قسمة الإنفاق العام، وفي نسبة توزيع العمالة. وهذا شأنها، كان لا بد أن تصبح التربية شاغل الجميع: الحاكم والفيلسوف، والعالم والشاعر، والمصلح والثائر، ورائد الرأي ورجل الشارع.

ولم يكن هذا الحديث عن أهمية التربية أخطر مما هو عليه الآن، والبشرية تغامر بمصيرها، مندفعة صوب مجتمع المعلومات، تتنازعها الآمال والمخاوف، وتنتظرها تحديات جسام لا عهد لها بها من قبل، وتلوح لها في الأفق فرص نادرة لم تكن متاحة لها في سابق عهودها. وإزاء هذا الوضع الإنساني الفريد، تعالت الأصوات تنادي بثورة اجتماعية شاملة على جميع الأصعدة، وثورة التربية - كما قيل - هي شرط لكل ثورة. وكما أن لا خلاف على الأهمية الاجتماعية للتربية، فليس هناك - في المقابل - وفاق على طبيعة علاقة التربية بالمجتمع؛ فتارة هي المحرك الدافع لمجتمعها، وتارة أخرى هي ذلك الخاضع المستكين لأهواء من يقبض على زمام الأمور في المجتمع. ومهما قيل وسيقال، ستظل التربية - دوماً - منطلقاً لتحقيق الآمال، أو "مخرجاً لإصلاح خرائب الآباء"، على حد تعبير جون ميلتون. والتربية - وهذا مصيرها - إما أن تكون أساس الداء، أو الدواء وطوق النجاة.

وأزمة مجتمعنا العربي المتفاقمة هي - في جوهرها - أزمة تربوية كما خلص إلى ذلك عبد الله عبد الدايم، وليس لنا سوى التربية مخرج لانتشال أمتنا العربية من أزمتها الراهنة؛ فالتربية هي مدخلنا إلى تنمية شاملة وصامدة، ودرعنا الواقي ضد الاكتساح الثقافي في عصر العولمة، وأهم أسلحتنا في مواجهة التفوق الإسرائيلي العلمي والتكنولوجي.

خلاصة، إن تربيتنا في سباق مع الكارثة، بعد أن أهدرنا الكثير من مواردنا الطبيعية والمادية والبشرية، والتي كانت تكفي - وما زالت - لإحداث نهضة عربية شاملة، ومع نضوب مواردنا المادية وتضخم إنفاقنا التعليمي؛ بات رهاننا الوحيد على إبداع بشرنا؛ فالإنسان العربي هو العامل الحاسم إن أحسنا تربيته، ومصدر التهلكة إن أسأناها. ولا أمل إلا في استراتيجية تربوية قائمة على المشاركة في الغايات والموارد، تكون ركيزة لتكتل عربي صار من قبيل البديهيات والحتميات، ويبقى السؤال أو التحدي الأساسي: كيف نشعل فتيل الثورة في نظمنا التربوية، وقد غاب عن الساحة العربية معظم ثوارها ؟!.

٣ : ٢ التربية: ذلك اللغز المجتمعي

التربية - بحكم طبيعتها - منظومة غاية في التعقيد، سواء بسبب علاقاتها المتشابكة مع ما بخارجها من منظومات اجتماعية أخرى، أو بسبب غابة التداخلات بين عناصرها الداخلية: المعلم والمتعلم والمادة والمنهج. وما من مجتمع: متقدماً كان أو نامياً، راض عن حال تربيته، ولم يكن أمام التربية إلا أن تجد مخرجاً، فراحت تبحث عن حل، وما من أحد يقدم حلاً، بل ويهاب الكثيرون حتى أن يقدموا على حل. وهكذا ظلت إشكالية التربية، تتفاقم وتتعقد، وصدرت في شأنها الكتب على اختلاف ألوانها: البيضاء والسوداء والحمراء والخضراء، وما زالت على حالها يكتنفها الغموض.

وتعددت محاولات التشخيص، وتعددت معها وصفات العلاج، واستنفد الخطاب التربوي جميع مفردات قاموس التغيير: من تجويد وتجديد وتطوير وإصلاح وتثوير. وهكذا ظل الأمر على ما هو عليه، إصلاح تلو إصلاح ولا صلاح. ولذلك عدة أسباب نلخصها على الوجه التالي:

تأتي معظم محاولات الإصلاح التربوي من القمة، أو من خارجها، ولا تمثل - في أغلب الأحيان - برامج عملية قابلة للتنفيذ، ولا تخرج - عادة - عن كونها شعارات ورؤى تتناثر، وتذروها الرياح ما إن تتلامس مع تضاريس الواقع التربوي.

المقاومة الداخلية التي تبديها مؤسسات التربية الرسمية ضد التغيرات الجذرية ذات الطابع الراديكالي؛ وذلك لقصورها الذاتي البطيء بحكم طبيعة دورتها السنوية ومراحلها الدراسية المترابطة، ناهيك عن الضغوط الاجتماعية والقيود البيروقراطية.

كون التربية حالياً شريدة معرفياً، تتنازعها علوم الإنسانيات، حائرة ما بين علم النفس وعلم الاجتماع ونظرية المعرفة وفلسفة العلوم. وما يزيد الموقف صعوبة، أن تبعية التربية هذه، هي - في حقيقة أمرها - تبعية لزائغ معرفي غير مستقر، فمعظم علوم الإنسانيات المذكورة، أبعد ما تكون حالياً عن الاستقرار نظرياً وعملياً، فهي ما زالت تنشد الوصول إلى مستوى العلوم الدقيقة. لقد عاقت هذه التبعية ظهور نظرية متبلورة للتربية كعلم مستقل، في ذات الوقت الذي يرى فيه البعض عدم الحاجة إلى مثل هذه النظرية، فالإنسانيات - في نظرهم - قادرة على أن تخط للتربية توجهاتها، وتحدد لها منطلقاتها.

وهكذا تاهت نظرية التربية بين عدم الاستقلال وعدم الاستقرار، في انتظار ما سوف يحدث على صعيد علوم الإنسانيات؛ التي تنتفض - هي الأخرى - حالياً بفعل المتغير المعلوماتي، وما يحمله من تغيرات جذرية على الصعيدين الاجتماعي والثقافي.

إن حضارة اليوم تواجه سؤالاً محورياً ذا شقين:

الشق الأول: كيف يتكيف إنسان هذا العصر مع متغيرات حاضره ومستقبله؛ أملاً في حياة أكثر ثراء وانسجاماً؟

الشق الثاني: كيف يحسن المجتمع الإنساني استغلال موارده البشرية لحل مشكلاته التي تتزايد باطراد؟

إن نجاح المجتمع الإنساني في إحداث النقلة النوعية لعصر المعلومات رهن بمدى نجاحه على الصعيد التربوي، ويعيب الكثيرون على التربية تباطؤها في استيعاب المتغيرات التكنولوجية والاقتصادية، في حين يرى آخرون أن هذا يرجع إلى طغيان الاقتصاد على الثقافة في عملية التنمية الاجتماعية. ودعنا نتعجل الرأي هنا لنقول: كما يكمن حل معضلة مجتمع المعلومات في التربية، فإن حل لغز التربية - في المقابل - يكمن في استغلال الإمكانات الهائلة التي تتيحها تكنولوجيا المعلومات، شريطة تفهمنا لعملية الإصلاح التربوي على أنها وليدة التفاعل بين التربية والمجتمع والتكنولوجيا.

تتخبط منظومة التربية العربية، عاجزة عن الخروج من فلك الدائرة الخبيثة، ولغزنا التربوي له ملامحه الخاصة من تسرب الصغار من الفصول، ونزيف العقول، وهادر الخريجين، وتضارب الآراء فيما يخص محتوى التعليم. هذا هو حملنا التربوي الثقيل، الذي ينوء به كاهلنا ونحن نهم بدخول عصر المعلومات. وقد اختلط اللغز التربوي مع ألغازنا الاجتماعية الأخرى؛ ليفرز وضعاً شائكاً للغاية، تعددت المواقف إزاءه، ما بين ردود الأفعال وسياسة إدارة الأزمات، وبين إغماض العين عن الراهن في غيبوبة الحديث عن أماني المستقبل، وما أروعه من حديث، وقد زادت تكنولوجيا المعلومات هذا الحديث إثارة وطلاوة، فراح أصحابه يؤكدون على أن هذه التكنولوجيا، ولا شيء غيرها، هي العصا السحرية لعلاج أزمتنا التربوية: من الدروس الخصوصية إلى تخلف الأساليب المنهجية، ومن زحمة الفصول إلى تقص المعامل، ومن إعادة تأهيل المعلمين إلى تنمية القدرات الإبداعية لدى المتعلمين.

بشكل عام، يمكن إرجاع أزمتنا التربوية إلى عدة أسباب رئيسية، من أهمها:

غياب فلسفة اجتماعية نبني عليها فلسفة تربوية واقعية ومتماسكة، ولا يخفى على أحد أن ساحتنا الثقافية مشتتة، وأن معظم مثقفينا قد غابت عن وعيهم جوانب عديدة من إشكالية التربية، التي تزداد تعقيداً وتشعباً يوماً بعد يوم.

الأسلوب المتبع في ملء الفراغ التربوي بالاستعارة من الغرب؛ نأخذ الفكرة ونقيضها، دون أن يكون لخصوصيتنا دور كبير، ولم نقف منها موقفاً نقدياً ولم نقرأ الشروط الاجتماعية التي احتضنت ولادتها. إننا نستورد نظما تربوية منزوعة من سياقها الاجتماعي، وإن جاز هذا في الماضي، فهو يتناقض جوهرياً مع توجه التربية الحديثة نحو زيادة تفاعلها مع بيئتها الاجتماعية.

ندرة جهود التنظير التربوي، ونادرها قد طغى على معظمه المنهج على حساب المحتوى، واستهوتنا الإحصائيات وجداول الأرقام والمؤشرات وعلاقات الارتباط، وغاب عنا اختلاف طبيعة التربية عن تلك للعلوم الطبيعية. فلا يكفي، في تناول قضايا التربية، الوقوف عند حدود التحليل الكمي، خاصة في بلدان مثل بلداننا العربية، التي تشغي بأمور عديدة يتعذر قياسها أو إخضاعها للتحليل الإحصائي الدقيق على الأقل في ظل الظروف الراهنة.

الخلط بين الغايات والمقاصد والإجراءات، والوقوف عند حدود العموميات والمبادئ العامة التي لا خلاف عليها، وليطلع من يرتاب فيما نزعمه على وثائق سياساتنا التربوية، ونتائج مؤتمراتنا وندواتنا حول تطوير نظم تعليمنا وتأهيل معلمينا.

وأخيراً وليس آخراً، ما زال البعض لدينا متشبثاً بأفكار بالية، من قبيل التمسك بأساليب الحفظ والتلقين. ورفضه لمبدأ المساواة في تعليم الذكور والإناث. وليسمح لنا القراء هنا، وقد استفزنا رفض هذا البعض، بأن نقيم حلقة من حلقات التشعب النصي وَمْضًا، برابطة نصية مع حديث سم سقراط الذي ورد في طرحنا العام، وذلك بالإشارة إلى ما حدث في لقاء ملك المغرب مع بعض حكمائه ليعلن لهم عن قراره بتعليم الإناث، حيث انبرى له أحدهم قائلاً: أفعى وتسقيها سماً..!!.

٣ : ٣ الغايات الأساسية لتربية عصر المعلومات

تسعى كل فلسفة تربوية إلى تحديد غايات التربية، وعليها أن تجيب، في شأن ذلك، على سؤالين محوريين:

السؤال الأول: لماذا نعلم ونتعلم؟

السؤال الثاني: ما مواصفات الإنسان نتاج التربية المنشودة؟

وقد أورد تقرير اليونسكو "التعليم ذلك الكنز المكنون" غايات أربع لتربية عصر المعلومات صاغها على الوجه التالي:

تعلم لتعرف.

تعلم لتعمل.

تعلم لتكون.

تعلم لتشارك الآخرين.

وسنسعى فيما يلي لتحديد ما يعنيه كل من هذه الغايات التربوية الأربع من منظور معلوماتي.

٣ : ٤ تعلم لتعرف

تختلف عملية اكتساب الفرد للمعرفة في عصر المعلومات، عن سابق سيرتها قبله، وذلك في عدة أمور أساسية هي:

(أ) كيف تعرف؟ لا: ماذا تعرف؟: ركز تعليم الماضي على "ماذا تعرف؟"، لا "كيف تعرف؟". ومع ظاهرة الانفجار المعرفي انقلب الوضع؛ حيث أصبحت الأولوية للكيفية التي نحصل بها على المعرفة، وكيفية إتقان أدوات التعامل معها، لا ماذا تتضمنه هذه المعرفة من معلومات ومهارات وخبرات.

وبالنسبة للتربية العربية وكما هو معروف، تكتظ معظم مناهجنا بمادة تعليمية متضخمة، على حساب تنمية مهارات التفكير. وتتوقف دورة اكتسابنا للمعرفة – عادة – عند حدود الإلمام بها دون توظيف لها؛ وهو الأمر الذي يجعلها عرضة للضياع والتبدد. ويشكو معظم طلابنا من نقص شديد في مهارات البحث عن المعرفة، وطرق تمثيلها منهجياً، وعرضها وتسويقها. ولكي يمكن للمدرس العربي تنمية مهارات التفكير لدى طلابه، لا بد أن يكون هو نفسه مالكاً لها، وملماً بأساسيات نظرية المعرفة وفلسفتها، وتاريخ تطور الفكر الإنساني وتحدياته الراهنة.

(ب) تراكم المعلومات لا يعني زيادة المعرفة: ساد اعتقاد خاطئ أنه كلما توفرت المعلومات وتراكمت، زادت المعرفة وتضاعفت، فكما يمكن للحكمة، كما يقول تي.إس.إليوت، أن تضيع في خضم المعرفة، بوسعنا أن نقول: إن المعرفة – بدورها – يمكن أن تضيع في خضم المعلومات.

(ج) تكامل المعرفة واتساع نطاقها: لم تعد خريطة المعرفة جزراً منعزلة، بل منظومة شديدة الاندماج، تتداخل فيها الإنسانيات مع الطبيعيات، والعلوم مع الفنون، وتمتزج – في إطارها – المعارف بالخبرات، ويتحاور عبرها الفيزيائي والبيولوجي والذهني.

ما زالت نظم تعليمنا العربية أسيرة التخصص، تنأى عن عبور حدود التخصصات وتعددها، ناهيك عن الازدواجية الثقافية الحادة التي أقامت جداراً من الأسمنت بين علوم الطبيعيات وعلوم الإنسانيات، وبين العلوم والفنون.

(د) مداومة اكتساب المعرفة: إن التعلم مدى الحياة مطلب أساسي من مطالب تربية عصر المعلومات، وهو ما يتطلب – بالدرجة الأولى – التخلص من النزعة السلبية في التعامل مع المعرفة.

وبالنسبة للموقف العربي يعزف معظم متعلمينا، بل معلمينا أيضاً، عن مواصلة التعليم، يحدث ذلك في مجتمع التعلم واقتصاد المعرفة، الذي يفرض علينا مواصلة التعلم مدى الحياة. إن عدم التصدي لهذه الظاهرة، يفضي – بالضرورة – إلى تفشي اللاعلمية، وتزايد أعداد المنضمين إلى جحافل بطالة عصر المعلومات؛ لعجزهم عن الوفاء بشروط التأهل العلمي والمهني الدائمة التجدد والتعقد. إن عزوف الغالبية لدينا عن مواصلة التعليم، هو بمثابة نزيف داخلي لعقولنا، لا يقل خطورة عن نزيف عقولنا الخارجي.

(هـ) تنمية المهارات الذهنية: يحتاج تضخم المعلومات، وسرعة تدفقها وتطايرها، إلى حسن استغلال الإنسان لموارد ذاكرته الطبيعية، من خلال تخزين المفاهيم والكليات والعلاقات، لا الأرقام والبيانات وتفاصيل الجزئيات.

كنتيجة منطقية لأسلوب الحفظ والتلقين السائد لدينا، من مستوى رياض الأطفال حتى مستوى الجامعات، فقد غاب عن ساحتنا التربوية، وأذهان الغالبية لدينا، مفهوم تنمية المهارات الذهنية، سواء بالنسبة للصغار أو اليافعين أو المسنين، وينظر إلى هذه المهارات، عادة، بصفتها ملكات ذهنية تنمو، أو تخبو، بصورة طبيعية تلقائية لا دخل لنا فيها. إن تنمية المهارات الذهنية الأساسية، كالاستنتاج والاستنباط والاستقراء، والتحليل بالتركيب، والتركيب بالتحليل، وترشيد استغلال موارد الذاكرة البشرية، علاوة على مهارات التواصل: قراءة وكتابة وشفاهة واستماعاً، هي بمثابة البنية التحتية التي تقام عليها البنى المعرفية.

٣ : ٥ تعلم لتعمل

تسعى هذه الغاية التربوية إلى تأهيل الفرد لتلبية مطالب المجتمع، مجتمع المعلومات في حالتنا، وسنتناول هنا بعض الجوانب الرئيسية لعملية التأهيل تلك.

(أ) التعامل مع عالم الواقع وعوالم الفضاء المعلوماتي: مع التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات، يزداد التعامل – حالياً – مع واقع الحياة من خلال الوسيط الإلكتروني، من شاشات العرض ووسائل الاتصال والتحكم. ومع انتشار الإنترنت لم يعد تعامل الفرد محصوراً في عالم الواقع فقط؛ بل يزداد تعامله – يوماً بعد يوم – مع العوالم الخائلية التي يزخر بها الفضاء المعلوماتي، عوالم من صنع أنساق الرموز، يمارس فيها الفرد كثيراً من أنشطة حياته اليومية، ويمارس فيها خبرات غير مسبوقة.

(ب) مطالب الحياة في مجتمع التعلم: تتطلب الحياة في مجتمع التعلم هذا سرعة التجاوب، والقدرة على التحاور والتفاعل مع فصائل الكائنات الآلية الذكية من أصحاب العقول السيلكونية. ولا بديل أمام الكائن البشري، محاطاً بكل هذه الكائنات الذكية، إلا أن يسمو بذكائه الطبيعي فوق ذكائها الاصطناعي – صنيعة هذا الذكاء الطبيعي.

(ج) تعدد أطوار العمل: للعمل في مجتمع المعلومات أطوار عديدة:

العمل عن بعد.

العمل الجماعي.

العمل أثناء التنقل أو الحركة.

لقد انهارت الحدود المكانية والزمنية بين الإنسان وعمله، ولا بد لنظم التعليم أن تهيئ طلابها لأطوار العمل المستجدة هذه، وذلك من خلال:

التعلم عن بعد.

التعلم بالمشاركة، حيث يشترك أكثر من طالب في أداء المهمة التعليمية.

التعلم التكافلي، حيث يشارك الطلبة معلمهم في إعداد الدروس والقيام بتنفيذها.

التعلم بالمراسلة.

(د) التعامل من خلال العمل، ومن أجله: لن يقتصر التعليم في مجتمع المعلومات على نمطه السائد، ويقصد به التعليم الحالي من خلال مؤسسات التعليم الرسمي من مدارس وجامعات، بل سيشمل – أيضاً – مراكز التدريب وإعادة التأهيل وخلافه. وكما حولت تربية عصر الصناعة المدارس إلى مصانع، فتكنولوجيا المعلومات في طريقها إلى تحويل المصانع إلى مدارس، في صورة مراكز للتعليم أثناء العمل، بل هناك مؤسسات صناعية أنشأت جامعات خاصة بها لتأهيل عمالتها؛ حيث لا تسمح سرعة الإيقاع السريع للنشاط الإنتاجي، بتفرغ هذه العمالة للتعليم والتدريب. إن هذا التوجه التربوي سيسقط الحواجز الفاصلة بين معاهد التعليم ومواقع العمل. مرة أخرى، سيحتاج هذا إلى استحداث أساليب مبتكرة؛ لزيادة فاعلية أسلوب "التعلم في العمل"، أو "التعلمل"، إن جاز لنا المزاح المصطلحي هنا.

٣ : ٦ تعلم لتكون

يقصد بشعار "تعلم لتكون" الغاية التربوية لتنمية الفرد بدنياً وذهنياً ووجدانياً وروحانياً، ويتطلب ذلك توفر عدة مطالب تربوية من أهمها:

(أ) إضفاء الطابع الشخصي: تسعى تربية عصر المعلومات إلى إضفاء الطابع الشخصي على عملية التعليم، بأن تجعل المتعلم لا المعلم، هو محور العملية التعليمية، وكذلك عن طريق الأساليب الفنية التي تمكن من تطويع البرامج والنظم التعليمية؛ بما يتلاءم مع المطالب الخاصة لكل متعلم.

(ب) تنمية ملكة الحكم على الأمور: مع تشعب مسارات الحياة، وتنوع مظاهرها، وسرعة تغيرها، سيواجه الإنسان في عصر المعلومات، عديداً من المواقف تتطلب منه سلامة الحكم على الأمور، وسرعة اتخاذ القرارات، والمقارنة بين بدائل الخيارات المطروحة. توفر تكنولوجيا المعلومات وسائل عديدة لتنمية هذه القدرات الشخصية.

(ج) تنمية الشعور بالمسؤولية الفردية: تكرر القول بأن تربية عصر الصناعة قد أنتجت بشراً يعانون من السلبية، ويتهربون من تحمل المسؤولية، وهو مظهر آخر من مظاهر القصور التربوي الذي تسعى تربية عصر المعلومات إلى التغلب عليه.





٣ : ٧ تعلم لتشارك الآخرين

لقد أدى عصر المعلومات، وعولمته، إلى توسيع بيئة حياة الإنسان؛ فقد أضافت إلى بيئته الأسرية والمحلية، بيئة العالم على اتساعه؛ الأمر الذي أصبحت فيه ثنائية المحلية والعالمية أحد المحاور الرئيسية للفلسفة التربوية، وهو ما يعبر عنه شعار "تعلم لتشارك الآخرين"، والذي يمكن تفريعه إلى:

(أ) التخلص من نزعات التعصب والعنف: يتطلب ذلك من تربية عصر المعلومات الاهتمام بتدريس تاريخ الحضارات، والدين المقارن، وتشجيع مهارات الحوار عبر الإنترنت، والتصدي للعنف الترفيهي لوسائل الإعلام الجماهيري، وذلك بالإضافة إلى استخدام أساليب علم النفس التربوي؛ لتخليص الصغار والكبار من النزعات العدوانية والقبلية وكره الأجنبي، والخوف من الغريب، وما شابه.

ولا شك أن حضارتنا وثقافتنا العربية تتمتع بقدر هائل من التسامح، ونبذ العنف والتعصب. لذا؛ فإن التربية العربية في عصر المعلومات لا بد أن ترتد إلى أصولها الثقافية والحضارية؛ من أجل التخلص من نزعات التعصب التي أخذت تتسلل إلى قاعات دروسنا.

(ب) اكتشاف الآخر من خلال اكتشاف الذات: يتطلب ذلك، من تربية عصر المعلومات، الاهتمام بتدريس الجغرافيا البشرية، وتعليم اللغات الأجنبية، وتنمية الوعي بالقواسم المشتركة في الثقافات والحضارات الإنسانية.

ويتطلب ذلك من التربية العربية اهتماماً أكبر بتعليم اللغات الأجنبية، واستغلال الوسائط المتعددة والإنترنت لنقل صورة أكثر دقة عما يجري خارج حدودنا. إن على التربية أن تخلص فكر الإنسان العربي من المقولات السائدة التي تختزل الآخر، خاصة في الغرب، وتدينه بالكفر والانحلال الأخلاقي، وتجمده في صورته الاستعمارية، في إطار صيغ الاستغلال، وكره الأجانب، ومعاداة الإسلام. ولا ينكر الكاتب مدى صدق الدوافع الكامنة وراء هذه النزعات المتأصلة في وجدان الإنسان العربي، خاصة في ظل الانحياز الغربي الواضح فيما يخص حقوق شعبنا العربي في فلسطين، ولكن تظل اختزالية الآخر الغربي، عائقاً أمام فهمنا له، وفهمنا بالتالي لذواتنا.

(ج) تنمية مهارات الحوار مع الآخر: يتطلب ذلك، من تربية عصر المعلومات، الاهتمام بتنمية مهارات التواصل والتفاوض الثقافي، وتنمية القدرة على الإقناع وهندسة الحوار، وإبرام الصفقات المتوازنة.

يشكو معظم الطلبة العرب من ضمور مهارات التواصل اللغوي الأربع: القراءة والكتابة والشفاهة والاستماع؛ وذلك كنتيجة لآفة المتلقي السلبي التي تعاني منها نظم تعليمنا. ويحتاج ذلك من التربية العربية تغييراً جوهرياً في تعليم اللغات عموماً، واللغة العربية بوجه خاص، وكذلك التنويع في أنماط تقديم المادة التعليمية؛ بحيث تشمل بجانب المحاضرات، الندوات وحلقات النقاش. ويعد نموذج الجامعة العربية، ونموذج الأمم المتحدة United Nations Model: UNM، المتبعان في المدارس والجامعات، من الوسائل الجذابة لتنمية مهارات الحوار والتفاوض.

(د) تنمية الرغبة في مشاركة الآخرين: يتطلب ذلك، من تربية عصر المعلومات، تنمية مهارات القيادة وإدارة المشروعات، والمشاركة في الموارد، وتبادل الآراء والخبرات، وكيفية خلق التوازن بين نزعة التنافس، وتنمية روح التعاون. بالإضافة إلى إكساب الفرد عادة العمل بروح الفريق، سواء كان هذا الفريق ماثلاً من حوله، أو خائلاً يشاركه عن بعد.

من أصعب التحديات التي تواجه التربية العربية في هذا المجال، هو تنمية العمل بروح الفريق، وتوعية الفرد بالأساليب والطرق القياسية المستخدمة عالمياً في إدارة البحوث والمشاريع.

٤ : ١ عن ثورة الإعلام والاتصال

الإنسان – كما قيل – حيوان اتصالي، ولا تقوم للمجتمع الإنساني قائمة دون نظام للاتصال، الذي اعتبره البعض شرطاً من شروط بقاء الكائن البشري. وتاريخ البشرية، من عصور نقوش الأحجار إلى بث الأقمار، يمكن رصده متوازياً مع تطور وسائل الاتصال التي تربط بين الأفراد والجماعات. ويشهد هذا التاريخ أن الاتصال كان دوماً وراء كل وفاق وصراع، فكلاهما – كما ورد في ميثاق منظمة اليونسكو – ينشأ ابتداء في عقول البشر.

(أ) محورية الإعلام والاتصال: لقد ظن البعض خطأ أن إعلام عصر المعلومات ما هو إلا مجرد طغيان الوسيط الإلكتروني على باقي وسائط الاتصال الأخرى، لكنه – في حقيقة الأمر – أخطر من ذلك بكثير؛ فالأهم هو طبيعة الرسائل التي تتدفق من خلال هذا الوسيط الاتصالي الجديد، وسرعة تدفقها وطرق توزيعها واستقبالها. لقد نجمت عن ذلك تغيرات جوهرية في دور الإعلام، جعلت منه محوراً أساسياً في منظومة المجتمع؛ فهو اليوم محور اقتصاد الكبار، وشرط أساسي لتنمية الصغار. ومما يؤكد محورية الإعلام في حياتنا المعاصرة ذلك الاهتمام الشديد الذي تحظى به قضاياه في الفكر الفلسفي والتنظير الثقافي المعاصر. خلاصة القول: لقد ساد الإعلام ووسائله الإلكترونية الحديثة ساحة الثقافة، حتى جاز للبعض أن يطلق عليها: ثقافة الميديا، وثقافة التكنولوجيا، وثقافة الوسائط المتعددة. وكما لقب أرسطو بـ "المعلم الأول"، حاز والت ديزني على لقب "المعلم الأعظم" بعد أن باتت الثقافة، إعلامها، وترفيهها، تصنيعاً لا تنظيراً.

(ب) العوامل الرئيسية لثورة الإعلام والاتصال: وراء ثورة الإعلام والاتصال عوامل تقنية واقتصادية وسياسية يمكن تلخيصها فيما يلي:

العامل التقني المتمثل في التقدم الهائل في تكنولوجيا الكمبيوتر: عتاده وبرمجياته، وتكنولوجيا الاتصالات، خاصة فيما يتعلق بالأقمار الصناعية وشبكات الألياف الضوئية. لقد اندمجت هذه العناصر التكنولوجية في توليفات اتصالية عديدة ، إلى أن أفرزت شبكة الإنترنت، التي يتم تشكيلها – حالياً – لكي تصبح وسيطاً إعلامياً يطوي بداخله جميع وسائط الاتصال الأخرى: المطبوعة والمسموعة والمرئية، وكذلك: الجماهيرية وشبه الجماهيرية والشخصية. لقد انعكس أثر هذه التطورات التكنولوجية على جميع قنوات الإعلام: صحافة وإذاعة وتلفاز، وانعكس كذلك – وهو الأخطر – على طبيعة العلاقات التي تربط بين منتج الرسالة الإعلامية وموزعها ومتلقيها. لقد انكمش العالم مكاناً وزماناً، وسقطت الحواجز بين البعيد والقريب، وكادت تكنولوجيا الواقع الخائلي أن تسقط الحاجز بين الواقعي والوهمي، وبين الحاضر والغائب، وبين الاتصال مع كائنات الواقع الفعلي والكائنات الرمزية التي تقطن فضاء المعلومات.

العامل الاقتصادي المتمثل في عولمة الاقتصاد، وما يتطلبه من إسراع حركة السلع ورؤوس الأموال، وهو ما يتطلب بدوره الإسراع في تدفق المعلومات، وليس هذا لمجرد كون المعلومات قاسماً مشتركاً يدعم جميع الأنشطة الاقتصادية دون استثناء، بل لكونها – أي المعلومات – سلعة اقتصادية في حد ذاتها، تتنامى أهميتها يوماً عن يوم. بقول آخر، إن عولمة نظم الإعلام والاتصال هي وسيلة القوى الاقتصادية لعولمة الأسواق من جانب وتنمية النزعات الاستهلاكية، ووسيلة توزيع سلع صناعة الثقافة من موسيقى وأفلام وألعاب وبرامج تليفزيونية من جانب آخر.

العامل السياسي المتمثل في الاستخدام المتزايد لوسائل الإعلام من قبل القوى السياسية بهدف إحكام قبضتها على سير الأمور، والمحافظة على استقرار موازين القوى، في عالم شديد الاضطراب، زاخر بالصراعات والتناقضات.

لقد تداخلت هذه العوامل التقنية والاقتصادية والسياسية بصورة غير مسبوقة، جاعلة من الإعلام الحديث قضية شائكة للغاية، وساحة ساخنة للصراعات العالمية والإقليمية والمحلية.

(ج) تناقضات الإعلام الحديث: الإعلام الحديث، كغيره من أمور العصر، بات في مفترق الطرق، فبرغم ثرائه التقني وأهميته السياسية والاقتصادية والثقافية، مازال تنظيره تائها بين علوم الإنسانيات وبين نظريات المعلومات والاتصالات، وعلى ما يبدو فإن معظم فروع الثقافة: لغة وتربية وإعلاماً وإبداعاً، محكوم عليها بأن تحمل في جوفها تناقضاً جوهرياً من نوع ما؛ فكان تناقض اللغة في ثنائية شفافيتها وعتمتها، وكان تناقض التربية في تنازعها بين الوفاء بمطالب استقرار مجتمعها، وبين مطالب تغييره معاً. أما الإعلام، فيكمن تناقضه في حيرته ما بين رسالة الإعلام وهوى الإعلان، وما بين مراعاة مصالح الحكام، والحرص على صالح المحكومين، وما بين غايات التنمية الاجتماعية ومطامع القوى الاقتصادية التي تعطي الأولوية للإعلام الترفيهي لا التنموي. وهل هناك تناقض أكثر حدة وسخرية بين ما يدعيه الإعلام من كونه أداة للترفيه والترويح عن النفس، وبين ما يثيره من "عنف ترفيهي" و"فزع معنوي"؟.

وبينما ينتظر منه أن يكون وسيلة للترابط الاجتماعي والوفاق العالمي، نجده وقد استخدم من أجل إشاعة التعصب والعصبية، والتفرقة الطبقية والعنصرية، وتنمية نزعات الكره تجاه الآخرين: أجانب كانوا، أم أصحاب فكر مناهضين.

ولم تكن مظاهر هذا التناقض الجوهري في صلب منظومة الإعلام أكثر وضوحاً مما هي عليه الآن، في ضوء متغيرات عصر المعلومات. وكما هي الحال على جبهتي اللغة والتربية، فقد بات الإعلام – هو الآخر – في أمس الحاجة إلى رؤية جديدة ومغايرة، فالمنظومة الإعلامية بصورتها الحالية تعد مثالاً صارخاً لإساءة استخدام التكنولوجيا، ويكفي دليلاً على ذلك، تلك الهوة الفاصلة بين غايات الإعلام وواقعه، وبين زيف أقنعته وحقيقة دوافعه.

(د) الصدمة الإعلامية: يعيش إعلامنا العربي صدمة إعلامية على مختلف المستويات: السياسية والتنظيمية والفنية، فليس بالأقمار الصناعية والقنوات الفضائية وأحدث المطابع الصحفية وحدها يحيا الاتصال في عصر المعلومات. وعلينا أن نقر بأننا لم نرصد بعد مسارات الخريطة الجيو – إعلامية الحديثة، وهو ما عبر عنه التقرير الاستراتيجي العربي لعام ١٩٩٩ بضعف الاستجابة إلى عولمة الإعلام. لقد فقد إعلامنا العربي محوره، وأضحى مكبلاً بقيود ارتباطه الوثيق بالسلطة، تائهاً بين التبعية الفنية والتنافس السلبي على سوق إعلامية وإعلانية محدودة، وكان نتيجة ذلك أن أصبح رهين الإعلان من جانب، وذليل الدعم الحكومي من جانب آخر. إن إعلامنا العربي يواجه عصر التكتلات الإعلامية مشتتاً، عازفاً عن المشاركة في الموارد، يعاني من ضمور الإنتاج وشح الإبداع.

٤ : ٢ لعبة القوى الاجتماعية

الإعلام – بلا شك – أكثر القوى الرمزية حضوراً وتجلياً وتأثيراً؛ تشمل القوى الرمزية، بجانب الإعلام، المؤسسة التعليمية، والجامعات، وصناعة المعلومات، ومؤسسات الفنون، ومراكز الدراسات والبحوث، والأيديولوجيات على اختلاف أنواعها. لكي يتضح لنا دور الإعلام في لعبة القوى الاجتماعية، علينا أن نتفهم طبيعة العلاقة التي تربط بين القوى الرمزية وبين القوى السياسية والاقتصادية والأمنية ، وسنتناول هنا في هذا الصدد أمرين أساسيين:

– تغير محاور التحالف بين القوى الاجتماعية.
– القوى اللينة وطبيعتها.

(أ) تغير محاور التحالف بين القوى الاجتماعية: تغير محور التحالف الأساسي بين رباعية القوى الاجتماعية: الرمزية والسياسية والاقتصادية والعسكرية (الجيش والشرطة). ويقر الكاتب بقدر من التبسيط ارتضاه في هذا التلخيص، من أجل إبراز طبيعة التغير في لعبة القوى الاجتماعية بفعل المتغير المعلوماتي. كان محور التحالف، في المجتمع الزراعي الإقطاعي، بين القوة السياسية الحاكمة والقوة العسكرية التي تسانده من أجل إخضاع سخرة الزراعة بما يتفق ومصالح القوى الاجتماعية المسيطرة. وفي المجتمع الصناعي الرأسمالي، تحالفت القوة السياسية مع القوة الاقتصادية، وانتقل دور القوة العسكرية من مهمة فرض النظام داخلياً إلى حسم الصراع مع القوى الخارجية، وانزوت القوة الرمزية المتمثلة في سلطة الكنيسة؛ لتفسح الطريق أمام الرأسمالية الصناعية ومطالب تمويلها وإنتاجها.

تشير دلائل عديدة إلى أن محور التحالف في مجتمع المعلومات سيكون بين القوة الاقتصادية والقوة الرمزية، على حساب سلطة القوة السياسية، التي ستعمل على خدمة الاقتصاد أساساً، وكما انزوت سلطة الكنيسة بفعل المتغير الصناعي، ستتوارى القوى العسكرية كمجرد أداة للردع الصامت، ترهب ولا تمارس. لقد كان فرض السيطرة في الماضي، كما خلص إلى ذلك ميشيل فوكو، يكمن في استعراض قوة القلة الحاكمة على مرأى من الكثرة المحكومة، أما قوة الحكم في أيامنا هذه، فقائمة على إبقاء هذه الكثرة على مرأى من القلة الحاكمة. يتم ذلك: إما "وقائياً" عن طريق نظم الإعلام الموجه وأضوائه التي تنفذ إلينا خلال شاشات التليفزيون، وإما "تشخيصياً" عن طريق استطلاعات الرأي، وإما "علاجياً" – إن اقتضى الأمر – عن طريق أجهزة الأمن والمخابرات والرقابة الإلكترونية. وقد أثبت الواقع أن مصير أية قوة سياسية رهن بتواجدها الإعلامي المتوازن، وهلاكها قادم لا محالة، إن أغفلت هذا التواجد أو أسرفت فيه.

في ظل هذا التحالف الجديد بين القوى الاقتصادية والقوى الرمزية تاهت الحدود الفاصلة بين عولمة الاقتصاد وعولمة الإعلام، وصارتا تتبادلان موقعي التأثير والتأثر، بصورة مباشرة وغير مباشرة، سافرة وغير سافرة. وفي حين ترى عولمة الاقتصاد في عولمة الإعلام أمضى أسلحتها، تسعى عولمة الثقافة – من جانبها – إلى أن تتخذ من عولمة الإعلام ساحة لحوار الثقافات وتعددها وتنوعها. وليس من قبيل المغالاة، القول بأن مصير المجتمع الإنساني بأسره، يتوقف على من ستكون له الغلبة في النهاية على جبهة العولمة: الاقتصاد أم الثقافة.

(ب) تحالف السياسي مع الرمزي: بصفة عامة، يمكن القول إن القوى الاقتصادية في المجتمعات العربية لم تصل بعد إلى الحد الذي يؤهلها لأن تكون طرفاً فاعلاً في تحالف القوى الاجتماعية، خاصة وأن قدراً لا يستهان به من القوى الاقتصادية ما زال تحت سيطرة الحكومات. بناء على ذلك، فإن محور التحالف الرئيسي في منظومة القوى الاجتماعية لدينا هو ذلك ما بين القوى السياسية الحاكمة والقوى الرمزية، وهو الوضع الذي أكدته الدراسة التي أعدتها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعنوان: "الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً" عندما أوصت بضرورة الحد من سيطرة الحكومة على وسائل الاتصال، وعلى صياغة الرسائل، وأكدته كذلك دراسة المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة بعنوان: "وسائل الاتصال الحديثة وأثرها على المجتمعات الإسلامية" عندما صرحت بأن وسائل إعلامنا لا تمارس مهامها إلا في ضوء أخضر من السلطات الحاكمة.

وقد تناولت دراسات عديدة أخرى علاقات السلطة الحاكمة في بلدان العالم الثالث بقواها الرمزية: التربوية والعقائدية والإعلامية. يمكننا القول، في ضوء ما انتهت إليه هذه الدراسات، إنه بينما يسود طابع التوجيه علاقة السلطة الحاكمة بالمؤسسة التربوية، ويسود طابع المهادنة ورسم الحدود علاقتها بنظام القيم والمعتقدات، فإن الطابع الدعائي المباشر هو السائد على علاقتها مع إعلامها الرسمي. بناء على ذلك، ولكي تضطلع طليعتنا الثقافية بمهمتها الراهنة والعاجلة لانتشال أمتنا العربية من كبوتها، وتأهيلها لدخول عصر المعلومات، على هذه الطليعة أن تهتك أسرار هذا التحالف، أو التكتل، السياسي – الرمزي، وأن تغوص إلى غور أعماقه وتنظيماته لتتصاعد ثانية إلى السطح كاشفة عن دوافعه وآلياته. إن إعلامنا الموجه يأخذنا بأقصى درجات الجدية، وعلينا نحن أيضاً أن نأخذه بنفس الدرجة من الجدية.

(ج) عن القوى اللينة وطبيعتها: تصنف القوى الرمزية بأنها قوى لينة؛ حيث تختلف اختلافاً جوهرياً عن القوى التقليدية الصلدة، فهي تعمل بالجذب لا بالضغط، وبالترغيب لا بالترهيب، وتستخدم لغة العقول والقلوب؛ من أجل اكتساب الآراء لا كسب الأرض، ومن أجل انتزاع الإرادة الجماعية لا نزع السلاح والملكية، ومن أجل فرض المواقف وزرع الآراء بدلاً من فرض الحصار وزراعة الألغام. ونستطرد في حديث الفوارق بين القوى اللينة والقوى الصلدة لنشير إلى كيف أصبح توسيع نطاق الإعلام في مقام نشر القوات، وأصبحت الأجندة في مقام التكتيك، والهوائيات والفضائيات في مقام ترسانات الأسلحة ومنصات الصواريخ. ومن حيث أسلوب الممارسة، تختلف القوى اللينة عن القوة الصلدة في عدة أمور أساسية، من أهمها: القدرة الهائلة على المناورة بالقوى اللينة زمنياً وجغرافياً، وكون القوى الصلدة لا تستخدم إلا في حالات الضرورة القصوى، ودون ذلك فهي قابعة هناك للردع لا للفعل، في حين تمارس القوى اللينة بصورة مستمرة ودائمة. وعلى عكس القوى المادية التقليدية. كلما رهفت القوى الرمزية واستترت وخفتت فيها نبرة القوة وفجاجتها، ازدادت قدرتها وتغلغل مفعولها لينفذ إلى طبقات اللاوعي الفردي والجمعي، حيث يفعل فعلته خفية بصورة لاإرادية أو شبه ذلك. وهكذا أصبح التليفزيون، وغيره من وسائل الإعلام، آلة حرب كاسحة لا بد أن نتصدى لها بالدروع والمتاريس. ألم نسمع عن القمر الصناعي للبث التليفزيوني الذي كانت الولايات المتحدة، تحت إدارة جورج بوش، تنوي إطلاقه بهدف إسقاط حكم كاسترو المناهض لها في كوبا؟.

(د) العرب وصراع القوى اللينة: لن نضيف جديداً بحديثنا عن حالة التفكك الشديد الضاربة أطنابها في أرجاء وطننا العربي، وما يصاحبها من فتور العزيمة الجماعية، وغياب ثقة المجتمعات العربية في مؤسساتها الرمزية. إن هذا الهزال المجتمعي يجعلنا لقمة سائغة أمام القوى اللينة، خارجية كانت أم داخلية؛ فالطريق ممهد أمامها لتسري كالنار في الهشيم مخترقة الكيان العربي عبر مسارات تفككه وفوارق طبقاته وفجوات تناقضاته. ويكفينا مثالاً من الداخل، ما فعلته الصحافة الصفراء في بعض البلدان العربية وقد نجح بعضها في أن يقيم اتفاق عدم اعتداء غير معلن مع السلطة الحاكمة، وهو ما مكنها من أن تختلي بقرائها، الذين سئموا أشد السأم ما يقذف به إليهم الإعلام الرسمي، فراحت هذه الصحافة الصفراء تملأ الفراغ الإعلامي بكل ما هو رخيص وتافه، من حديث الفضائح والخرافة ونفاق العواطف. أما عن مثالنا عن القوى اللينة من الخارج، فهو ما فعلته بنا أجندة المفاوضات التي فرضتها علينا إسرائيل مستغلة في ذلك تفكك موقفنا، وعدم اتساقه على سائر مسارات مباحثات السلام. ونزعم هنا أن هذه الأجندة تسعى إلى تحقيق مكاسب على المدى الطويل تفوق بكثير تلك التي حققتها القوى العسكرية، ولا شك أن إسرائيل قد برعت في استخدام القوى اللينة: ثقافية وتربوية وإعلامية. وهل لنا أن ننسى محاولاتها للتدخل في محتوى مناهجنا الدراسية، وسعيها المستمر إلى إخراس صوت الإعلام العربي المعارض لها، تحت دعوى معاداة السامية وإعاقة جهود السلام وخلافه.

(هـ) بعض ملامح المشهد الراهن للإعلام العربي: لا يمكن أن يختلف واقع إعلامنا عن حقائق واقعنا، ويعكس المشهد العربي الراهن صورة قاتمة لإعلام يسوده طابع التعتيم، ودعنا نلخص بعض ملامح هذا المشهد الحزين:

سياسات إعلامية تشكو من انفصام حاد بين الغايات والإمكانات وبين الشعارات والممارسات، وعجز عن تحقيق أي نوع من التكتل الإعلامي حيث يرتبط ذلك ارتباطاً عضوياً بالفشل في إحداث نوع من التكتل على الصعيد السياسي، وذلك كنتيجة منطقية لتبعية الإعلام للسياسة.

قصور شديد في البحوث النظرية في مجال الإعلام، فضلاً عما تدين به أكاديميات الإعلام العربية من تبعية أكاديمية للمدارس الغربية، وغياب البحوث الإعلامية ذات الطابع الجماعي.

نصوص دستورية تؤكد على مبدأ حرية التعبير وحرية النشر تفرغ من مضمونها بعبارات ناسفة تذيلها، من قبيل: "بما لا يتعارض مع المصلحة العامة"، "وبمقتضى القانون"، وكأن القانون قد أصبح في بعض ديارنا فوق الدستور.

تسرب مشاهدينا إلى منافذ الإعلام الأجنبية لفقدان الثقة في الإعلام المحلي، ويكفي مثالاً هنا مساحات البث الإذاعي العربي الهائلة التي تسيطر عليها هيئة الإذاعة البريطانية.

صحافة رسمية يعتبرها البعض مثالاً نموذجياً لصحافة الولاء.

إذاعات موجهة تذيع ولا تُسمع، ووكالات أنباء ترسل ولا يستقبلها إلا أقل القليل، وبالرغم من وجود ٢٢ وكالة أنباء عربية ما تزال وكالات الأنباء الغربية تستأثر بالساحة العربية.

تدفق إعلامي غائب أو شبه غائب ما بين الدول العربية، ومشاريع الإنتاج المشترك نادرة، وقد فشلنا حتى الآن في إصدار ميثاق موحد للإعلام العربي. لقد ظل الإعلام العربي المشترك – كما تقول عواطف عبد الرحمن – منذ نشأت جامعة الدول العربية، أضعف الآليات التي يسعى بها العرب لبلوغ أهدافهم القومية إذ تولت المصالح القطرية تحديد مجال حركة الإعلام العربي المشترك.

اهتمام ضئيل بشؤون الإعلام من قبل القائمين بالتنمية؛ حيث غاب عن معظمهم ما للإعلام من دور حاسم في عملية التنمية.

صناعة إعلام غائبة، اللهم إلا بعض صناعات تجميعية لأجهزة الراديو والتليفزيون في مصر والعراق والجزائر، وإنتاج إعلامي محدود، صار مهدداً بالانقراض باستثناء جهود مدينتي الإنتاج الإعلامي بالقاهرة ودبي، السابق الإشارة إليها.

إعلام فضائي معظمه مهاجر في غير موطنه، يستورد أكثر مواده الإعلامية، ويتلقى دعم الحكومات عن بعد، ويتنافس سلبياً على سوق إعلان هزيلة وعلى قطاع محدود من الجمهور.

وأخيراً وليس آخراً، تحتل الدول العربية بجدارة ذيل قوائم الإحصائيات الإعلامية التي تصدرها منظمة اليونسكو، من استهلاك ورق الصحف إلى معدلات القراءة والاستماع.

ولا تخلو هذه الصورة القاتمة من بعض ملامح مضيئة، حيث تشهد بعض قنواتنا الفضائية وصحافتنا محاولات جادة لتقديم خدمات إعلامية أفضل، في ظل قيود قاسية معروفة للجميع.

خلاصة القول نستقيها مما خلص إليه تقرير "الإعلام العربي حاضراً ومستقبلاً" من أن إعلامنا لم يرتفع إلى مستوى الرسالة المنوط بها في تعميق وعي المواطن وإشراكه في التفاعل وإسهامه في البناء الجماعي وإن إعلامنا العربي يواجه مأزقاً رباعي الجوانب:

مأزقاً سياسياً: في كيف يوفق بين عولمة الإعلام، وسيطرة الدولة وتوقعات جماهيره.

مأزقاً اقتصادياً: في كيف يتنافس في عصر الإنتاج الإعلامي الضخم، وارتفاع كلفة بناه التحتية.

مأزقاً ثقافياً: في كيف يصبح درعاً ضد ما يهدد هويتنا وقيمنا وتراثنا.

مأزقاً تنظيمياً: في كيف تكتسب مؤسساتنا الإعلامية المرونة التنظيمية والكفاءة الإدارية والفنية؛ تلبية لمطالب إعلام عصر المعلومات وديناميات الهادرة.

ولا خروج من هذا المأزق إلا بأن نؤمن موقعاً حصيناً لنا في هذه الغابة الإعلامية التي هي أبعد ما تكون عن تلك القرية الكونية الوديعة الهادئة.

٤ : ٣ قائمة التوجهات الرئيسية

نستعرض في هذه الفقرة التوجهات الرئيسية لتكنولوجيا الاتصال من منظور ثقافي، والتي تشمل:

من الإعلام إلى الاتصال.

من سيطرة المرسل إلى خيار المتلقي.

نحو مزيد من أجهزة المعلومات النقالة.

تزايد استخدام الإنترنت كوسيط إعلامي.



(أ) من الإعلام إلى الاتصال: يرتكز مفهوم الإعلام أساساً على مهمة توجيه الرسائل من المستقبل إلى المرسل. أن يتغير في ظل تكنولوجيا المعلومات ليصبح تواصلاً، أي حواراً ذا اتجاهين، لا مجرد إعلام أحادي الاتجاه يصب "جام" رسائله على مستقبله، أو "مستسلمه" - إن أردنا الدقة وجاز التعبير. إنه التواصل بمعناه الواسع، الذي لا يقتصر على إبلاغ الرسائل، بل يتجاوز ذلك إلى مهام التعليم والتعلم والترفيه واسترجاع المعلومات، ويشمل - أيضاً - التراسل عبر البريد الإلكتروني، والتحاور والتسامر من خلال حلقات النقاش وعقد المؤتمرات عن بعد. لقد أقامت المؤسسات الإعلامية العربية مجدها الاجتماعي على مهمة الإبلاغ والتوجيه، وترسخت لدى المواطن العربي عادة التلقي السلبي. والسؤال الآن: هل يمكن إحداث النقلة النوعية للارتقاء بإعلامنا إلى مستوى التواصل؟.

(ب) من سيطرة المرسل إلى خيار المتلقي: لقد عانى المتلقي كثيراً من سطوة القابض على "محبس" الإرسال الإعلامي، ويأمل الجميع أن تحرر تكنولوجيا المعلومات المتلقي من قبضة مرسله. تسعى نظم الاتصال إلى إضفاء الطابع الشخصي على عملية التلقي، بحيث يكون للمتلقي الخيار في اختيار رسالته الإعلامية، سواء من حيث المحتوى أو الشكل أو وقت استقباله لها. كما يتوقع الكثيرون، سيصل توجه ترك الخيار للمتلقي إلى حد أن تصبح لكل شخص، في زمن ليس ببعيد، وكالة الأنباء الخاصة به؛ وذلك من خلال الوكيل الإعلامي الذكي الذي يمسح الإنترنت طولاً وعرضاً، ويستعرض قنوات التليفزيون ومحطات الإذاعة، ويطالع الصحف اليومية والمجلات الدورية ويتابع وكالات الأنباء؛ بحثاً عما يلبي رغبات من ينوب عنه، ويتفق مع بروفيله الإعلامي. إن تكنولوجيا الوكالة الذكية هذه، هي الوسيلة الفعالة لمواجهة إعصار المعلومات. فمن منا باستطاعته أن يقرأ الصحف اليومية، ناهيك عن أعدادها الخاصة لعطلة نهاية الأسبوع.



لقد اعتاد المتلقي العربي، في ظل سيادة المرسل، على الوجبات الإعلامية الرخيصة، فهل يمكن لنا، في ظل توجه محورية المتلقي، أن نعيد إليه حقوقه وهيبته.

(ج) نحو مزيد من أجهزة المعلومات النقالة: فرضت الحياة العصرية على الإنسان أن يظل على اتصال دائم ومباشر بمصادر معلوماته، وأماكن عمله ومعيشته؛ وهو الأمر الذي أدى إلى التوسع في أجهزة المعلومات النقالة التي لم تعد مقصورة على الراديو الترانزيستور؛ فهي تشمل حالياً الهاتف النقال، وكمبيوتر راحة اليد، وذاكرة الجيب الإلكترونية وما شابه. هناك صراع محتدم حالياً من أجل السيطرة على هذه الأجهزة من ذوات الشاشة الصغيرة.

من المتوقع أن تنتشر هذه الأجهزة في كثير من البلدان العربية تماماً كما انتشر الهاتف المحمول. وسيظل التساؤل هنا: ما جدوى اقتناء هذه البدع من الأجهزة الإلكترونية النقالة طالما ظل استخدامنا لها محصوراً في تلك الأمور الثانوية دون الاستفادة الحقيقية من إمكاناتها العديدة؟.



(د) تزايد استخدام الإنترنت كوسيط إعلامي: لقد فرضت الإنترنت نفسها إعلامياً، فهي بجانب كونها "شبكة الشبكات" فهي بذات القدر "وسيط الوسائط" الاتصالية بلا منازع. وتتجلى عظمة الوسيط الإلكتروني في قدرته على احتواء الوسائط الأخرى كمصادر للمحتوى بالنسبة له.

ينذر استخدام الإنترنت كوسيط إعلامي بظهور نوع جديد من الطبقية يمكن أن نطلق عليه "الطبقية الاتصالية". فكما هو معروف، تسعى الدول المتقدمة حالياً إلى إقامة شبكات الطرق السريعة للمعلومات، ذات السعة الهائلة لتدفق المعلومات، وهو ما سيسمح لمواطني هذه الدول بالتفاعل الدينامي ثنائي الاتجاهين: أخذاً وعطاء، مع مواقع المعلومات المنتشرة عبر الإنترنت. يوشك ذلك أن يقسم العالم اتصالياً، إلى طبقة القادرين الذين ينعمون بمزايا هذا "التفاعل الإيجابي"، وما يعنيه ذلك من تنمية قدراتهم الذهنية وزيادة فاعليتهم وإنتاجيتهم، وطبقة المتلقين السلبيين الذين لا حول لهم ولا قوة إلا استقبال ما تلقيه عليهم شبكات البث عبر الأقمار الصناعية ووسائل الاتصال الأخرى أحادية الاتجاه، لترسخ بذلك النزعة السلبية وتضمر لديهم إرادة المشاركة في عملية التغيير الاجتماعي. ولا شك أن طبقية الاتصال ستزداد مع ما نلحظه - حالياً - من انحسار مجانية الإعلام، مثلما آلت إليه الحال بالنسبة إلى مجانية التعليم، لينتهي الأمر بنا إلى إتاحة الإعلامية ذات القيمة لمن يدفع؛ واقتصار دور الإعلام المجاني على خدمة الإعلان التجاري، أو التوجيه السياسي.

٥ : ١ عن هذا الفردوس المفقود

ما أشد ثقة العلم بنفسه، وقد ازداد غروراً وصلفاً بعد ما سجله من انتصارات، على العديد من الجبهات، فراح يزهو بقدراته، وهو يكشف لنا كل يوم عن المزيد منها، نراه يسحق المكان ويفتت الزمن، ويخترق فضاء المجرات الكونية، ويميط اللثام عما يكمن داخل نواة الذرة والخلية، ويغوص منقباً عن دخائل النفس البشرية، وعن خفايا البنى الاجتماعية والرمزية. وتسرع التكنولوجيا خطاها تلهث وراء العلم، تجسد أفكاره، وتطبق نتائج اكتشافاته، إلى أن أصبح هو الذي يلهث وراءها. نراها تضيف كل يوم جديداً إلى رصيد إنجازاتها، تضيق المسافة بين الفيزيائي والبيولوجي، وبين المادي واللامادي، وبين الواقعي والخيالي، حتى أصبح للخيال، بفضل تكنولوجيا المعلومات، هندسته وعوالمه الرمزية وكائناته الرقمية.

(أ) نجاح تكنولوجي وخواء روحي: لقد بدا لنا الكون وكأنه خاضع لفكرنا، تقوده إرادتنا لغايات محددة، واسترخينا تحت وهم يصور لنا العلم والتكنولوجيا قوة طوع أيدينا وتحت سيطرتنا، ويا له من وهم ساذج؛ فليس لنا اليوم حياة مستقلة بمنأى عن سيطرة هذه التكنولوجيا الأسرة. وربما يكون العكس أقرب إلى الصواب؛ فقد أوشكت التكنولوجيا، في غمرة نجاحها، أن تستقل بذاتها، تفرض علينا منطقها وقيودها. لقد قامت حياتنا المادية على تكنولوجيا غاية في النجاح، في حين تئن حياتنا الروحية تحت وطأة الخواء؛ فقد ألهتنا هذه التكنولوجيا بقدرتها الفائقة على إحداث التغيير، فنسينا ما بقي - وسيبقى دوماً - ثابتاً بداخلنا دون تغيير، لقد نسينا مطالبنا الوجدانية، وحاجتنا الدائمة إلى المثل العليا وإلى الألفة والتآخي والإحساس بالذات وبالهوية.

(ب) كلفة باهظة: لقد ارتكبت حضارة العصر تلك الخطايا التي حذرنا منها المهاتما غاندي: سياسة بلا مبادئ، وتجارة بلا أخلاق، وثروة بلا عمل، وتعليم بلا تربية، وعلم بلا ضمير، وعبادة بلا تضحية، وها نحن نطأ الألفية الثالثة، وخمس بالغينا من الأميين، ونصف صغارنا محرومون من المدارس، وأربعة أخماس عمالتنا مهددة بالبطالة. ولم تعد تنطلي على أحد تلك الوعود المسرفة، والتي لا هدف من ورائها، إلا أن يتحمل البؤساء والضعفاء مزيداً من البؤس والقهر انتظاراً لغد ذهبي قادم لا محالة، ما إن تتحقق الفروض، وتستتب الأمور تحت سلطة قوانين السوق. ولم يعد مقبولاً أن يتم تقويم رأسمالية عصرنا بدلالة أرقام حساباتها دون غيرها - كما واظب على القول ماكس فيبر، ولم يعد هناك من هو مستعد لدفع الكلفة الباهظة الناجمة عن المخاطر العديدة من جراء التطبيق الأعمى لتكنولوجيات جسورة مجازفة غير مأمونة العواقب. لقد بات لزاماً على العلماء أن ينزلوا من أبراجهم العاجية، وألا يقصروا همهم على النشر العلمي، والحضور المكثف على الإنترنت، وأن يعيشوا خارج أسوار معاملهم؛ ليواجهوا مسؤولياتهم نحو ما يمكن أن يؤدي إليه الاستغلال غير الأخلاقي لنتاج فكرهم، هذا الفكر الذي أضحى سلعة تباع وتشترى في عصر المعلومات.

(ج) الطلب المتزايد على القيم الأخلاقية: دار الصراع بين الدين وفكر عصر التنوير، الذي أخرج أوروبا من ظلمة العصور الوسطى، على جبهة المعتقدات، فيما يخص نشأة الكون وخلق الإنسان بصفة أساسية. وعلى ما يبدو، فالمواجهة بين الدين وفكر عصر المعلومات ستدور رحاها، على جبهة القيم والأخلاق، بصفة أساسية. لقد أدركنا أخيراً أن التكنولوجيا، سواء قامت على البحوث العلمية الجديدة أم على غيرها، ستظل فرعاً من فلسفة الأخلاق، لا من العلم كما يقول بول جودمان. وأوضح دليل على صحة هذا القول، هو ما فجرته تكنولوجيا المعلومات؛ متضافرة مع الهندسة الوراثية، من قضايا أخلاقية عديدة، بعد أن اقتربت التكنولوجيا من تلك المناطق الحميمة في عقل الإنسان وأنسجته وخلاياه. وهكذا أورقت شجرة الأخلاق فروعاً أخلاقية جديدة: من أخلاق البيئة، وأخلاق البيولوجي، وأخلاق المعلومات، وأخلاق الإنترنت، وباتت معظم القيم السائدة في حاجة إلى مضامين جديدة، منها على سبيل المثال: قيم الحرية والمساواة والعدالة، بل الأمن والأمان والثقة في الغير والتسامح مع الآخرين.

إن تكنولوجيا المعلومات تستحث الفكر الإنساني، على إعادة طرح الأسئلة المرجأة والمستحيلة، ويزعم أهلها أنها - أي تكنولوجيا المعلومات - ستوفر وسائل عديدة تتيح فرصاً أكثر للإجابة على هذه الأسئلة، أو على الأقل لإعادة طرحها بصورة أدق. إن البشرية باتت في حاجة إلى هداية جديدة، وربما يفسر ذلك تيار الصحوة الدينية، الذي يشهده العالم حالياً: صحوة إسلامية على مدى العالم العربي والإسلامي؛ وصحوة مسيحية في جنوب شرق آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، وصحوة الهندوس وصحوة يهود إسرائيل.

(د) انعكاسات وردود أفعال: لا بد وأن يختلف موقف العرب من علاقة الدين بالعلم والتكنولوجيا عن موقف الغرب منها؛ لعدة أسباب من أهمها:

عدم حسم كثير من الأسئلة المتعلقة بعلاقة الدين الإسلامي بالحداثة، فكما يقول برهان غليون: إن الإصلاح الديني، في أواخر القرن التاسع عشر، قد حصر المشكلة في إزالة الفوارق والاختلاف، بين مثال الإسلام والحداثة بصورة شكلية وسطحية، دون مواجهة المشاكل الكبرى والأساسية؛ ألا وهي السيطرة العقلية العميقة على آلات الحداثة.

لا يمثل العلم والتكنولوجيا في العالم العربي، - حالياً - الثقل اللازم لكي يكون طرفاً متكافئاً في المعادلة الدينية - العلمية.

بينما يبحث الغرب عن قيم جديدة يواجه بها عصر المعلومات، نجد أن شاغلنا الأساسي، هو كيفية الدفاع عن قيمنا ضد الخطر الوافد علينا من الغرب.

وبغض النظر عما ذكر من أسباب، فسيكون لأزمة القيم الراهنة في الغرب، وليدة المتغير المعلوماتي، انعكاساتها على المجتمعات العربية، سواء بحكم التبعية العلمية والتكنولوجية، أو تحت نير الضغوط السياسية والاقتصادية والثقافية.

(هـ) بديل الإسلام: هناك من يرى أن الإسلام بمبادئه وشرائعه يمثل بديلاً لعلاج أزمة القيم في عصرنا، ليس في مجتمعاتنا نحن فقط، بل في مجتمعات الغرب أيضاً. وقد تتبع حسن حنفي الجوانب المختلفة لهذه الأزمة في ديارنا وديار الغرب، وأوضح كيفية استجابة الإسلام لكل منها. ولا جدال في أن الإسلام يمثل منهلاً خصباً لإحياء قيم عصرنا، إلا أن ذلك يحتاج إلى جهود بحثية مستفيضة تتجاوز حدود اقتراح حلول المشاكل بالإحالة إلى النصوص وعظات التاريخ. ولن يتسنى لنا ذلك إلا من خلال معرفة علمية دقيقة بمشاكل التنمية المعلوماتية، والقضايا الأخلاقية العديدة التي يطرحها المتغير المعلوماتي وتوأمه البيولوجي، وكلاهما يحتاج منا إلى خلفية علمية وتكنولوجية دقيقة؛ لكي نتفهم إشكالياته، وتتضح لنا مداخل حلولها.

٥ : ٢ العولمة وخلقها العالمي

(أ) حلم التوحد برغم التنوع: العالم إما كل واحد وإما لا شيء، هذه مقولة لألبرت أينشتين، ربما ألهمه إياها حلمه بنظرية عامة جامعة عن المجال الموحد. وعلى ما يبدو فإن العولمة قد آمنت بمقولة أينشتين هذه؛ فهي تنظر إلى شعوب العالم من منظور وحدة الجنس البشري بصورة تتجاوز "النسبية" الثقافية، سواء العقائدية أو القيمية أو اللغوية. بناء على ذلك، كان على العولمة، لكي تحقق حلم التوحد الإنساني هذا، أن تسعى إلى إقامة نوع من الخلق العالمي، أو أخلاقيات الحد الأدنى التي تشترك فيها ثقافات العالم أجمع. وهم لا يرون في ذلك الخلق العالمي تناقضاً مع الخصوصية الثقافية والهوية الحضارية لشعوب العالم. سندهم في ذلك، أن هذا الخلق العالمي يقوم على مبادئ إنسانية عامة. وهذا شأنها، لا يجوز أن يترك أمر هذه المبادئ رهناً بالنسبية الثقافية، بل يجب فرضها من خلال المنظمات الدولية، ومواثيق حقوق الإنسان العالمية. والأمل معقود على تكنولوجيا المعلومات؛ كي توفر الوسائل العملية لحوار مثمر بين ثقافات العالم؛ وذلك بهدف تقريب وجهات النظر؛ بغية تحديد مضمون هذا الميثاق الأخلاقي العالمي الجديد، ميثاق عصر ثقافة المعلومات، الذي سيحقق - في رأيهم - السلام والسعادة للجميع، ويؤلف بين قلوب البشر على اختلاف أجناسهم وثقافاتهم.

(ب) استحالة تحقيق الحلم: علل أينشتين عجزه عن تحقيق حلمه بنظرية عامة للمجال الموحد، بقصور الرياضيات عن أن تمده بالدعم النظري اللازم. أما منظروا ما بعد الحداثة، فيرجعون استحالة تحقيق حلم الخلق العالمي بقصور متأصل في النفس البشرية ذاتها؛ فقد جبلت هذه النفس - كما يزعمون - على العنف، وسيبقى الصراع ما بقي المجتمع البشري؛ ولا أمل في التخلص من التعصب الديني، والتحامل الفكري والعنصري. وتستنكر ما بعد الحداثة على العولمة حديثها عن سلام عالمي، وهي - أي العولمة - وليدة رأسمالية قامت - أصلاً - على الاستغلال، وتدمير البيئة، وعدم العدالة في توزيع الموارد، سواء الموارد الطبيعية أو المادية، أو المعلوماتية. وما هذا الخلق العالمي الذي يتحدثون عنه - في رأي هؤلاء - إلا ستار يخفون وراءه مطامعهم، ونيتهم في استغلال تكنولوجيا المعلومات؛ بهدف مساندة ممارسات قوى العولمة ورأسماليتها الجديدة. لقد أفرزت العولمة عالماً وصل فيه الاغتراب عن القيم السماوية، وعن الجار وعن الذات، إلى حد لا يمكن التغطية عليه باستهلاك الأيديولوجيا. وكما أظهرت العولمة الحاجة إلى توحد القيم والأخلاق، فقد أوصل النظر في واقع النظام العالمي وأصوله ورؤى مستقبله - كما يقول صدقي الدجاني - إلى الشك في قدرته على أن يثمر تعاوناً دولياً لحل مشاكل عالمنا. إن كل ما تستطيع أن تفعله هذه العولمة - في رأي البعض - هو نوع من التجنيس الثقافي، تتحول فيه ثقافات الشعوب إلى مهرجانات وطنية، وعقائدها إلى مجرد طقوس، ومأثر تراثها إلى وثائق الأرشيف ومقتنيات المتاحف.

(ج) الخطر الأخضر: شاع في الخطاب التاريخي للصراع الإنساني، استخدام استعارة الألوان، فكان هناك الجيش الأحمر، والألوية الحمراء، والسلاح الأبيض، والمارد الأصفر، والفهود السود، وأيلول الأسود، وأصحاب القمصان السوداء والبنية. ويأتي عصر المعلومات ليضيف لمسته اللونية، جاعلاً من الشاشة الزرقاء أو الفضية سلاحاً، ومن "شفافية" مجال الأثير ساحة للنزال. وأخيراً، وجد اللون الأخضر، رمز السلام والنماء، طريقه هو الآخر إلى قاموس الصراع العالمي، بعد أن أصبح الإسلام هو الخطر الأخضر؛ حيث يصوره الإعلام الغربي عائقاً أمام مسيرة العولمة، وتهديداً لسلام العالم، يمتد على طول رقعة جغرافية واسعة من الفليبين وإندونيسيا شرقاً، إلى شاطئ الأطلنطي غرباً، ومن أواسط آسيا شمالاً، إلى جنوب الصحراء الكبرى. والخطر الأخضر - كما يقول فرنسوا بورجا - هو مفهوم غامض وأقرب إلى الخرافة، ويراه

إدوارد سعيد نوعاً من الحرب الباردة ضد الإسلام، عداء من جانب واحد، يبديه الغرب ضد الإسلام، بفعل عدة عوامل، اختلطت فيها الأسباب التاريخية مع الدوافع السياسية والاقتصادية والأمنية. وبالرغم من خرافته وعدائيته الظاهرتين، إلا أنه لم يحرم من مساندة قوية من قبل الخطاب الأكاديمي الغربي، الذي سعى إلى تأصيله علمياً. إنه – بحق – استشراق عصر العولمة، دليل صارخ على قدرة القوى السياسية والاقتصادية والعسكرية على توليد خطاب معرفي ذي قناع علمي زائف؛ من أجل خدمة مصالحها، وإضفاء المشروعية على ممارساتها وتوجهاتها. هذا عن موقف غيرنا، أما تفسير كثير من أصحاب الرؤية الدينية لدينا لما يسمى بالخطر الأخضر، فمرجعه – كما يقول محمد إبراهيم مبروك – إلى أن الإسلام سيظل الإيديولوجية الوحيدة القادرة على استنهاض شعوب العالم الفقيرة والمستضعفة، وإنقاذها من مظالم العولمة.

(د) ردود الأفعال الإسلامية تجاه العولمة: تعددت مواقف الفكر الإسلامي من ظاهرة العولمة، وقد رأينا أن نلخصها في عدد من التصنيفات التالية:

خطاب الرفض التام: على أساس أن العولمة – في نظرهم – ما هي إلا صورة متقدمة من العلمانية؛ حيث اتحدت القوى العلمانية، في الداخل والخارج، في أشكال عديدة آخرها "نظرية العولمة"، وهي تسعى إلى تدمير البشرية بسلاح العلم وتوظيفه في خدمة الشيطان، والإسلام في غنى عن العولمة؛ فهو يقوى بداخله وليس مطالباً أن يلحق بخارجه، وسيظل الشرق شرقاً والغرب غرباً.

خطاب رد الفعل: هناك من يعتبر المد الإسلامي رد فعل للعولمة، وهو يوشك أن يكون برنامجاً ناجحاً لحركة إسلامية في المجال السياسي والاجتماعي. ويمكن النظر إلى الإسلام كمذهب في العولمة، يجوز مقارنته بالنظريات الأخرى. على الجانب الآخر، يرى برهان غليون أن الإسلام السياسي هو الابن الشرعي للحداثة الرديئة والمجهضة.

خطاب عالمية الإسلام: يرى الإسلام ديناً عالمياً، والإسلام هو الحل، ليس بالنسبة إلينا فقط، بل بالنسبة إلى المجتمع الإنساني بصفة عامة، ولا ينقصنا إلا وضع المنظومة الحضارية الإسلامية التي لا تجمع العرب والمسلمين فقط، بل تجمع المستضعفين في العالم أجمع. وفي رأي أصحاب هذا الخطاب أنه ليس باستطاعة الكونفوشيوسية، من خلال منهجها الإصلاحي الطوبائي الموجه إلى الفرد، ولا البوذية القائمة على القمع الدائم للذات، تقديم حل يقرب من ذلك الذي يقدمه الإسلام، ويؤكد حسن الترابي أن المسلمين لن يتخلوا أبدا عن مطالبهم بضرورة قيام نظام دولي عادل، ويعتقد أن دورهم فيه سيكون دوراً تصحيحياً لما يشكو منه النظام الحالي من قلة توازن.

خطاب: "فلنأخذ منها بحذر": فهناك فصيل من الإسلاميين يرى في العولمة خيراً لأمة المسلمين، فعلى الرغم من أن فكرة العولمة يراد بها باطل، إلا أن ما ستؤدي إليه من خلخلة في فكرة الدولة قد يكون مفيداً لمصلحة أمتنا العربية والإسلامية، فهي فكرة – في رأيهم – زرعها الاستعمار من أجل تقسيم العالم العربي والإسلامي.

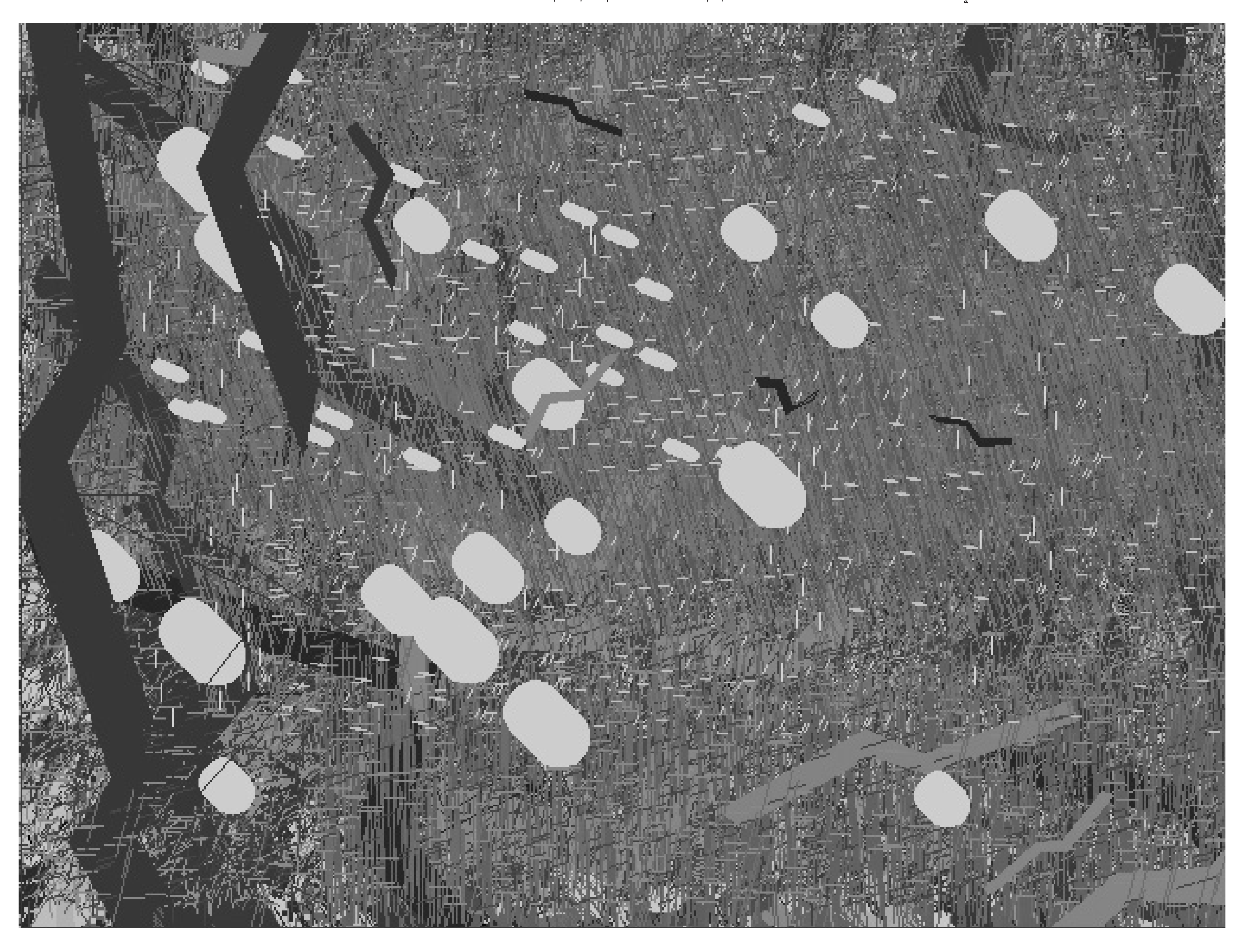
خطاب تهدئة البال: ففي رأي الجابري، أن العولمة لا تمثل خطراً لمستقبل الثقافة الإسلامية، وذلك لأن الثقافة لا تصنع مصيرها بنفسها، بل بأهلها، والإسلام لم يسبق له أن انهزم أمام روم أو فرس أو صليبيين.

وعلى سبيل المقارنة، وبقصد الإيجاز، يمكن توصيف مواقف الديانات السماوية الثلاث من النظام العالمي الحالي في: عولمة المسيحية، وعالمية الإسلام، وقومية اليهودية، ويقصد بذلك:

عولمة المسيحية: تؤمن الكنيسة المسيحية بضرورة العولمة. وهي تحاول، من أجل ذلك، التخلص من نظرة الكنيسة الغربية إلى نفسها على أنها المحافظة على الثقافة الغربية، وهو ما يعوق انفتاحها على الثقافات الأخرى. تحقيقاً لهذا الهدف؛ تقوم الكنيسة المسيحية بعملية تحديث شاملة، تنظيمياً وتبشيرياً وأكاديمياً من حيث الدراسات اللاهوتية، ويمكننا القول: إن الكنيسة المسيحية تجمع بين عولمة الهدف، وعالمية التنظيم والتنفيذ.

عالمية الإسلام: وتنطلق – أساساً – من عالمية الرسالة، ولكنها تفتقد عملياً ما يثبت أقدام هذه العالمية على أرض الواقع. وفي مقدمة ذلك، عالمية التنظيم الذي يساند هذه الدعوة، والقدرة على إقامة حوار هادف مع الفكر العالمي الديني والثقافي، وخاصة الفكر الغربي.

قومية اليهودية: برغم التعارض الجوهري بين العولمة والقومية اليهودية (شعب الله المختار..)!!، إلا أن الفكر اليهودي لا يمكن أن يفوت فرصة العولمة من أجل إثبات تميزه وخدمة مصالحه. وهم يعتقدون أنهم مؤهلون، أكثر من غيرهم، لخوض معركة العولمة؛ وذلك بفضل ما اكتسبوه، في زمن شتاتهم، من معارف وخبرات على مستوى العالم. وتمثل المراكز اليهودية المنتشرة جغرافياً، ومواقعها العديدة على الإنترنت، البنية التحتية للنشاط اليهودي على ساحة العولمة.



٥ : ٣ علاقة الدين بتكنولوجيا المعلومات

من الضروري، في تناول علاقة ديننا الإسلامي بتكنولوجيا المعلومات، أن ننظر إلى الدين – أولاً – كظاهرة إنسانية عامة، قبل الشروع في تناوله كأهم ظواهر خصوصيتنا الثقافية على الإطلاق. إن علينا أن نتعامل مع هذه الظاهرة الإنسانية الفريدة، بأقل قدر ممكن من الحساسيات؛ لكي نستطيع التفرقة بين جوانبها العامة وتلك الخاصة بنا تحديداً. لقد ترسخ في أذهان الكثيرين لدينا، أن ثمة تناقضاً جوهرياً، بين روحانية الدين وبين التكنولوجيا؛ بمادياتها وطابعها النفعي. لقد صار لزاماً على رجال الدين لدينا التخلص من عقدة الخوف من تكنولوجيا المعلومات، أو الإنفوفوبيا كما يطلقون عليها، وأن يدلوا بدلوهم في تطبيق المعلوماتية في مجالات الدين المختلفة. وجدير بنا أن نشيد – في هذا الصدد – بالمبادرة التي قام بها فضيلة الشيخ يوسف القرضاوي في موقعه على الإنترنت المخصص للدفاع عن الإسلام، وكذلك شروع الأزهر الشريف في تدريب الدعاة الدينيين على استخدام نظم المعلومات.

(أ) خصومة مفتعلة: شهد تاريخ الدين الإسلامي بداية رائعة فيما يخص علاقته بالمعلومات، متمثلة في حفظ النص القرآني، وجمع تراث السنة النبوية، وتحقيقه وتصنيفه وتوظيفه معرفياً. هذا فيما خلا، أما – حديثاً – فقد شهدت العلاقة عدة مظاهر لخصومة مفتعلة، من أبرزها:

اعتراض البعض على طباعة القرآن الكريم، فكيف يسمح – من وجهة نظرهم – كتابة لفظ الجلالة بحبر الطباعة الزفر؟!!، وكيف يسمح بضغط مكبس آلة الطباعة على أسماء الله الحسنى وصفات الرسول الكريم وما شابه؟ وقد تسبب ذلك في تأخير طباعة القرآن ما يقرب من قرن أو يزيد، بينما بدأ طبع الإنجيل فور ظهور الطباعة في أوروبا.

اعتراض بعض أهل الدين في مصر، في بداية استخدام المذياع، على إذاعة القرآن الكريم، إلى أن حسمت فتوى الشيخ الظواهري هذه الدعوى الزائفة.

بينما كان الاعتراض فيما يخص الطباعة والإذاعة على استخدامهما في المجال الديني، كان اعتراض بعض رجال الدين، فيما يخص السينما والتليفزيون، على استخدامهما من الأصل؛ وذلك نظراً إلى احتمال تقويضها القيم الدينية، وكان أن حسم الملك فيصل الأمر مع علمائه المتشددين فيما يخص التليفزيون، ورفض عبد الناصر طلب حسن الهضيبي بإغلاق أبواب المسارح والسينما.

حرمت هوائيات البث الفضائي في بعض البلدان العربية، وتعرضت أطباقها إلى طلقات الرصاص في ريف مصر، في حين أنذرت بعض الجماعات الإسلامية في الجزائر بمعاقبة كل من يسكن منزلاً يحمل فوق سطحه طبقاً هوائياً.

من حسن الطالع، أن هناك عقولاً مستنيرة شجعت على استخدام أحدث وسائل النشر الإلكتروني في معالجة النص القرآني الكريم، وتراث السنة النبوية والفقه والتشريع وأمور الفتوى، إلا أنه تلوح في الأفق خصومة مفتعلة جديدة فيما يخص استخدام المعالجة الدلالية المتعمقة in-depth semantic processing في تحليل نصوصنا الدينية، حيث يبدي البعض قلقه على ما يمكن أن يؤدي إليه ذلك في مجال التفسير القرآني ومصادره المعتمدة، وشبه المعتمدة.

(ب) بيدي لا بيد عمرو: لقد أوكلنا، إلى غيرنا مهمة التعامل مع نصوصنا الدينية من المعاجم المفهرسة للقرآن وتراث السنة، إلى ترجمة ألفاظهما، ودراسة علاقتهما بنصوصنا الدينية وغير الدينية. وما زالت سلطة الخطاب الديني لدينا تحول دون الاجتهاد الجاد في هذا السبيل البالغ الأهمية. وهكذا، تظل نصوصنا رموزاً منغلقة، دون تجديد النظرة إليها. حقاً لقد آن الأوان لأن نواجه نصوصنا الدينية بعمق منهجي وعلمي، رافعين شعار "بيدي لا بيد عمرو". فالنص القرآني، وتراث السنة، ليسا ملكاً لنا وحدنا، بل ملكاً للبشرية جمعاء، وهو أمر يتفق وعالمية الإسلام. وتبدي مراكز البحوث الأكاديمية والثقافية واللاهوتية اهتماماً متزايداً بتراثنا الديني، سواء بدافع حوار الثقافات، أو تحت وهم الخطر الأخضر الذي صنعوه أو اصطنعوه، أو في إطار مسعاهم إلى تطوير نظرية عامة للتراث الإنساني. نعود لنؤكد هنا، على أن نصوصنا الدينية تراث عالمي يمتلكه غيرنا كما نمتلكه نحن، وما نخشاه هنا أن يمتلكه غيرنا – علمياً ومعلوماتياً – أكثر من امتلاكنا نحن له؛ ليتعالى – حينئذ – صراخنا كما فعلنا في الماضي، عندما تعامل الاستشراق بلا حساسية مع تراثنا، فارضاً علينا تصوراته، دافعاً إلينا بانحيازاته وتحاملاته، مضيقاً على فكرنا الخناق؛ ليتبدد القسط الأكبر من هذا الفكر في دائرة الدفاع وردود الأفعال.

إن علينا أن نكسر رهبة الرمز لدينا؛ فالنظرة الجامدة إلى النص القرآني الشريف تتناقض – جوهرياً – مع تأكيدنا على عالميته، وكونه صالحاً لكل زمان ومكان. فكيف يمكن – منطقياً – لهذا النص الألهي، أن يكون له مثل هذه العالمية، وتلك الدرجة العالية من عمومية المكان والزمان، إلا إذا اتسمت لغته بدرجة عالية من التجريد، وجاءت ألفاظه كثيفة المعاني، متعددة الدلالات، متداخلة العلاقات والترابطات. وسيظل كتابنا الكريم دوماً حمّال أوجه، وبئس ما نفعل إن نحن توقفنا عن أن ننهل من نبع معانيه الذي لا ينضب، وأن نحمله معاني متجددة، من مضامين حاضرنا، ورؤيتنا لماضينا، وتوقعاتنا لمستقبلنا.

خلاصة المقال: إن مداومة تحليلنا لنصوصنا الدينية، هو أحد المنطلقات الأساسية لدخول عصر المعلومات، وتقاعسنا في ذلك سيعوق حركة تقدمنا، ويدفع بنا إلى الخلف في ركب حضارة هذا العصر.

(ج) موقفنا من جنس الإنترنت والجنس الخائلي: الجنس في مجتمعاتنا العربية، من الموضوعات ذات الحساسية الفائقة. ومن المعروف أن نظرة الشعوب إلى الجنس تختلف ما بين التساهل الشديد والتزمت المسرف. وتتخذ المجتمعات العربية موقفاً حازماً من الجنس، ولا توجد أية إحصائيات تتناول ظواهره وميوله ونزعاته، أسوة بما هو موجود في كثير من المجتمعات الغربية. كل ما نخشاه أن تستغل التجارة الإلكترونية، وتجارة الجنس الخائلي virtual sex, هذه العتمة الجنسية؛ لكي يوقعوا شبابنا في شباكهم. إن ذلك يحتاج منا إلى تطوير أدوات برمجية، لغوية وغير لغوية لترشيح مضمون المعلومات من المعلومات الضارة، وكذلك إلى اتخاذ إجراءات تشريعية وتكنولوجية لحماية مجتمعنا من هذا الوباء الرمزي.

(د) الفكر النظري الديني: يندمج العقل والدين في أغلب مدارس الفكر الإسلامي، قديمه وحديثه، بدرجة يصعب معها الفصل بينهما. ويزعم الكاتب أن هذه النزعة الاندماجية هي سمة غالبة في الفكر العربي، دينياً كان أم لغوياً، أم غير ذلك. يقول الغزالي، في "إحياء علوم الدين": لا غنى بالعقل عن السماع، ولا غنى بالسماع عن العقل، ويرمي بالجهل من يكتفي بمعرفة الدين، ويرمي بالغرور من يكتفي بالعقل دون أنوار القرآن والسنة. أما العقل لدى المعتزلة فهو وكيل الله على الأرض. ويبرر علماء الكلام، أصحاب النظرة العقلانية، لجوءهم إلى علوم الإغريق برغبتهم في دحض ما يتناقض فيها مع الإسلام. أما انشغال إخوان الصفا بالفلسفة الإغريقية، فكان من أجل تنقية الشريعة مما دنسها من الجهالات والضلالات. كما كان تنامي النزعة العقلانية لدى ابن سينا، بدافع التأمل في مسألة النبوة من زاوية عقلية. أما توجهه الفلسفي في تهذيب الأخلاق، فكان الأساس فيه هو مبادئ الإسلام. وأخيراً، وفيما يخص ابن رشد، فتدل عناوين مؤلفاته ("فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال"، "ومناهج الأدلة في عقائد الملة"، وما شابه)، على توجهه الفلسفي في توثيق الصلة بين الدين والعقل، وعلى النظر إلى الموجودات بصفتها الوسيلة المثلى لمعرفة الله. خلاصة: لقد ارتكز الفكر الديني الإسلامي على الإيمان بوجود أصل إلهي للعقل، وربما يمثل ذلك موقفاً عكسياً للفكر الغربي، الذي راح يبحث، في بعض مراحله، عن أصل عقلاني لوجود الله.

إن هذا الاندماج الشديد بين الفكر والدين؛ قد جعل الدين لصيقاً بالعقل العربي، ولم يسمح له بمساحة كافية تفصل بينه وبين الدين؛ حتى يتسنى له الكشف عن شبكة العلاقات الكثيفة التي تربط بينهما، خاصة على أصعدة اللغة والإبداع والتربية. وهكذا ظلت علاقة الدين بالعقل ما بين غائمة وغائبة في تنظيرنا الثقافي. وعلى الرغم من ضجيج خطابنا الديني الصحفي والإعلامي، ذي الطابع غير العلمي في أغلبه، فما زالت ساحتنا الثقافية تفتقد الفكر النظري الرصين الذي ينظر إلى الدين كظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب. ولقد عفانا كثيرون من تناول أوجه القصور في فكرنا الديني، لذا فإننا نكتفي هنا بتلخيص أهم سماته الغالبة:

حساسية مفرطة في تناول الظاهرة: خاصة فيما يخص التعامل مع النصوص الدينية؛ حيث يعتبر البعض في هذا ضرباً من قلب الأوضاع، أو تجرؤ الجزء على الكل الذي يشمله، فكيف يتناول العقل الدين، والعقل – في أصله – صنيعة الدين..؟!! ومعظم قضايا العقل إنما تقع في نطاق مباحث الفكر الأخلاقي. وليس لدى الخطاب الإسلامي، المستقطب من قمة رأسه حتى أخمص قدميه في الصراع والنضال الاجتماعي، متنفساً من الوقت؛ كي يولي علم الأخلاق والسلوك الاهتمام العلمي الجدير به، خاصة في ظل المتغير المعلوماتي الذي فجر الساحة الثقافية إشكاليات أخلاقية، ونحن نزعم أننا ما زلنا لا نفرق بين عالم الأخلاق والداعية الأخلاقي، تماماً كما لا نفرق بين المنظر اللغوي والمعلم اللغوي.

غياب التراكم: لم يمارس الفكر النظري الديني لدينا التراكم الذي مارسه الفكر الغربي، الذي تنقل بحرية من محورية الميتافيزيقا ومفهوم الألوهية، إلى محورية الإنسان، ومن عقل يسيطر عليه الدين إلى عقل يعلن انفصاله عنه. فمنذ أن شن ابن قتيبة الحرب ضد الفلسفة – كما يقول محمد أركون –، استمرت المناقشة واتسعت وتعقدت، حتى كان تدخل ابن رشد القوي، الذي انتهى – في النهاية – بالفشل. فمنذ ذلك الوقت، لم ندرس مطلقاً مشكلة الروابط بين العلوم الدينية والعلوم العقلية بكل أبعادها الفكرية والحقيقية. إن فكرنا الديني يسعى جاهداً إلى تجسير الهوة بين فكر الأوائل، وبين واقع حياتنا المعاصرة، وفكرنا العلماني غارق في إيديولوجيات وفدت إليه من خارجه، دون أن يتخذ منها موقفاً نقدياً؛ بهدف إظهار مواضع التوافق والتباين بين أصول الماضي وحقائق الواقع.

انكفاء على الذات: يفتقر كثير من الإسلاميين إلى العمق والاستيعاب في قراءة الحضارة الغربية، وخاصة في جوانب الفكر الفلسفي، ويكتفي البعض بمقارنات عامة، من قبيل تلك: ما بين شك

الغزالي والشك الديكارتي، وابن رشد وأرسطو، وفكر المعتزلة وفكر حركة التنوير. ولا اعتراض لدينا - بالطبع - على هذه النظرة المقارنة الواجبة؛ وربط معرفتنا بالمعرفة الإسلامية، لكن ما لا نرتضيه بشأنها، هو أن نتوقف عند حدود المقارنة، نتخذها ذريعة للانكفاء على الذات، لا دافعاً إلى مزيد من البحث والتنقيب، وتحديد مواضع اللقاء والافتراق، مثلما فعل الفارابي وابن سينا والرازي. إن فكرنا الديني، في عصر حوار الثقافات والتوسع في بحوث الدين المقارن، يرفض معرفة ذاته برفضه لفكر الآخر، على عكس الفكر الغربي، الذي لا تكتمل صورته عن نفسه، إلا من خلال استيعابه لفكر الآخر. وهكذا تركنا الحبل على الغارب لخطاب الاستشراق؛ ليحتكر مهمة منهجية دراسة الإسلام، متحرراً من كل حساسية تكبحه عن تناول قضاياها الشائكة. إن الاستشراق اختراع غربي لم نحاوره بجدية، ولم يحظ - في السابق - بأي تأمل نقدي؛ من أجل أن نتعرف على فرضياته وتوجهاته وآفاقه. ولولا ما قام به إدوارد سعيد، حديثاً، لظل هذا الخطاب الاستشراقي منغلقاً علينا من حيث سلطة المعرفة التي أفرزته، وقد استسلم له عدد غير قليل من المثقفين والعلمانيين لدينا، فراحوا يرددون مقولات استشراقية لا تخلو من الغرضية والاختزالية. لقد جعل هؤلاء من المستشرقين وسيطاً معرفياً يفصل بينهم وبين مصادر المعرفة الأصلية.

غياب الربط بين الفكر الديني ومصادر المعرفة الأخرى: لقد عجزنا عن فهم الروابط العميقة بين فروع المعرفة الإسلامية، من نحو ومعجمية وأدب وتاريخ وثيولوجيا وتفسير وقانون. وما زال معظم المنظرين الدينيين التقليديين بمنأى تماماً عن المعرفة الكامنة وراء الفنون.

أما حوار الإسلاميين والعلمانيين، فليس حواراً بالمعنى الصحيح. وفي زعمنا، أن هذين التيارين الفكريين يتحاوران عن بعد، من خلال الوسيط الغربي؛ فالإسلامي يتربص برواسب الفكر الغربي في تيارنا العلماني، في حين يستنكر العلماني على تيارنا الإسلامي عدم استيعابه لإنجازات فكر الغرب. وتتوالى ردود الأفعال، من إسقاط الإيديولوجيات قسراً على أمور واقعنا، وأسلمة للعلوم، وإدانة شاملة للاستشراق، يستوي في ذلك الخبيث منه والطيب، واستغراب نعادل به الاستشراق، يتخذ من الغرب - مستخدماً أدواته - موضوعاً له، في وقت يتجه فيه علم الاستشراق ذاته صوب الزوال؛ حيث يتنامى التوجه حالياً إلى إدراجه بكامله في المسار الرئيسي لعلوم الإنسانيات. وهل لنا أن نعيد هنا ما صرح به أدونيس - مؤخراً - عندما تساءل: ماذا يبقى للثقافة العربية الراهنة، بعد أن نستقطع منها كل ما تم استعارته من فكر الغرب؟ وأخيراً، فإن تقاعسنا في فهم علاقة الدين بالعقل يمثل عقبة كؤوداً أمام مسعى مجتمعاتنا العربية إلى دخول عصر المعلومات. ذلك الذي تسوده القوى الرمزية؛ وهو ما يتطلب فهما عميقا لموقع الدين في منظومة هذه القوى الرمزية، والذي يتطلب - بدوره - تجديد النظرة إلى نصوصنا الدينية بصفتها محور منظومتنا الدينية؛ وهو ما يؤكد - بدوره - أهمية اللسانيات وتكنولوجيا المعلومات كأداة فعالة لتحقيق هذه المهمة.

(هـ) أسلمة المعرفة من منظور معلوماتي: يتردد كثيراً استخدام مصطلح "أسلمة العلوم"، إلا أننا فضلنا عليه مصطلح "أسلمة المعرفة"؛ حيث يتوسع البعض في نطاق الأسلمة ليشمل، بجانب العلوم الطبيعية والإنسانية، التكنولوجيا والفنون والفلسفة. يمكن القول بصفة عامة: إن هناك توجهين رئيسين للأسلمة:

التوجه الأول: وهو لا يفرق بين علوم الدين والدنيا، "فلا معنى في ديار الإسلام لمثل هذه التفرقة". وفي تصورنا، يمكن تفريع هذا التوجه إلى توجهين فرعيين: أحدهما، يتبنى فكرة أسلمة جميع فروع المعرفة انطلاقاً من الصفر، والثاني ينظر إلى أسلمة المعرفة نظرة انتقائية، تقوم على مبدأ العمل المزدوج؛ ترشيح المعرفة المستوردة مما يتناقض مع عقيدتنا وقيمنا من جهة، وتعزيزها بما تتطلبه هذه العقائد وتلك القيم، من جهة أخرى.

التوجه الثاني: يفصل بين علوم الدين والدنيا، ونفرعه كسابقه إلى توجهين فرعيين، أحدهما يتبنى مبدأ: استيراد التكنولوجيا بدون الإيديولوجيا، والثاني يتبنى مبدأ حصر الأسلمة في نطاق العلوم الإنسانية دون العلوم الطبيعية.

سنناقش فيما يلي كلاً من هذه التوجهات الأربعة مسجلين - بداية - تحفظنا عليها جميعاً:

فيما يخص توجه الأسلمة الشاملة لجميع فروع المعرفة، فمن الواضح أنه أكثر توجهات الأسلمة طموحاً. يقوم توجه الأسلمة الشاملة، على أساس صلاحية الإسلام لكل مكان وزمان، وعلى أن الأصول الإسلامية الثابتة وحدها كفيلة بإحداث الثورة العلمية، وينطلق من اعتبار النص القرآني، مصدراً علمياً دقيقاً وشاملاً. ينطوي هذا التوجه على عدة تناقضات، مع نفسه ومع خارجه على حد سواء. يمكن تلخيصها على الوجه التالي:

تناقض تاريخي، مع ما أكدنا عليه من قدرة الإسلام: لغته ومعرفته وقيمه، على التعامل مع معرفة الآخرين واستيعابها، والتي تجلت بوضوح أثناء الفتح الإسلامي.

تناقض معرفي، فعادة ما ينطلق العلم من نظريات فلسفية جامعة، وليس لدينا من هذه الصروح الفكرية ما يمكن أن نقيم عليه علوماً خاصة بنا، ويخشى مع هذا إهدار الوقت والجهد في الاشتباك مع قضايا أولية سبق للفكر الإنساني أن حسمها بصورة قاطعة.

تناقض مع معرفة عصر المعلومات؛ حيث تغفل الأسلمة الشاملة توجه هذه المعرفة المتزايد، نحو اشتمال الخاص في إطار العام، خاصة بعد أن وفرت تكنولوجيا المعلومات الوسائل العملية لدعم التنظير العلمي العابر للثقافات والتخصصات، ومن أوضح الأمثلة على ذلك، وأهمها بالنسبة لدراستنا الحالية، نجاح علم اللسانيات الحديث في وضع نظرية عامة لجميع اللغات الإنسانية دون المساس بخصوصيتها.

وعلى الجانب العملي، أين هي تلك الموارد البشرية والمعلوماتية القادرة على اختصار ٢٥ قرناً من الفكر الفلسفي والعلمي في حقب قليلة؟ وهل تسمح لنا السرعة التي يتغير بها العلم الضخم لعصر المعلومات ذو الطابع المؤسسي بفسحة الوقت اللازم لإجراء تجاربنا المعرفية.

أما توجه أسلمة المعرفة انتقائياً فبرغم تقديرنا لدوافعه العملية، إلا أنه - أيضاً - توجه محفوف بالمخاطر؛ فالعلم بناء معرفي متكامل، يصعب أن نقتص منه دون أن نقوض بذلك بعض الأفكار الرئيسية التي قام عليها، خاصة مع إدراكنا أن الأمور الخاصة بالعقائد، عادة ما تقع في قلب النظرية، لا في أطرافها الهامشية (من الأمثلة على ذلك: نظرية الفلك، ونظرية التطور، ونظرية التاريخ، ونظرية اللغة، ونظرية علم النفس). فلو افترضنا - على سبيل المثال - أننا أخذنا علم البيولوجيا الجزيئية دون مفهوم نظرية التطور لتناقضها مع نظرة الإسلام إلى نشأة الإنسان كما يتصور البعض، فهذا الاقتصاص النظري يقوض الأسس التي قام عليها هذا العلم من أساسه. كل ما نخشاه - في حالنا نحن - أن يمارس البعض علينا غوغائية أيديولوجية ذات صيغة محلية، لتحول بيننا وبين اللحاق بهذا الفرع العلمي التكنولوجي الحيوي، والذي توليه إسرائيل أقصى درجات الاهتمام، خاصة وأن هذا الفرع المعرفي يتهيأ حالياً للقاء علمي تكنولوجي مثير مع تكنولوجيا المعلومات، وهو اللقاء الذي سيتوقف مصير العالم على ما سوف يسفر عنه من نتائج.

أما توجه اقتناء التكنولوجيا دون الأيديولوجيا، فيبدو براقاً في مظهره، إلا أنه ينطوي على نظرة قاصرة للتكنولوجيا، حيث يقصرها على شقها الفني فقط، دون المعرفي والتنظيمي والأخلاقي، خاصة - وكما أشرنا سابقاً - أن التكنولوجيا تكاد أن تصبح فرعاً من فروع فلسفة الأخلاق. فكيف يمكن لنا - على سبيل المثال - أن نقتص من الهندسة الوراثية جانبها الأخلاقي؟.

أما توجه حصر أسلمة العلوم في مجال علوم الإنسانيات دون علوم الطبيعيات، فهو أكثر بدائل أسلمة المعرفة واقعية، أما اقتراح أسلمة العلوم الإنسانية فهو توجه يحتاج إلى نظرة متأنية متعمقة، يجب أن تأخذ في اعتبارها الحقيقتين التاليتين:

تسعى الإنسانيات - حالياً - إلى الانضمام إلى مصاف العلوم الدقيقة، ويتزايد اعتمادها على علوم الطبيعيات كمصادر معرفية مغذية.

ما زالت علوم الإنسانيات في مرحلة بدايتها، فهل لنا أن نلحق بمسارها العام دون أن ننغلق في قمقم فكري نقيمه بأنفسنا، وحول أنفسنا، ليعزلنا عن غيرنا؟ أم ننتظر نضوجها العلمي حتى نشرع في أسلمتها؟ أليس الأجدى أن نلحق بها في بدايتها؟ نطوع الخاص بنا في إطار العام الإنساني، والذي يخصنا نحن أيضا، بدلاً من أن نظل نؤسلم حتى نستسلم. ولنأخذ مثالاً على ذلك، مساهمة إدوارد سعيد في تحليله المعرفي لخطاب الاستشراق؛ حيث تجاوزت نظرته العلمية الخاص العربي والإسلامي، ليصب في مسار التنظير الثقافي العالمي، لاسيما فيما يخص علاقة القوة بتوليد المعرفة، ولنعزز مثالنا بما أقر به محمد أركون، من أن اقتراحه الخاص بالإسلاميات التطبيقية، هو بمثابة فرع من الإنثروبولوجيا الدينية. إن حسن استغلالنا لتكنولوجيا المعلومات هو وسيلتنا إلى اختصار المسار العلمي المنهجي، وتوفير البنية التحتية للتنظير الديني، الذي يتعامل مع ظاهرة الدين في سياقها الاجتماعي الشامل.

٥ : ٤ النص الديني

(أ) عن النصوص الدينية: يمثل النص الديني حالة خاصة من النص اللغوي، ولكنه – كباقي أنواع النصوص – يتجاوز، من حيث مبناه ومعناه وأثره، حدود اللغة إلى ما بعدها وما فوقها وما وراءها، لما يتضمنه من معان سامية، وما يحمله من شحنة وجدانية مكثفة، وهو الأمر الذي يجعل من النص الديني حالة فريدة. تمثل تحدياً قاسياً، سواء للغويين أو البلاغيين أو علماء النفس والأنثروبولوجيا، أو لعلماء الذكاء الاصطناعي.

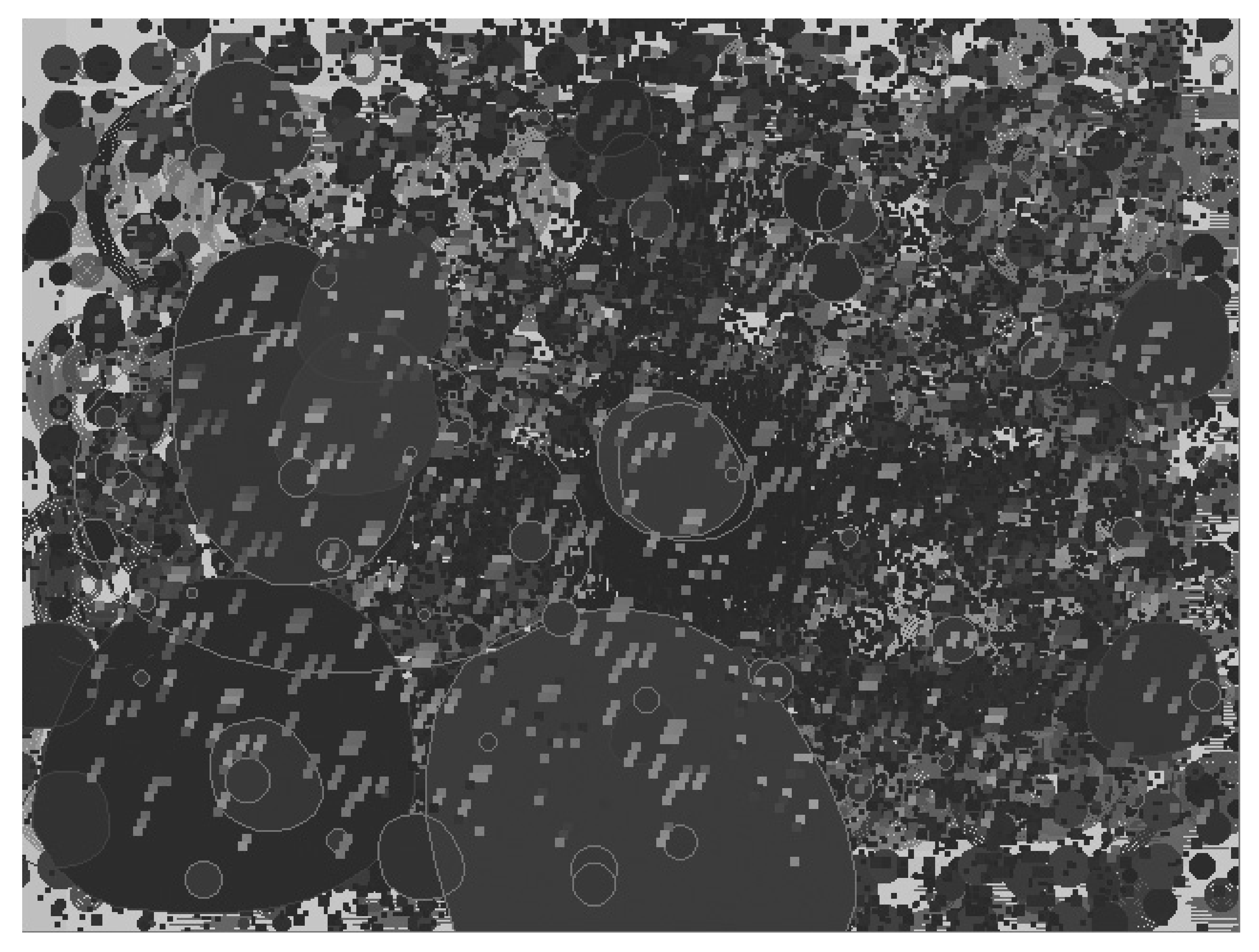
لا تقتصر نصوص العقائد، بمعناها الواسع، على الكتب السماوية فقط، بل تشمل – أيضاً – نصوص التفسير والتشريع والفتوى ومواثيق المذاهب والطوائف وحكم الفلاسفة وأقوال الحكماء ومأثر القديسين وسير الأقدمين وأساطير الأولين. لقد أعادت الأنثروبولوجيا المعاصرة الهيبة إلى النصوص الدينية القديمة، ناظرة إلى تطور العقائد الإنسانية في إطار مسار تاريخي، تتواصل فروعه مع جذوره، ويترك ماضيه آثار حفرياته الرمزية على حاضره.

(ب) تعامل الأخرين مع نصوصهم الدينية: حررت حركة الإصلاح الديني الإنجيل من قبضة الكهنوت الكنسي، وقامت بترجمته إلى اللغات القومية؛ فأصبح بهذا ملكاً للفرد لا حكراً على أهل الدين. وكما هو معروف، ليس للمسيحية نص منزل مكتوب، لذا فإن علاقتها بنصها الإنجيلي تتسم بالمرونة. فما أن ثبت تناقض بين بعض من نصوصه مع الحقائق العلمية، حتى تم تأويل هذه النصوص تأويلاً مجازياً لا حرفياً. وقد طالب أحد حاخامات اليهود في القرن الثامن عشر بثورة ثقافية يهودية على نمط حركة الإصلاح الديني البروتستانتي، ونادى بقراءة النص التوراتي، قراءة حرة، إلى حد اعتبار النص مصدر إلهام أخلاقي ولا غير. لقد اتسع مجال التأويل الإنجيلي، حتى كاد أن يصبح فرعاً علمياً مستقلاً يعرف بالتأويلية الإنجيلية. وإن كانت حركة الإصلاح الديني قد كسرت احتكار التأويل، وأطلقت حرية القراءة، فإن رياح العولمة نقلت التعامل مع النص الإنجيلي إلى مدارك التعددية والنسبية الثقافية، في إطاره سعي الكنسية المسيحية الحثيث، إلى تكييف أوضاعها دينامياً مع مطالب العولمة الثقافية –. وكان مدخل الكنيسة في ذلك، هو التخلص من المركزية الغربية في قراءة الإنجيل؛ حيث أقرت بمشروعية القراءات المتعددة، والقبول بالفوارق إلى حد التناقض أحياناً.

وتأتي الإنترنت لتضيف لمستها في التعامل مع النص الإنجيلي، بعد أن ثبت الدور الحاسم الذي سيلعبه هذا الوسيط الإلكتروني في علاقة الفرد المسيحي بنصه المحوري، إلى الدرجة التي يكاد أن يصبح لكل فرد – كما قيل – ثيولوجيا فردية خاصة به.

(ج) دورنا في تناول نصوصنا الدينية: قال الزمخشري في "كشافه" يصف القرآن: "كتاباً ساطعاً بيانه، قاطعاً برهانه، وحياً ناطقاً ببينات وحجج، قرآناً عربياً غير ذي عوج، مفتاحاً للمنافع الدينية والدنيوية، مصداقاً لما بين يديه من الكتب السماوية، معجزاً باقياً دون كل معجز على وجه كل زمان، دائراً من بين سائر الكتب على كل لسان، في كل مكان، أفحم به من طولب بمعارضته من العرب العرباء، وأبكم به من تحدى به من مصاقع الخطباء، فلم يتصد للإتيان بما يوازيه، أو يدانيه، واحد من فصحائهم، ولم ينهض لمقدار أقصر سورة منه ناهض من بلغائهم".

يكفي هذا الوصف دلالة على محورية النص القرآني في ثقافتنا وديننا ودنيانا. إنه مصدر التشريع، ومصدر التنظير اللغوي، والتحليل البلاغي، ومصدر التربية. وهو – بلا جدال – أكثر النصوص إلهاماً. هذا عن محورية النص القرآني وإعجازه. أما عن دورنا – نحن المحدثين – في تناوله، فلم يتجاوز في أغلبه تفاسير الأقدمين، نظل نعيد صياغتها دون إضافة حقيقية من قبلنا، ولتكن لدينا الشجاعة الكافية لنعترف بأننا لم نعد نمتلك القدرة المعرفية على تناوله. فكيف لنا أن نؤكد الصلة الوثيقة بين نصنا الكريم ولغته العظيمة، وفكرنا اللغوي مصاب بالعقم منذ قرون، وقد تجاهلنا الثورة القائمة في مجال اللسانيات منذ زهاء نصف قرن؟ وكيف تتكشف لنا روعة معانيه؟ وبلاغتنا قديمة بالية، ما زالت أسيرة محفوظاتنا عن ثلاثية المعاني والبيان والبديع، ولم نزحزحها إلا قليلاً عن ذلك الموضع الذي تركها به الجرجاني في القرن الخامس الهجري. وكيف لنا أن نثبت لازمنية هذا النص الفريد، الصالح لكل زمان ومكان، وقد أهدرنا جوانبه التاريخية، حتى كادت دراسة صلته بماضيه أن تصبح ضرباً من الهرطقة؟ وكيف يجوز لنا الحديث عن "لامكانيته" وعالميته. وقد أهملنا تماماً كيف يتلقاه المسلم من غير العرب؟ وكيف يستوعبه المسلم المقيم، والمسلم المهاجر، والمسلم الوافد، ومسلم البلقان، ومسلم الشيشان؟



وهل لدينا الجرأة لنقارن موقفنا، في هذا الشأن، مع ما يفعله أهل الإنجيل من أجل عولمة نصه؛ حتى يدين مضمونه لعقل المسيحي في الفيلبين، وفي دول أمريكا اللاتينية، وعقل المسيحيين الجدد من أهل القبائل الأفريقية؟ وكيف لنا أن نظل نردد أنه الكتاب الخاتم للدين الخاتم، والدائر الدائم من بين سائر الكتب، دون بذل الجهد الجهيد لاقتفاء مسارات تناصه وعلاقاته مع النصوص الأخرى؟ وكيف يتسنى لنا أن نجعل منه مفتاحاً لمعرفتنا، ومصدراً لإبداعنا، في حين لا يخرج مشوارنا في عالم الفلسفة عن كونه قفزة واحدة من فلاسفة الأوائل إلى صحوة ابن رشد يلوذ بعدها بالصمت، غافلاً عما يحدث في مجال الفلسفة على مدى عدة قرون؟.

كفانا زهواً بالعجز، فلم يعد النص القرآني – ولم يكن يوماً – ملكاً لنا وحدنا، فهو ملك البشرية جمعاء، شئنا أم أبينا، خاصة في عالم عولمة الثقافة، والتثاقف والدين المقارن. وإن لم نقم بامتلاك ناصية نصنا المحوري فسيتولاه غيرنا، وقد شرعوا في ذلك بالفعل يتناولونه تأويلياً، وبنيوياً، وظاهراتياً، وتفكيكياً، وما بعد بنيوي، وما بعد حداثي، وأخيراً معلوماتياً.

نحن لا نحمي نصوصنا، بل نحتمي بها، لا نطيق بعداً عنها. فما إن نبعد – ولو قليلاً – عن ظاهر نصها وسياقاتها المباشرة، حتى تزوغ منا المعاني والرؤى. فليس في أيدينا من أدوات التعامل مع النصوص، سوى أدوات رسخت فيها الحرفية والخطية، تقاوم كل جدلية وتفاعلية. لقد بات ضرورياً أن نحظى بتلك الميزة التنافسية، التي يتمتع بها غيرنا، في احتفاظه بمسافة كافية تفصل بين الذات الدارسة والنص رهن الدراسة؛ مما يتيح له رؤية أكثر وضوحاً وعمقاً وموضوعية. من جانب آخر، هناك ضرورة للبحث عن منهج جديد للإعجاز القرآني بطريقة غير طريقة الإعجاز اللغوي التي اعتدناها. لقد قام برهاننا على إعجاز النص باستخدام وسائل لغوية وبلاغية استقيناها من النص ذاته. إننا بذلك نثبت إعجازه من داخله، أي إننا نعيد إليه رجع صداه؛ لنقع بذلك في دوامة المنطق الحلقي، والذي لا فكاك لنا من حلقته المغلقة دون علم نص جديد، ينظر إلى النص من داخله وخارجه معاً، يبرهن على إعجازه بمضمون نصه، وعلاقات تناصه معاً. وبئس خصومة نفتعلها مع ما توفره التوجهات الفلسفية الحديثة من وسائل لغوية، تحت انطباعات خاطئة أساسها عدم تفهم معنى المصطلحات واستيعاب المفاهيم. فتفكيك النص القرآني – على سبيل المثال – لا يعني سحق بنيته الرصينة المتماسكة، بل إضافة عنصر الدينامية ودوام التجدد على معانيه وتحديث فهمنا له. فالنصوص – في نظر التفكيكية – لها عدة أعمار، ويعبرها الزمن في مسارات متداخلة ومتوازية، مجدولا في عباراتها، يفجر حيويتها، ويعيد توظيفها في سياقات اجتماعية متجددة ومتباينة. أليس هذا مطلوباً لإثبات صلاحية النص لكل زمان ومكان؟ ولا يجب أن يمنعنا رفضنا القاطع للموقف السلبي الذي تتخذه ما بعد الحداثة من السرديات الكبرى، من أن نرى تميزها في الاحتفاء بدور المتلقي، ونظرته الذاتية في فهم النص، ودمجه في مضمار حياته اليومية بما يلبي مطالبه الشخصية. إن هذه الألفة الذاتية، هي الضمان الوحيد لكي يظل النص يشع ضياء في وجدان الفرد كمصدر لهدايته، وباعث على إبداعه.

وأخيراً وليس آخراً، فإن أدوات الماضي للتعامل مع النص، لم تسمح لنا بأن ننظر إلى النص القرآني إلا على مستوى الوحدات اللغوية القصيرة، من مفردات وجمل، فغاب عنا بذلك منظر المروج الرمزية الكثيفة، وبنية النص الكبرى، والتي يزعم الكاتب أن لا وصول إليها، دون تضافر علم النص مع تكنولوجيا المعلومات.

إن كون نصنا المحوري مصدراً للتحدي، وإن تسليمنا الذي لا ريب فيه بما جاء به، لا يعني استسلامنا أمام مظاهر إعجازه، وتوقفنا عن اقتفاء مزيد من هذه المظاهر. فكما قيل: إن أخطر ما يصيب الفكر، هو أن نستسلم للكلمات، والإعجاز لا يعني التعجيز، بل هو دعوة مفتوحة إلى مداومة الإبداع والتجديد.

(د) علم النص الحديث من منظور معلوماتي: نورد أدناه الفروع المعرفية المختلفة لعلم النص الحديث والتي تشمل:

علم اللسانيات.

علم العلامات (السيميولوجيا).

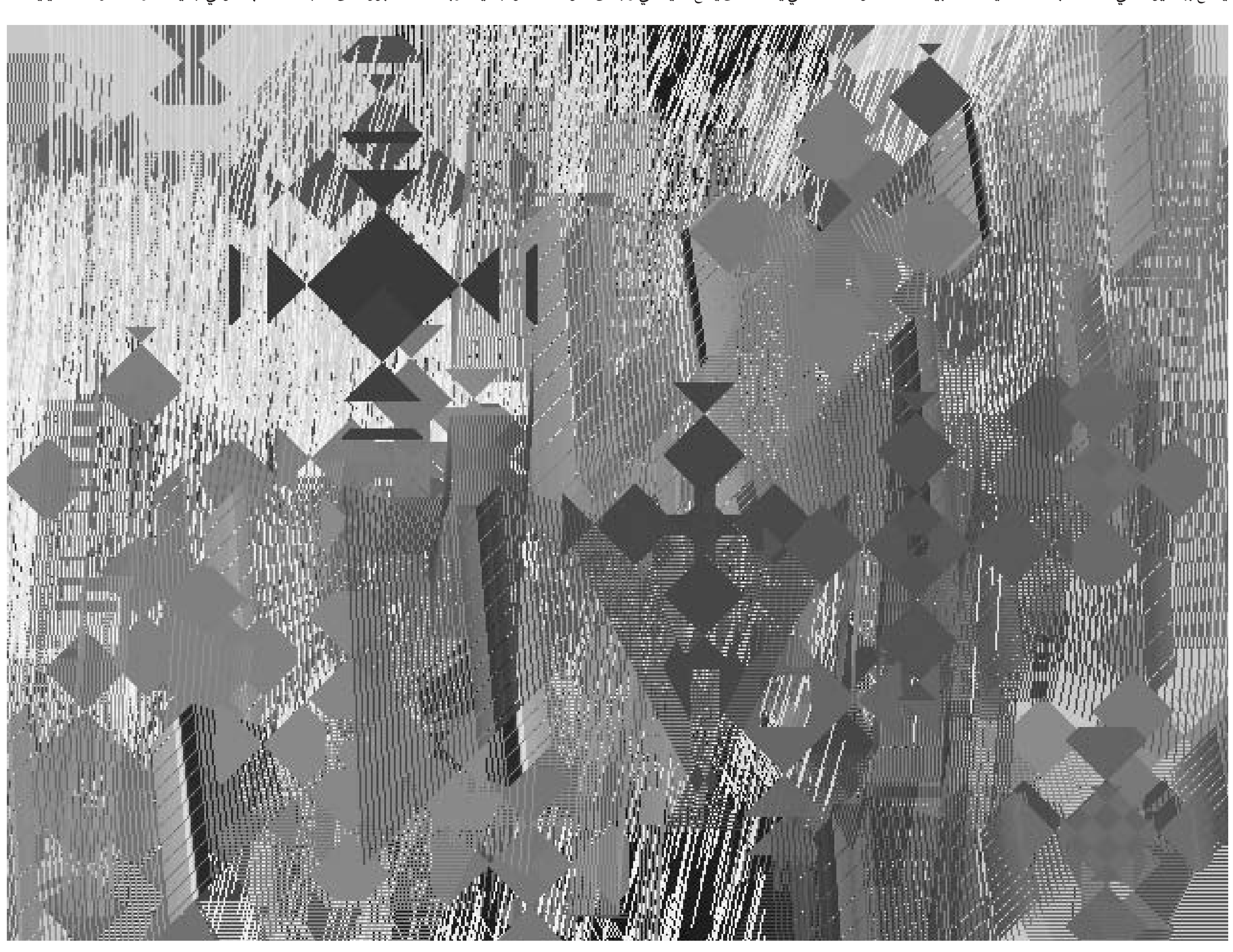
علم المنطق الحديث.

علم اجتماع المعرفة.

علم نفس المعرفة.

علم الذكاء الاصطناعي وهندسة المعرفة.

ولا يتسع المجال هنا لمزيد من التفاصيل وقد قصدنا بهذه القائمة أن نبرز مدى حاجتنا لخطاب معرفي جديد لتناول نصوصنا الدينية.



٦ : ١ عن علاقة الفن بالتكنولوجيا

علاقة الفن بالتكنولوجيا علاقة ممتدة عبر العصور، من رسوم الكهوف ونقوش المعابد وكتابات ألواح الطين، إلى رسوم الكمبيوتر وفنونه الذهنية وعوالمه الخائلية. وهي علاقة غريبة الأطوار، تظهر العداء، وتبطن الوفاق. تتراوح ما بين الريبة والرهبة إلى حد القطيعة، وبين الحماس الشديد إلى حد الهوس، واعتبار كل فن يتجاهل التكنولوجيا فناً لا مغزى له، محكوماً عليه بالفشل إلى الأبد.

(أ) مصدر العداء: يرتبط العداء بين الفن والتكنولوجيا بموقف كليهما من العلم؛ فبينما يكشف العلم الحقائق، يكتفي الفن بالانبهار بها، دون رغبة الدخول في تفاصيلها، على عكس التكنولوجيا التي لا بد لها أن تتعامل مع أدق التفاصيل؛ حتى يمكن لها تطبيق الاكتشافات العلمية بصور عملية. وربما يكون هذا هو سر التنافر بين الفنان والتكنولوجي، والعلاقة بينهما زاخرة بالاتهامات القاسية والنقد اللاذع؛ الفنانون يصفون التكنولوجيين بالبرودة والميكانيكية، ويسخرون من مغالاتهم في قدرة نظمهم وأدواتهم. في المقابل، يرى كثير من التكنولوجيين الفن عملاً غير جاد، وينظر إلى الفنانين كنوع من الطفيليات الاجتماعية، وهم يروجون للفوضى والتلقائية، ويثيرون الرغبات الجامحة على حساب سيادة العقل.

إن الفن ينفر من مادية التكنولوجيا وبراجماتياتها الصارمة، ويرى فيهما تناقضاً جوهرياً مع ما يتحلى هو به من رهافة وحساسية، ومع نزوعه الدائم نحو المجرد، واحتفائه بالغامض، ورضاه بسكنى الجوار مع المستحيل. وكيف يهدأ للفن بال إزاء تكنولوجيا انتابها الغرور، فراحت تطأ بأقدامها الثقيلة أراضيه اللينة، وتسعى إلى محاكاة إبداعه، وتهميش دوره، تسلبه جمهوره، وتعبث بتراثه ونتاج إبداعه. وإن أسرفت – وكثيراً ما تفعل – لا تتورع عن أن تهبط بفن التشكيل إلى نوع من كولاج القص واللصق، وبالأدب إلى نوع من الوثائقية الجافة، وأن تنزع عن المعمار قيمه الجمالية، ليبدو رتيباً باهتاً بلا هوية. وما أشد ما أضرت هذه التكنولوجيا بفن السينما، الذي نشأ في حضن الطليعة الثقافية في فرنسا وألمانيا وروسيا، حيث جعلته رهينة آلة إنتاج استوديوهات هوليود؛ ليتوارى الإبداع الحقيقي ثمناً لمتعة حسية لحظية زائفة. وها هي ذات المأساة تتكرر مع الإنتاج التليفزيوني، والبقية تأتي..!!.

(ب) مظاهر الوفاق: وعلى النقيض مما أسلفناه، كثيراً ما ألهبت التكنولوجيا خيال المبدعين، فما إن تظهر تكنولوجيا جديدة؛ حتى تندفع طلائع الفنانين إلى استخدامها في مجالات فنونهم المختلفة.

(ج) تكنولوجيا المعلومات والإبداع الفني، مزيد من الرهبة ومزيد من الهوس: وتحل بنا تكنولوجيا المعلومات، لتضفي على العلاقة الفنية – التكنولوجية مزيداً من الرهبة، ومزيداً من الهوس. وإن كانت آلة التصوير قد أعفت المبدع من تسجيل الواقع، ومحاكاة الطبيعة؛ لتصبح مهمته هي تمثيل الواقع، واستيعاب حقائقه وملاحظة ما يصعب ملاحظته، إن كان هذا هو ما فعلته آلة التصوير بالمبدع؛ فإن تكنولوجيا المعلومات تكاد تسلبه، بدورها، مهمة الوساطة تلك بين الواقع والمتلقي، فهي تزاحمه في تمثيل حقائق الواقع، وملاحظة دقائقه، ورصد تفاصيل أحداثه ومتابعة متغيراته، واستشراف توقعاته. وعلى الرغم من كل هذه الأمور التي لا بد وأن تثير قلق المبدع، فإن تكنولوجيا المعلومات تتميز بخصائص عديدة؛ تؤهلها لإقامة علاقة وطيدة مع الفن.

من جانب آخر، فإن ثقافة المعلومات، وعولمة إعلامها، تنحاز بشدة إلى ثقافة العامة على حساب ثقافة النخبة، مما يثير قلق الفن على مصير طليعته المبدعة التي تغذي، وتتغذى، على ثقافة النخبة. وإذا ما سُلب الفن طليعته، فإنه يفقد ضمان تجدده وتجاوبه مع متغيرات عالمه، وما أكثرها في عصر المعلومات. ويا ليت ثقافة العامة تلك تعمل على إحياء ثقافة الفئات الشعبية المختلفة، فقد أحالتها عولمة الإعلام إلى نوع من التجنيس الثقافي على النمط الأمريكي؛ مما يضع قيوداً قاسية على ثقافات الشعوب، خاصة شعوب العالم الثالث.

وعلى الرغم من كل هذا التهديد والتحجيم، يزداد حماس كثير من المبدعين، لتكنولوجيا المعلومات ويراها بعضهم مخرجاً وحيداً لانتشال الفن من أزمته الراهنة التي يمر بها منذ السبعينيات. لقد وهبت تكنولوجيا المعلومات الفن حواس جديدة، أكثر حساسية وقدرة على التقاط الواقع، ووفرت له أدوات عديدة؛ كي يعبر بها عن هذا الواقع، ووسائل مبتكرة للتفاعل مع جمهوره، ونشر ناتج إبداعه. ولكي ندرك كيف يمكن لتكنولوجيا المعلومات أن تشحذ من ابتكارية المبدع، علينا النظر إلى العملية الابتكارية في إطار ثلاثية: ملكة الحدس، ومهارات معالجة المعارف، والقدرة على حل المشكلات. كما أوضحنا في الفصول السابقة، تسهم تكنولوجيا المعلومات بقسط وفير في تنمية كل من عناصر ثلاثية الإبداع المذكورة؛ فهي أداة مثلى لمعالجة المعارف من خلال أساليب هندسة المعرفة المستخدمة في تمثيل المعارف وترشيحها واستخلاص جوهرها، وهي – أيضاً – أداة فعالة في توصيف المشكلات وتقديم بدائل الحلول. أما بشأن ملكة الحدس، فقد اقتحمت تكنولوجيا المعلومات، بجرأتها المعهودة، عالم الحدس، واستحدثت فرعاً علمياً خاصاً به، يعرف بالحدسيات Heuristics ؛ بهدف إكساب البرامج القدرة على التعامل مع الزائغ والمتميع والمحتمل والمشوش وغير القاطع، وعلى اختيار أقصر الطرق للوصول إلى النتائج.

لقد أسقطت تكنولوجيا المعلومات كثيراً من القيود التي تكبل الفنان، فحررت فنان التشكيل من قيود إطار اللوحة وثنائية أبعادها؛ حيث أصبح بإمكانه أن يرسم أشكاله في فراغ غير محدود ثلاثي الأبعاد، وحررت فنان الموسيقى من سطوة الآلات؛ حيث أصبح بإمكان المؤلف الموسيقي أن يصمم ألحانه بحيث تسجل مباشرة على الشرائط دون الحاجة إلى عازفين، بل بإمكانه أيضاً أن يصمم آلات عزف جديدة، كما يؤلف ألحانه الجديدة، وحررت النحات من صلابة مادته، واستاتية كتله، من خلال آليات التحريك، وتكنولوجيا توليد الأشكال المجسمة إلكترونياً، وكذلك حررت الأديب من خطية السرد المكتوب الذي فرضته عليه تكنولوجيا الطباعة؛ لينطلق الأديب في عالم لامتناه من اللاخطية والتشعب وإعادة البناء؛ وهو ما أطلق – بدوره – العنان للقارئ كي يمارس حقه في حرية القراءة وتعددها. وكان للمبدع السينمائي نصيبه الوافر من دعم تكنولوجيا المعلومات؛ حيث أصبحت كل الخدع السينمائية والمناظر الخلفية والنماذج الخيالية، كمركبات الفضاء وخلافه، قابلة للتنفيذ، وطوع بنان المخرج، وما عليه إلا أن يقوم بوصفها ووضع مواصفاتها. أما المبدع الدرامي، الذي طالما ضاق ذرعاً بمحدودية خشبة مسرحه، فقد وفرت له تكنولوجيا المعلومات وسائل عديدة للتحرر من أسر هذا الحيز؛ وذلك من خلال نقل المناظر الخلفية عن بعد، والمشاركة في التمثيل عن بعد. بل أسقطت تكنولوجيا المعلومات الحائط الرابع بالفعل؛ لتكسر بذلك احتكار الممثل، وقد بات من حق مشاهديه أن يشاركوه أداءه، وينقلوا إليه – بشكل فوري – ردود أفعالهم لما يجري على خشبة المسرح.

خلاصة، لقد حررت تكنولوجيا المعلومات الفنان من قيود المكان والزمان، ومكنته من أن يرى عمله من زوايا مختلفة، وأن يمارس تجاربه الإبداعية بحرية زائدة، غير أنه من المؤكد أن هذه الحرية لن تدوم طويلاً، فسرعان ما سيتجاوز الفنان المبدع – كعادته – ما هو متاح بين يديه، في سعيه الدائم الدؤوب إلى اكتشاف الجديد، ليصطدم مرة أخرى بقيود جديدة، وهكذا دواليك.

ولم تؤازر تكنولوجيا المعلومات المبدع فقط، بل وقفت – وبشدة – بجانب المتلقي أيضاً؛ حيث وفرت له العديد من الوسائل التي تمكنه من التفاعل مع العمل الفني، وتنمية حاسة التذوق لديه وتكثيف عملية شعوره بالمتعة. إن غاية تكنولوجيا المعلومات، هي تحويل المتلقي من مستقبل سلبي، إلى مشارك إيجابي باستطاعته أن ينفذ إلى أعماق العمل الفني، وأن يسهم في صنعه ومداومة تجديده. وأخيراً، وليس آخراً، ومثلما أسهمت تكنولوجيا المعلومات في صميم عملية الإبداع الفني، فهي توفر – كذلك – طرقاً عديدة لنشر إنتاج المبدع؛ لتحرره من قبضة الناشرين وأصحاب المعارض ولجان مقتنيات المتاحف. إن الإنترنت في طريقها لكي تصبح أكبر متحف لعرض الفنون، وأكبر قاعة لسماع الموسيقى، وأكبر سوق لتبادل منتجات الفنون، وأكبر أرشيف لتراث الإبداع الفني.

وفي ختام حديثنا عن الصراع والوفاق بين تكنولوجيا المعلومات والفن، دعنا نوجه نظرنا إلى علاقة التكنولوجيا بالفن من حيث علاقتها بالبيئة والطبيعة. ففي رأينا، أن الصراع سيظل قائماً بينهما، طالما ظلت التكنولوجيا معادية للبيئة وقاهرة للطبيعة، وظل الفن – وحتما سيظل – متشبثاً بحقه في أن يمرح في رحاب هذه البيئة، تواقاً إلى لقاء تلك الطبيعة. ولن يتحقق الوفاق بين التكنولوجيا والفن، إلا إذا تحقق الوفاق بين التكنولوجيا وبيئة الإنسان من جانب، وبين الآلة والإنسان من جانب آخر. وإن لم يتحقق ذلك، فمن المؤكد أن عصر المعلومات سوف يصدر طبعته الخاصة من الرومانتيكية والسيريالية؛ حنيناً إلى الماضي، أو هروباً من بشاعة الواقع، إلى فراديس العوالم الخائلية صنيعة تكنولوجيا المعلومات؛ ليهجر الإنسان واقعه، مفضلاً عليه الإبحار في غيبوبة رمزية مثيرة وخادعة. وننهي بالقول: لقد كان القرن العشرون هو قرن الناس العاديين، فقد غلبت عليه فنون استهدفت الإنسان ذاته، فهل يمكن أن يكون القرن الحادي والعشرون، هو قرن الناس المبدعين، قرناً يشهد مولد فن جديد، يتقاسم فيه الإبداع الفنان والمتلقي، والآلة أيضاً.

(د) الحوار الغائب بين فنوننا والتكنولوجيا: لم تستطع الفنون العربية حتى الآن أن تقيم حواراً بينها وبين تكنولوجيا الأمس، وعليها – إذن – القيام بجهد مضاعف، حتى تنجح في إقامة نوع من الحوار مع تكنولوجيا المعلومات. وهو الحوار الذي يتطلب حداً أدنى من النضوج الفني والتكنولوجي غير متوفر لدينا حالياً. دعونا في البداية نستعرض هنا بإيجاز الأسباب وراء صمت خطابنا الإبداعي – التكنولوجي والتي نلخصها فيما يلي:

إن التكنولوجيا ما زالت بالنسبة إلينا ظاهرة وافدة لم تنغرس بعد في تربتنا العربية، فكانت التبعية التكنولوجية التي جرت وراءها تبعية إبداعية في معظم فنوننا، وفي النقد أيضاً.

تفشي نزعة الاستيراد في مجال الإبداع أيضاً، من إنتاج سينمائي وتليفزيوني، وسلع الموسيقى والغناء والتصوير. واتسعت دائرة الاستيراد الإبداعي، مؤخراً، لتشمل الفنون الشعبية من فوانيس رمضان والزخارف الإسلامية، والأزياء الشعبية.

غياب مفهوم تكامل الفنون، وهو نظير منطقي لغياب مفهوم تكامل العلوم، وما يكمن وراءهما من ثنائية ثقافية طاحنة أدت إلى شرذمة الفكر العلمي العربي، والتي تبدو هينة إذا ما قورنت بشرذمة المعرفة بمفهومها الأوسع الذي يشمل – بجانب العلوم – الفنون والفلسفة والهندسة.

يشكو معظم العرب، صغاراً وكباراً، من أمية مزمنة في معظم فروع الفنون، وما زالت الذائقة العامة تحوم حول فنون بدائية أبعد ما تكون عن تلك ذات الصلة بالتكنولوجيا.

وأخيراً، وليس آخراً، نختتم قائمة أسباب تخلف خطابنا الإبداعي – التكنولوجي بـ "سبب الأسباب"، وهو ما يتعلق بموقف أهل الدين من الفنون. مثلما أقام البعض خصومة مفتعلة بين ديننا الحنيف والعلم، فإن بعضاً آخر لم يدخر جهداً في افتعاله الخصومة الدينية مع معظم أجناس الفنون: خصومة مع التصوير والنحت، ومع الموسيقى والغناء، ومع الشعر والتمثيل، ومع فنون أداء الإيقاع الحركي بالطبع. ولم يفلت الأدب، بأساطيره وأخيلة قصصه وقصاصيه، من هذا الحصار الذي ضيق الخناق على "أولاد حارتنا" ومن راح منهم يعيد النظر في "الشعر الجاهلي". وما الذي يتبقى لنا بعد كل هذا..؟!! ليس سوى صحراء فنية جدباء تفرض على الموسيقى أن تلوذ بالصمت، وعلى التشكيل أن يظل أسير السطحية الزخرفية، وعلى الأدب أن يلتزم بتلقينية التوجيه المباشر. ولنصغ إلى ما سنه أحد مشرعي الفن من أصحاب الفكر الديني تعريفاً للأدب الإسلامي: "إنه تصوير فني للحياة ومظاهر الكون بما فيها من خلال التصور الإسلامي، تستغل فيه الصورة والكلمة في الارتقاء بالقيم الخلقية، وإذا تكلم عن الشر والكره. فإنما يذكره لبيان أسبابه وعلاجه؛ حتى تعود الروح إلى الأصل الطيب الذي فطرت عليه". ولنتمعن أيضاً فيما قيل في مقام الدفاع عن فن "الزخرفة العربية"، وبئس الدفاع عن هذا الفن السامق الذي تفردت به الثقافة العربية الإسلامية: "الفن عموماً هندسة، والموسيقى هندسة أنغام، والنحت هندسة أشكال، والألوان هندسة في التركيب". فهل لنا من يدلنا إلى ما تعنيه هذه النزعة الهندسية المفرطة إن لم يكن القصد من ورائها هو تكبيل الفن وفرض النظام الصارم عليه من خارجه، في وقت تلوذ فيه الهندسة ذاتها بالفن وتصبو إلى هندسة الخيال. وليمهلنا القراء لنضيف هنا ما يدعيه البعض من أن الإسلام يحرم الغناء باستثناء ما أطلقوا عليه مصطلح "الغناء البريء" كمناغاة الأطفال وحدو الإبل.

(هـ) خطورة غياب الحوار في عصر المعلومات: تمثل الفنون أهم سلع صناعة الثقافة، التي تمثل – بدورها – أهم صناعات عصر المعلومات، وليس أمامنا نحن العرب – في حالنا هذه – إلا بديلان: إما أن ننتج فناً متميزاً، وإما أن نستورده على حساب مزيد من اختلال ميزان مدفوعاتنا مادياً وثقافياً. وبناء عليه، فمن الخطورة بمكان أن يستمر غياب الحوار بين فنوننا والتكنولوجيا في عصر المعلومات؛ وذلك لعدة أسباب من أهمها:

يسود الطابع الرمزي الذهني – كما سنوضح فيما بعد – فنون عصر المعلومات؛ لذا فوظيفة الفن، لا تقتصر على الأمور المتعلقة بالتذوق، وتنمية النزعة الجمالية فقط، بل باتت هذه الوظيفة ذات صلة وثيقة بتنمية الفكر ذاته. وبقول سافر ومباشر: لا إبداع في مجال العلوم دون إبداع في مجال الفنون، في عصر بات فيه مصير الشعوب رهناً بإبداع أبنائها.

من المتوقع أن تشدد شركات إنتاج الفن العالمية من ضغوطها على فنوننا الشعبية من موسيقى ومنتجات حرفية، مستغلة في ذلك تفوقها في استخدام تكنولوجيا المعلومات في مجال الفنون.

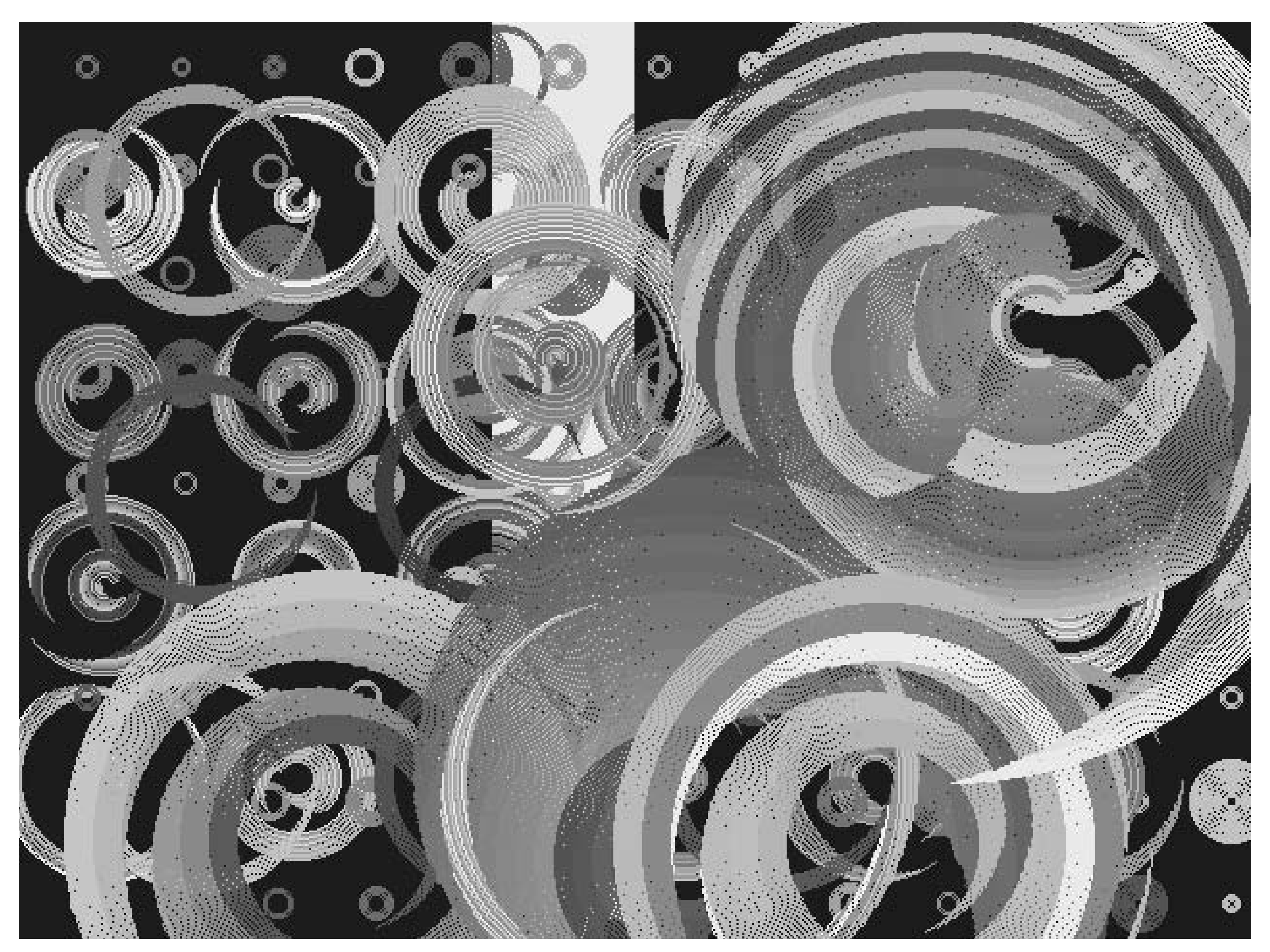
يحتاج تراثنا الحضاري والفني إلى استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في صيانته وترميمه وأرشفته وإعادة استخدامه وتوظيفه. إن لم نتول نحن هذا الأمر، فسيتكفل به غيرنا، خاصة وأن المادة التراثية الخام، تعتبر – في كثير من الأحيان – ملكية مشاعة للجميع، وحتى إن لم تكن مشاعة، فقد قمنا من تلقاء أنفسنا بتعريض تراثنا للنهب والضياع.

علينا أن نتوقع معركة ضارية مع إسرائيل، تستغل فيها تفوقها في مجال تكنولوجيا المعلومات، بهدف سلب تراثنا الفني، ويكفي ما تفعله – حالياً – بالتراث الشعبي الفلسطيني من أزياء وأغان وفنون فلكلورية أخرى، تشهد على ذلك مقتنيات المتحف اليهودي في القدس.

ارتفاع كلفة الإنتاج الإبداعي؛ نظراً لإسرافه في استخدام التكنولوجيا، سواء في السينما أو المسرح أو الإنتاج التليفزيوني أو برامج ألعاب الفيديو. إن لم نتفهم بدقة العلاقة بين هذه الفنون والتكنولوجيا، فسنصبح لقمة سائغة في أيدي من يوردها، فما الذي يحده – ساعتها – من أن يغالي كما يحلو له في ثمن بضاعته وخدماته.

من المتوقع أن يزداد نزيف العقول والمواهب بصورة تفوق بكثير ما كان يحدث في الماضي، وما زلنا نذكر ما قامت به صناعة السينما في هوليوود في الأربعينيات من استقطاب مخرجي السينما الأوروبيين.

لقد شرعت شركات الإنتاج الإعلامي المتعددة الجنسية – بالفعل – في مد يدها إلى فنون الشعوب النامية، في إطار مخططها التسويقي لإضفاء الطابع المحلي على إنتاجها؛ من أجل اجتذاب المشاهد المحلي، وهو ما سيزيد من استقطابها للمبدعين المحليين.



٦ : ٢ فن عصر المعلومات: أزمته ووظيفته وطبيعته

(أ) وظيفة الفن في مجتمع المعلومات: لم تعد وظيفة الفن، كما كانت في الماضي، محاكاة الواقع أو إعادة اكتشافه، فيكفينا – كما صرحت فيرجينيا وولف – من هذا الواقع الرديء واحداً. وعلى الفن أن ينزل من عليائه، وأن يكف عن محاولاته المستحيلة للكشف عن الحقائق النهائية، والتلذذ بممارسة نبوءاته، والزهو بحساسيته المفرطة في ملاحظة ما يصعب ملاحظته. إن على الفن أن يواجه ما يجب مواجهته. إن عليه – بداية – أن يدافع عن وجوده بدافع غريزة حب البقاء، ضد ما يحيق به من مهالك، في ظل تكنولوجيا المعلومات التي تسعى إلى أن تجعل من الفن سلعة تباع وتشترى. لقد آن الأوان أن يتبرأ من وظيفته الديكورية في خدمة المعابد والقصور والصالونات، ومزادات المقتنيات. وحان له – أيضاً – أن يتخلص من انحيازه للنخبة ليلتحم بجماهيره، لكي يؤازرها في مواجهة صراعات عصر المعلومات وأن يحث هذه الجماهير على أن تتخلص من سلبيتها التي ترسخت لديها بفعل الإعلام الجماهيري وتعليم الإنتاج بالجملة؛ من أجل المشاركة في صنع مصيرها، وألا تتركه نهبا لصانعي القرار وأصحاب رؤوس الأموال، وجوقة الخبراء، وبيروقراطية التنظيمات، وسطوة التكنوقراط. إن إنسان اليوم، يواجه عالماً سريع الخطى، زاخراً بالتغيرات. فهل يمكن للفن أن يساعد هذا الإنسان على أن يلحق بعالمه، وأن يردم الهوة التي تفصل بين الممارسات العملية وإدراكه لمضمونها المعرفي، وأن يتصدى لثقافة الانفصال بين الغايات والوقائع؛ ليعيد بذلك الحلقات المفقودة في علاقة الثقافة بالتنمية، وعلاقة التقدم التكنولوجي برفاهية الإنسان وسعادته؟ فلم يعد يكفي الفن أن يكون متمرداً وثائراً على الأوضاع القائمة، في عصر بات فيه التمرد والثورية لا يمثلان شيئاً باهراً ولا فاعلاً، تحت وطأة الحتميات الاقتصادية والتنظيمية وضغوط القوى الاجتماعية.

على صعيد آخر، قد أوشك الفن أن يفقد قدرته على تجاوز العلم، والتي لخصتها مقولة هربرت ريد الشهيرة: يبدأ الفن عندما ينتهي العلم . فالعلم، في أوج انتصاره وزهوه، تكاد تكنولوجياته أن تجعل من الفن تابعاً لها. فهل يمكن للفن أن يتشبث بحقه في الريادة، وأن يجر التكنولوجيا خلفه ليجعلها في خدمة التربية والتثقيف الجاد؟ وهل يمكن لمهمة الفن أن تتجاوز حدود التذوق الجمالي، وتنمية الشعور الوجداني، لتشمل توليد المعرفة أيضاً؟ حتى يتقاسم الفن والعلم مهمة التكامل المعرفي؛ تحقيقاً لثلاثية العقول التي طرحها كانط: عقل الظاهر وعقل الباطن وعقل الإبداع.

(ب) معرفة فنون عصر المعلومات: لسنا بحاجة إلى أن نؤكد ما استقر عليه الرأي من أن الفن – في جوهره – ضرب من المعرفة، معرفة تختلف من حيث طبيعتها عن تلك التي يمدنا بها العلم. إن وراء كل فن، معرفته الخاصة به، ولن تتحقق وحدة الفنون التي يتحدثون عنها، دون تحديد الشق المعرفي لأجناس الفنون كل على حدة؛ وهو الأمر الذي يمكن أن تسهم فيه تكنولوجيا المعلومات بدور فعال؛ وذلك للأسباب التالية:

طابع الفن الذهني السائد على فنون عصر المعلومات، وما يعنيه ذلك من تقارب ما بين الفن والفكر.

الطابع الرمزي لتكنولوجيا المعلومات، والذي يتواءم مع الفنون بصفتها تنويعات مختلفة من أنساق الرموز.

نظرية المعلومات القائمة على ثنائية المرسل والمستقبل، وقياس كمية المعلومات، والتي تعتبر مدخلاً حقيقياً في فهم علاقة المبدع بالمتلقي، وتحديد قيمة الأعمال الفنية.

الدور الرئيسي للغة في تكنولوجيا المعلومات؛ مما يوفر أدوات عملية، ونسقاً عاماً تقاس عليه لغات الفنون الأخرى: لغة الموسيقى، لغة الشكل، لغة المسرح، لغة السينما، لغة الشعر، لغة الرقص، لغة المعمار. وهي اللغات التي ما زلنا نتعامل معها – حتى الآن – على مستوى المجاز.

الوسائط المتعددة التي تسعى إلى مزج أجناس الفنون، وهو الأمر الذي يبرز الحاجة إلى إزاحة النقاب عن معرفة الفنون المتخصصة؛ حتى يتسنى القيام بعملية المزج هذه على أسس منهجية واضحة.

(ج) عن أزمة الفنون العربية: ربما لا يروق للبعض حديث يتناول أزمة فنوننا، يرى فيه ضرباً من رفاهية فكرية يتجاهل أولويات أزماتنا وحقائق واقعنا. ولكن الكاتب لديه قناعة راسخة مؤداها: أن تفهمنا أزمة الفن لدينا هو مدخل أساسي لفهم كثير من أزماتنا الاجتماعية الأخرى. فأزمة فنوننا عامل بارز وراء أزمة تربيتنا وتنميتنا وأعلامنا، ومعمارنا، وقيمنا، وسلوكنا. وأزمة فنانينا، ذات صلة وثيقة بأزمات مهندسينا ومديرينا وأطبائنا ومدرسينا ومحاسبينا. إن علينا أن نتعقب الأسباب الدفينة وراء أزمتنا الإبداعية التي طفحت أعراضها: كتب بلا قراء، ومسارح بلا جمهور، ومعارض بلا زوار، ومواهب تتبدد لا تجد من يرعاها، ومؤسسات فنية تشكو قلة الموارد والتمويل. وراء كل ذلك – في رأينا – عدة أسباب رئيسية من أهمها: غياب وعي القيادات السياسية بدور الفن في عملية التنمية عموماً، والتنمية المعلوماتية بصفة خاصة.

نقص الوعي لدى مبدعينا بمغزى تأثير المتغير المعلوماتي على عالم الفنون: تقنياته، وأسواقه، واقتصادياته.

غياب مفهوم وحدة الفنون لدى الكثيرين من مبدعينا ومثقفينا.

(د) عن وظيفة الفن لدينا: كاد الفن الأصيل أن يرحل عن ديارنا، حاملاً معه معرفته ووظيفته. لقد صرنا في مسيس الحاجة إلى فن جديد مناضل، يستطيع أن يقيم حواراً مع ديننا دون أن يستفز جحافل الغوغائية التي تقف على أهبة الاستعداد للإطاحة بالبقية الباقية من الإبداع الفني لدينا. نحن نصبو إلى فن جديد يطرح جانباً هموم الميتافيزيقية، ليوجه جل طاقته إلى المناحي المعرفية والأخلاقية، فن يتصدى لآفة التلقي السلبي، ليعوض بعضاً مما عجز عنه تعليم الفصول، ويخفف من عبث الإعلام بالعقول. نحن في حاجة إلى فن جديد، يقيم الحلقات المفقودة بين نظافة المسكن والملبس ونظافة اليد، وبين فوضى الشوارع والمكاتب، وفساد المؤسسات، واختلال العلاقات ما بين القوى والأفراد والفئات الاجتماعية.

(هـ) المعرفة وراء فنوننا: ما زال الكثيرون لدينا يجدون صعوبة بالغة، في أن يكون وراء التشكيل والشعر والموسيقى ضرب من المعرفة، ناهيك عن فنون الرقص. وهم يقيمون جداراً من الأسمنت بين العلم والفن، بل الفن في نظر بعضهم ما هو إلا مجرد شطحات وانفعالات. إن إدراكنا المعرفة الكامنة وراء الفنون، هو – في رأينا – مدخل أساسي لتأصيل معرفتنا بالعلم، علاوة على أنها مورد لا غنى عنه لتنمية التذوق الفني الغائب عن ساحتنا. إن طرح قضية معرفة الفنون حالياً، ينطوي على دعوة إلى تحديد ملامح خريطتنا المعرفية بصورة شاملة، خاصة وأن المعرفة الفنية، غالباً ما تتطرق إلى الفلسفة والفكر عموماً، أكثر مما تفعله معرفة العلم. بالإضافة إلى أن معرفة الفنون تسهم بقدر كبير في التنظير الثقافي الحديث. ويقينا، فإن تناولنا معرفة الفنون، يعد مدخلاً أساسياً للتصدي للثنائية الثقافية، والانقضاض عليها من موضع أعلى وأشمل، عن ذلك الموضع المحصور بين علوم الطبيعيات وعلوم الإنسانيات. وأخيراً، فإن إدراكنا الشق المعرفي لأجناس الفنون المختلفة سيسهم – حتماً – في إزالة أوجه الخصومة المفتعلة بين ديننا والفن. إن معرفة الفنون تأخذ حالياً دفعة حقيقية، في ظل المتغير المعلوماتي، وصار لزاماً علينا أن نلحق بها تعويضاً لما فات وتأميناً لما هو آت.

كلمة ختام

وفي النهاية، ليكن سؤال البداية: من أين نبدأ؟

قناعة الكاتب: أن البداية في التربية .. والمدخل إليها هو اللغة، وركيزة كلتيهما هي الثقافة، ثقافة المعرفة المتكاملة والإيمان الصادق، وكلاهما رهن بتوفر الحرية.

